البراوي

اراء حرة

تجارة ... ح الدقر
قلم ... ٢٣

321.8:B26aA

البراوى، راشد.

آراء حرة.

321.8
B26aA

1-Feb 71

1-Sep 69

321.8
B26aA
C.1

آراء حرّة

بقلم

دكتور رمزي البدوي
كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

ملتزمة النشر والطبع
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي باشا : بالقاهرة
نوفمبر ١٩٤٩

إهداء الكتاب

إلى القادة والمسئولين وإلى الأحزاب المصرية
وإلى كل من يجعل من نهضة مصر قضيته الخاصة
أقدم هذه **الآراء الحرة** .

مقدمة

هناك حقائق واضحة يحسن أن نقررها منذ البداية . فمصر بلد قد ارتضى لنفسه الديموقراطية نظاما واتخذها اسلوبا فى الحياة ، وخطا فى الميادين الاقتصادية والإجتماعية والسياسية خطوات طيبة نحو الأمام ، وهو مقدم على عصر من التقدم والنهوض . فالمستقبل الذى نسرح الطرف فى آفاقه يحدونا الأمـــل ويحف بنا التفاؤل ، يجب أن يستهدف تنمية شتى جوانب حياة الجماعة المصرية فى ظل التقاليد الديموقراطية التى من غاياتهـــا الجوهرية تحقيق السعادة والعدالة والمساواة .

وطبقا لهذا الجو الذى صورناه فى إيجاز نقدم هذه الأبحاث والملاحظات على هيئة قواعد عامة، دون التوسع فى عرض التفصيلات إلا إذا كان ذلك للإيضاح والتفسير ، وقصدنا من نشرها أن تلقى بعض الضوء على عناصر برنامج شامـــل للنهوض المتعدد الصور والجوانب . وقد آثرنا أن نتقدم بهذه الدراسات الموجزة بعنوان « آراء حرة » لأننا لم نتقيد فى بسطها إلا بما يحتمه ضميرنا الاجتماعى وما يتطلبه الصالح القومى . وإنا لنرجو مخلصين ان يكون هـــذا الكتاب الصغير المتواضع فاتحة لدراسات مماثلة تعالج كل ما يعود بالخير على هذا المجتمع المصرى .

(كلية التجارة (جامعة فؤاد الأول)
نوفمبر ١٩٤٩

راشد البراوى

فتح جديد فى عالم المكتبة العربية

الطريق الى السلام

بحث فى تنظيم العلاقات الدولية

تأليف

دكتور راشد البراوى

هذا كتاب يعرض لك المشكلات الدولية المعاصرة فى غير رواء وبصراحة واجبة ، ويغوص الى الأعماق ليكشف عن أسبابها وعناصرها ، ويمتد ببصره الى المستقبل محاولا القاء بعض الضوء عليه ، ويعرض ذلك كله فى أسلوب سهل المأخذ، سلس العبارة

٣٨٠ صفحة من القطع الكبير

ص ٤٠

فهرس الكتاب

الموضـــوع	صفحة
الاهـــداء	
مقـــدمة الكتاب	
الفصل الأول : عناصر الديموقراطية الثلاث	٥
الفصل الثانى : حقوق المواطن فى المجتمع الحديث	١٤
الفصل الثالث : دعم النظم السياسية	٢٧
الفصل الرابع : كيف نخلق حكومة محلية تمثل الشعب وتضطلع بالاصلاح	٤٠
الفصل الخامس : ضرورة تنظيم الأحزاب	٤٥
الفصل السادس : واجب الدولة نحو المجتمع	٥٩
الفصل السابع : من تجارب الغرب فى التأمين الاجتماعى	٦٥
الفصل الثامن : نظام التأمين الاجتماعى الشامل فى انجلترا	٧١
الفصل التاسع : تجارب عملية فى الغرب لتوفير المساكن الصحيـــة	٧٦
الفصل العاشر : حول سياستنا الخارجية	٨١
الفصل الحادى عشر : مستقبل وادى النيل كوحدة اقتصادية	٩٤

نصيحة واجبة

ألوف من القراء فى مصر والأقطار العربية قرأوا المؤلفات المذكورة فى غلاف هذا الكتاب ، وعلقت عليها الصحافة مثنية ومقدرة ، فلا يفوتك الاطلاع عليها فتزداد ثقافة ودراية بالعالم الذى تعيش فيه ؟

الفصل الأول

عناصر الديموقراطية الثلاث

ظل الكتاب والباحثون يرددون كلمة الديموقراطية ، ويسعون الى تفسيرها بما يتفق مع نظرتهم الى المجتمع وأوضاعه ، فيتخير الواحد منهم ناحية معينة ، ويبرزها على أنها قوام الديموقراطية . وشاهد البعض مظاهر التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى بأوربا خلال القرن التاسع عشر فقال إن تلك الحقبة من الزمان تمثل انتصار المثل الديموقراطية الحرة التى بشرت بها الثورة الفرنسية ، كما اقتضتها تلك التغييرات الفنية التى طرأت على أساليب الإنتاج والتى تعرف بالانقلاب الصناعى . إلا أن نفراً آخر شك فى صحة ذلك التعميم ، واعتبر العيوب التى يعانيها المجتمع قصوراً فى تحقيق معانى الديموقراطية .

ونشبت الحرب العالمية الأولى ، وأعلن قادة الحلفاء أنهم يحاربون كى يصبح العالم دار أمان للنظام الديموقراطى ، ولكن سرعان ما تعرض الأخير لنوع من الشك فى مقدرته على علاج ما أصاب الجماعة من أزمات اقتصادية عنيفة مصحوبة بالفاقة وشيوع البطالة ، كما تنكر له قوم أو أقوام ، فظهرت دكتاتوريات رحب بها البعض ـ أو قل قبلها ـ لعل فيها المخرج وسبيل الإنقاذ ، ولم يدر هؤلاء أنها نكسة فى طريق التطور السليم للبشرية . وانقضت أعوام وتردى العالم فى هوة صراع دام ظل ستاً من السنوات ، ونادى خصوم النازية وأشياعها على اختلاف أساليبهم فى الحياة وطرائقهم فى الحكم ، أنهم يحاربون فى نصرة الديموقراطية ويسعون

للذود عنها ضد السلطان المطلق الذى يسلب الفرد والجماعة معانى الحرية والكرامة . ووضعت الحرب أوزارها ، وإذا بالناس يشهدون اختلافا على تفسير الديموقراطية ، فمعناها فى دول الغرب يتعارض مع المفهوم منها فى دول المعسكر الشرقى . وتبادل الجانبان الاتهام ، فإذا بنا نسمع أنها لدى فريق لا يعدو أمرها تسلط مصالح وفئات من أرباب المال ، وإذا بها فى الطرف الآخر سيطرة الحزب الواحد الذى لا يسمح بحرية أو معارضة . اننا نعرف جميعاً العبارة المشهورة التى تجعل من الديموقراطية حكومة تمثل الشعب ، يتولى أمرها ، وتعمل على خدمته ورعايته . وهنا نلقى تباينا فى تفسير العبارة وتطبيق مدلولها . ولو نظرنا الى مختلف وجهات النظر قلنا إن هناك من يجعل حرية الفرد قوام النظام الديموقراطى ، بينما يجعل البعض الأهمية والغلبة لحق المجتمع . وأمامنا نفر من الباحثين يحدثنا أن انجلترا — فى أعقاب الحرب الأخيرة — تمارس تجربة جديدة تستهدف التوفيق بين الأمرين ، أى حرية الفرد وحق المجتمع .

إن من أكبر الأخطار التى تواجه الدارسين لنظم الإقتصاد والسياسة والاجتماع أنهم يحاولون صياغة التعاريف للقوانين والمسائل المماثلة ، ذلك أن التعريف — مهما أوتى صاحبه من دقة الصنعة — ينطوى على ثغرات يسهل على النقد أن ينفذ خلالها ، ويتضمن بعض العناصر دون الأخرى . وإذن فخير ما يحسن عمله أن يعمد الباحث إلى استقصاء أهم العناصر أو الأركان الرئيسية فيقدم بذلك صورة إجمالية قابلة للتعديل والتطور تمشيا مع نشوء المطالب والحاجيات . وإذا كانت الأنظمة المختلفة ، على تباين أساليبها وآرائها بصورة شاملة أو جزئية ، تقول انها تنتسب إلى الديموقراطية وتعلن أنها تستهدف خير الجماعة فاننا نستطيع القول بأن للديموقراطية عناصر رئيسية ثلاثا .

أولا — السعادة

أما العنصر الأول فذلك الذى يرمى إلى تحقيق السعادة للأفراد العاديين من الجماعة وهم الأغلبية الساحقة . ففى العصر الاقطاعى بأوربا مثلا كان حق السعادة مقصوراً على السادة ، أما رقيق الأرض وطوائف الصناع فعليهم الرضوخ إلى المفروض عليهم من أعباء والتزامات منوعة ، بالغة ما بلغت من العنف والشدة والقسوة . ولا يمكن الادعاء بأن نظام الطائفية بالهند يتفق مع الديموقراطية ، إذ كانت الأوضاع لا تعنى بتوفير أى قدر أو لون من السعادة لملايين من المنبوذين .

وفى كثير من البلدان الراقية نجد من أهم وظائف الحكومات تحقيق أسباب السعادة للأفراد العاديين وفى مقدمة ذلك القيام بالخدمات الصحية والاجتماعية فتقام المستشفيات والعيادات العامة والصيدليات فى كل مكان لعلاج مختلف الأمراض ، إذ ما قيمة سعادة الجماعة إذا أهملنا صحة أفرادها أو قصرنا فى رعايتها . وأحب أن أؤكد أن نوع المعاملة التى يلقاها من تدفعه ظروفه إلى مستشفى عام دليل على مستوى المجتمع وعنوان على اهتمام الدولة . فمن الواجبات الأولية أن تزود المستشفيات بما يكفى الحاجة من الأطباء ومساعديهم ومن الممرضين والأجهزة والأسرة والأدوية ، وأن يعامل النزلاء بالعطف والرقة كما لو كانوا فى العيادات الخاصة ، وأن تكون تلك الأماكن مثال النظافة والاناقة كما شهدنا فى انجلترا وسويسرا وغيرهما من البلدان . وإن من المخجل فى بعض البلدان تلك الصفوف الطويلة من المرضى فى انتظار دورهم للكشف ، معرضين لتقلبات الجو وخاضعين لشتى ضروب الهوان من مادى وأدبى . ويجب ألا يترك الأطباء أحراراً فى فرض مايريدون من أتعاب ، وها هى فرنسا

قد قررت فى السنوات الأخيرة تحديد أجور الأطباء دعاية للصالح العالم ، وليس لأحد أن يحتج بالحرية الشخصية لأن هذه ليست مطلقة ولكنها تخضع للاعتبارات المتصلة برفاهية الأفراد العاديين . ولهذا فاننا نطالب بسن تشريع حازم لادراك هذه الغاية فى المستقبل القريب . ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل لا بد من اتخاذ الاجراءات الوقائية على الدوام فتجفف المستنقعات ، وتباد الحشرات ، ويطعم الأفراد ضد الأمراض الوبائية والمعدية ، ويلقن الجميع أصول التربية الصحية ، ويقدم الغذاء الصحى لأطفال الأسر الفقيرة .

وفى سبيل السعادة أخذت البلدان الراقية بمبدأ التأمين الإجتماعى وبذلك يحس الأفراد العاديون بالطمأنينة فى حالات المرض والتعطل والموت وفقد العائل وكبر السن والعجز عن العمل . وكذلك لابد أن يكون التعليم إجباريا مجانيا وموحداً حتى بلوغ سن معينة ولتكن السادسة عشرة مثلا ، فتفتح أبواب المدارس أمام الجميع دون تفرقة ... ولماذا ؟ لأن المبدأ المتفق عليه أن بلوغ درجة معينة من الثقافة والتعليم شرط لابد منه كى ينعم الإنسان بالحياة ويدرك قيمها . ويتصل بذلك أن تكون الكتب والصحف والمجلات فى متناول الجميع ، وأن تفتح المكتبات العامة فى كل مكان فيزداد الرجل العادى ثقافة واطلاعاً على ما يجرى من حوله .

وتحقيق السعادة يتطلب إمداد المدن والقرى بالمياه الصحية الصالحة للشرب ، وهذه ناحية بالغة الأهمية تنقص الحياة المصرية وبخاصة فى الريف . وفضلا عن هذا فعنصر السعادة يشترط تهيئة الأماكن الصالحة للسكنى بحيث يصبح امتلاكها أو استئجارها متمشيا مع أدنى دخول الأفراد ، وما من شك أن هذه المشكلة من أعقد ما يعانيه المجتمع المصرى

وينبغى أن تتجه الجهود العملية لحلها بصورة فعلية فعالة . وطبقا لمبدأ توفير السعادة نلق كثيرا من الحكومات تعمد إلى امتلاك العديد من المرافق العامة كمسائل الإنارة والمياه والمواصلات بشتى أنواعها حتى تهبط أثمان هذه الخدمات الضرورية الى الحد الأدنى المستطاع . وإذا كان البعض يعترض على مثل هذا الاجراء بسبب ما يلمسه من قصور النظام الحكومى فان هذه العيوب يمكن القضاء عليها بشىء من الدقة والتنظيم والمراقبة والاستماع الى شكاوى الجمهور وتحقيقها فوراً وإنزال العقاب الرادع بمن يتهاون أو يقصر فى أداء واجبه .

ثانيا — المساواة

ننتقل الآن الى العنصر الثانى من عناصر الديموقراطية ونقصد به المساواة ، وهذا يتطلب تحقيق أمور عدة نعالج بعضها فى شىء من القصد والإيجاز . ففيما يتعلق بالتعليم يجب أن يقوم على أساس تكافؤ الفرص ، وهنا نطالب بالأمور التالية :

(١) أن يكون التعليم موحداً وإجبارياً ومجانا للجميع دون استثناء خلال المرحلة الممتدة من سن السادسة حتى سن السادسة عشرة ، وبذلك نقضى على الشذوذ القائم الآن . وهذه المرحلة تنقسم الى فترتين : الأولى فيما بين السادسة والحادية عشرة ، والثانية حتى السادسة عشرة .

(٢) بعد الفترة الأولى إما أن يواصل التلميذ الدراسة حتى نهاية المرحلة ثم يخرج لممارسة أى عمل فى الحياة العامة ، وإما أن يعد لأحد أنواع المدارس الفنية ، وإما أن نراه صالحا لمواصلة الدراسة الثانوية . والمقياس

هنا هو الرغبة مع توافر الاستعداد العقلى ، أما الناحية المادية فيجب ألا يكون لها دخل إطلاقا .

(٣) يقصر التعليم الجامعى على الممتازين أى القادرين عليه من الناحية العقلية ، وينبغى أن نسهل لهؤلاء الالتحاق به ، فمن استطاع دفع نفقاته كان بها ، ومن عجز منح المجانية لأن الكسب سيعود فى النهاية على الأمة التى يتخرج لها نفر من أبنائها الصالحين للاضطلاع بعبء النهوض والتقدم.

(٤) لما كان هناك البعض ممن قد تحول ظروفه دون إعداد نفسه للتعليم الجامعى أو العالى المنتظم فإننا نطالب بفتح باب الانتساب أمام هؤلاء .

ويتكون المجتمع من الرجل والمرأة وكل منهما عنصر لازم لاطراد سيره الناجح . وإذن لا يمكن أن تتحقق الديموقراطية إلا إذا طبقنا مبدأ المساواة بين الجنسين فى الحقوق السياسية والاجتماعية فتفتح أبواب المدارس والوظائف جميعها أمام الطرفين دون تفرقة أو تمييز . إننا نسمع أصواتا ترتفع بين الحين والآخر ، داعية الى التضييق على المرأة وترميها بأفدح الاتهامات ، ولكننا نقولها كلمة صريحة ، وهى أن هذه الأصوات مآلها أن تخمد ، إذ من المستحيل أن يعود الزمن الى الوراء ، لتعارض مثل هذا الأمر مع طبيعة التطور وسنة الارتقاء .

ولقد أذاعت لجنة حقوق المرأة التابعة لهيئة الأمم المتحدة إحصاء جاء فيه أن النساء يتمتعن بحقوقهن السياسية الكاملة فى خمسين دولة ، وأن ثمانى دول أخرى قد منحت المرأة بعض حقوقها ، على أنها حُرمت من هذه الحقوق فى ثلاث عشرة دولة أخرى منها : مصر والدول العربية ، ونيكاراجوا وباراجواى وبوليفيا وهندوراس وهذه من أكثر بلاد

أمريكا تأخرا . ومما له مغزى نرجو أن يتدبره المعارضون لقضية المرأة أن الباكستان والهند وتركيا ـ وكلها بلاد بالعالم الشرقى ـ قد منحت المرأة حقوقها السياسية ..ولا نريد أن نترك هذا الأمر دون أن نشير الى مايبديه المعارضون من منافاة حرية المرأة للتقاليد ، والواقع الذى ينبغى أن نلفت اليه النظر أن التقاليد بهذا المعنى خرافة ، ولابد أن نفهمها على أنها نوع من السلوك فى مجتمع معين خلال عصر معين له نظمه وأوضاعه . فلقد كان نظام الالتزام تقليداً ثابتا ثم حطمه محمد على وألغاه إذ رآه متنافيا مع تقدم الإنتاج . وكان الفلاح المصرى أقرب الى الرقيق منه الى الشخص الحر ، فجاء القرن التاسع عشر ونال الفلاح ملكية الأرض يزرعها وفق مايشاء وأصبح ذا شخصية اقتصادية مستقلة . وكانت التقاليد تحول دون التحاق البنت بمعاهد التعليم ، وإذا باسماعيل باشا يفتح مدارس البنات ثم سارت النهضة من بعده قدما وبخاصة فى عهدى فؤاد الاول وفاروق الاول. وكان من تقاليد عصر الاحتلال عدم وجود نظام نيابى فاذا بنا نحصل على الدستور عام ١٩٢٣ . ولما طالب البعض بتدريس العلوم الحديثة فى الأزهر رماه دعاة الرجعية بالخروج على التقاليد والمروق والزندقة ، ودارت الايام وأثبت التطور أنه قوة أعظم أثراً من هاتيك الصيحات والدعايات. ولما دعا قاسم أمين الى تحرير المرأة تعرض الرجل للاهانة وما هو أفدح منها ، واليوم تضم المدارس والمعاهد بناتنا ، ويظهر نساؤنا من شتى الطبقات سافرات فى المجتمع وفى صحبة أهليهن فلا يرى أحد فى ذلك أمراً عجبا وهن على جانب رائع من الخلق . أما الاشارة الى الأخطاء والعيوب فلماذا لانأخذ الشىء ذاته على الرجال ، ولنذكر عبارة المسيح : من كان منكم بدون خطيئة فليرجم هذه الزانية ... تلك كانت تقاليد اقتضت سنة

التطور أن تزول ، فهل يراد منا العودة إليها . إن من أكبر الأخطاء أن نحارب كل رأى جديد تحت ستار التقاليد بينما الواجب أن يناقش على أساس من العلم والرغبة فى الكشف عن الحقيقة .

والمساواة تقضى بأن الحزب الذى يختاره الناخبون فى جو من الحرية وعن عقيدة واقتناع بأن برنامجه ينطوى على الاعتراف بما لهم من حقوق، يجب أن يعامل الأحزاب الأخرى — غير المشتركة فى الحكم — على أساس التعاون للخير العام ، كما يتعين على كافة الأحزاب أن تجعل تنافسها وسيلة طيبة لخدمة الجماعة بما يحقق السعادة . ولزام كذلك أن يكون لكل مواطن الحق فى ترشيح نفسه لكافة الهيئات التمثيلية طالما تهيأت له الكفاية الواجبة ، ودون فرض أى قيد مالى مما يعد قيامه نفيا لمبدأ المساواة ، وهذه حقائق تسير على هديها دول عدة بالغرب ، ولعل الولايات المتحدة مثل أمامنا جدير أن يتدبر .

ثالثا — الحرية

ولا شك أن الحرية من العناصر الرئيسية التى يتكون منها النظام الديموقراطى ، فهناك حرية العمل والتنقل من مكان لآخر ، والقول والإعراب عن الرأى وتكوين الأحزاب والعبادة وما الى ذلك . إلا أنه يجب أن يستقر فى الأذهان أن هذه الحرية خاضعة لاعتبارات مصلحة الجماعة فلا تتعارض مع سعادة الأخيرة ورفاهيتها . فلست حراً أن أرتكب جريمة القتل بالنسبة الى فرد آخر ، أو أغتال شخصا لا أراه متفقا معى فى الرأى . ولست حراً كرب عمل أن أحمل العمال على مواصلة العمل طيلة

الوقت الذى يحلو لى . ولست حراً كطبيب مثلا أن أستغل حاجة المريض الضعيف فأفرض الأجر الذى يشبع رغبتى الملحة فى الثراء العاجل . . . فهذه الحريات تتدخل الدولة لتنظيمها ، ومن هنا جاءت القوانين المختلفة لتنظيم المهن وساعات العمل وظروفه وأحواله والعلاقات بين الأفراد ، مما أخذت به الدول فى العصر الحديث .

هـذه نواح عرضنا لها على سبيل المثال لا الحصر ، لأننا نبغى قيام نظام ديموقراطى خالٍ من الشوائب والعيوب ماوسعنا الجهد .

الفصل الثانى

حقوق المواطن فى المجتمع الحديث

يقول هارولد لاسكى فى كتابه الذائع الصيت « قواعد السياسة » إن الدولة تعرف بالحقوق التى تحتفظ بها وتحافظ عليها ، وأن وسيلة الحكم على صفة الدولة وطابعها تنحصر فيما تساهم به لتحقيق سعادة الانسان أى الفرد الذى هو عنصر من عناصرها أو عضو من أعضائها . وتطالب الدولة المواطنين بالطاعة والولاء لاعن طريق القهر والارغام وإنما الأساس فى هذا كله أن الولاء يخدم الأغراض التى تقوم من أجلها الدولة وهى توفير السعادة ، ومن هنا نجد للمواطنين الحق فى أن يمحصوا تصرفات الدولة وأعمالها وأن يعلموا الغاية التى تكمن وراء ذلك .

ولكن ما المعانى التى تدل عليها كلمة « حقوق » ؟ قد يبدو لفريق من المفكرين أنها عبارة عن منح الأفراد أساليب وظروف كانت قائمة فى العصور الأولى من تاريخ الانسانية ثم تضاءل شأنها على مر الزمان ، فكأن تقدم الانسانية حرم الفرد اليوم من تلك الظروف الطيبة التى كان يعيش فى ظلها إنسان العهود الغابرة . وهذا وهم إذ لا يمكن الزعم أن هناك عصراً ذهبيا تسعى البشرية إلى استعادته ، وإن نظرة واحدة إلى ما تكفله المجتمعات المهذبة اليوم لأفرادها من حماية ورعاية تكفى لهدم هذا الزعم . وقد يتراءى للبعض أن « الحقوق » مجرد انعكاس لنظام طبيعى ثابت ، وهذا قول لا سند له من الحقيقة إذ لا وجود لمثل هذا

النظام فى عالم يعمل العلم على تغييره بخطى واسعة سريعة . والواقع أن الحقوق يجب أن تتغير وتتعدل وفقا لمقتضيات الزمان والمكان فلا يمكن القول أن حقوق الأفراد فى المجتمع القديم مثلها على ما نشهد اليوم، ويكفى أن نعقد الموازنة بين ما كان العصر الاقطاعى ينكره على المزارعين الفلاحين وبين ما يُعترف لهم به الآن من حقوق وامتيازات سياسية واقتصادية واجتماعية. وقد كان للأشراف قبل الثورة الفرنسية حقوق تميزهم عن بقية أهل فرنسا ولكن الثورة عصفت بها وأقرت المساواة بين المواطنين فى أكثر من ناحية . وكذلك ليس لنا أن نعرّف الحقوق بأنها القدرة على اشباع الرغبات ، ذلك أن من هذه الأخيرة ما لا يمكن الاعتراف به أو إقرار مشروعيته كما هو الشأن فى شهوة القتل أو العدوان ، وإنما تقاس فائدة الرغبة ومشروعيتها بالنتائج التى تسفر عنها أى بمقدار ما تحققه من سعادة الفرد والجماعة .

وإذن ، مادا يعنى قولنا «حقوق»؟ يحدثنا الاستاذ لاسكى أنها ظروف من الحياة الاجتماعية تهيء للإنسان السبيل كى يبرز أطيب امكانياته وأن يفيد منها الى الحد الأقصى المستطاع . وبعبارة أخرى نقول إنها تلك الظروف والأحوال التى تمكن الفرد من إدراك السعادة ، ومن هنا كان لزاما على الدولة أن تحافظ على حقوق المواطنين وأن تعترف بها طالما الغرض الجوهرى من قيام الدولة عمل كل ما يؤدى الى توفير سعادة الجماعة ، وبمعنى آخر إزالة العوائق التى تحول دون مواصلة السير صوب هذه الغاية.

إلا أن هذه الحقوق التى يعترف بها الفرد والتى من واجبه أن يستمسك بها لأنها تبرز كيانه وشخصيته ، لابد وأن تكون مصحوبة ببعض الواجبات والوظائف إذ التفاعل قائم بين الحق والواجب ولا يمكن أن نتصور الواحد دون أن يلازمه الآخر . وأكثر من هذا فهذه الحقوق

ليست مطلقة أو مسألة فردية وإنما تستمد وجودها من حقيقة كوننا أعضاء فى المجتمع. وبمعنى آخر لا يمكن الفصل بين الحقوق والواجبات أو الوظائف التى يضطلع بها الفرد ، فنحن نحوز هذه الحقوق حتى يتسنى لنا أن نساهم بما نقدر عليه فى تحقيق غاية المجتمع ، والأمثلة للتدليل على صحة ذلك وافرة. فأنا أطالب بحق العمل إذ بهذه الوسيلة أقوم بأداء نصيبى فى استغلال كل ماينجم عنه خير الجماعة وتقدمها . وللمواطن الحق فى أن تتوافر له أسباب الصحة، من وقائية مانعة وعلاجية شافية ، حتى يكون قادراً على الاضطلاع بنصيبه فى ترقية الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وإذن ليس لى الحق أن أفعل ما أشاء لأن هذه الحقوق التى أتمسك بها تقوم على أساس العلاقة بين الوظيفة التى أؤديها وبين خير المجتمع ورفاهيته . والمجتمع حين يعترف لى بهذه الحقوق إنما يفعل ذلك لأنه يدرك تمام الادراك أن مصلحته وثيقة الاتصال بها . وخلاصة الأمر أنه إذا كانت سعادتى تقوم على أساس رفاهية الجماعة فان هذه الأخيرة بدورها تقوم على أساس شخصية الفرد وحقوقه ، فلا يمكن أن تكون لى حقوق تتعارض مع الخير العام إذ يكون معنى ذلك أن تكون لى حقوق ضد رفاهية متصلة اتصالا وثيق العرى برفاهيتى الذاتية . ولكن ليس معنى هذا أنه لا حقوق لى قِبل الدولة، لأن الدولة (١) لاتعدو كونها مجموعة من الأفراد فى يدهم السلطة وقد تكون قراراتهم خاطئة ، فلى الحق أن أناقش هذه الأعمال وأن أشكو هؤلاء الأفراد إذا أوقعوا بى ضرراً وذلك أمام هيئة محايدة لها استقلالها المحوط بأدق الضمانات وهذه الهيئة هى القضاء . وهذا ينتهى بنا إلى حقيقة لها أهميتها وهى ألا يكون للسلطة التنفيذية أدنى تأثير مباشر

---

١ يقصد بها هنا الأداة التنفيذية .

أو غير مباشر ، واضح أو خفى ، على السلطة القضائية التى هى الضمان أو الحكم . وإذا كان من الأوليات أن يرضخ المواطن لحكم القضاء فهذا الأمر ذاته يندرج على الدولة فتنفذ الأحكام الصادرة ضدها لصالح الإفراد وليس لها أن تحاول التهرب أو المماطلة (١) . وكذلك ينبغى للدولة أن تبرر أمام المواطنين الاجراءات والتصرفات والأفعال التى تصدر عنها . ولماذا ؟ لكى يقتنعوا بصوابها وسلامتها ، أى بأنها مطابقة للحقوق المعترف لهم بها وأنها فى النهاية تؤدى الى السعادة . ولعل انجلترا تضرب لنا مثلا طيبا ، فالحكومة القائمة فى الحكم ممثلة للأغلبية لا تقدم على أمر دون أن توضح دوافعه ومبرراته لأن واجبها أن تخدم كلا من فريق الأكثرية والأقلية . ونحن إذ نطالب للمواطنين بهذا وبحق النقد إنما نخدم الاستقرار ونحول دون الفوضى وذلك عن طريق الاقناع والاقتناع وهذا هو لب الديموقراطية وجوهرها . وإلى جانب هذا جميعه للدولة على الفرد حقوق أهمها أن يكون سلوكه أو تصرفه بحيث لا ينتقص من الغير بعض الحقوق التى يطالب بها لنفسه . وإذن فالعلاقة متبادلة بين أفراد الجماعة ، وبين الفرد والدولة ، والمعيار فى الموضوع كله المنفعة أو ما يترتب على ذلك من توفير السعادة . والآن ننتقل بعد هذه المقدمة الموجزة إلى عرض ومناقشة طائفة من الحقوق والحريات البشرية والأساسية .

---

(١) ولهذا ندهش أن بعض المصالح الحكومية تتردد أو تتلكأ فى تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها من مجلس الدولة وكان لزاما عليها أن تكون المثل فى التنفيذ .

حق الحياة

ولعل فى المقام الأول « حق الحياة » فليس لفرد أن يسلب أو يحرم آخر حقه فى الوجود المادى مهما كان الباعث . فالفرد الذى يقدم على جريمة من هذا القبيل إنما يكون مدفوعا بشهوة غير مشروعة ، ويكون قد ارتكب عدوانا على حق الآخرين . وحتى فيما يتعلق بالدولة ذاتها يرى بعض الكتاب أنه ليس لها أن تسلب إنسانا حقه فى الحياة ، ولعل هذا يفسر لنا الدعوة الآخذة فى الانتشار مطالبة بالغاء عقوبة الاعدام ، إذ قد تصدر أحيانا أحكام من هذا النوع على قوم ربما تظهر براءتهم فيما بعد ولكن دون جدوى إذ من المستحيل أن يعود الموتى إلى الوجود ، كما قد تكون ظروف قائمة فى فترة معينة تستدعى تطبيق عقوبة الاعدام ثم تتغير هذه الظروف وتتعدل نظرة المجتمع إلى الجريمة وعقابها . فلقد كانت مخالفة أوامر الكنيسة ونواهيها مثلا فى العصور الوسطى أمراً كافيا لاعدام مرتكب هذا الوزر ، ثم تغيرت الأحوال فيما بعد . وفى الدول التى تمارس عقوبة الاعدام يجب أن يقتصر تطبيقها على أبشع أنواع الجرائم وأشدها خطراً ، وطبقاً للقانون الانسانى السائد المعمول به ، وعلى أن يصدر الحكم بهذه العقوبة من قِبل هيئة قضائية مختصة تنص عليها القوانين العادية ويتوافر أمامها للمذنب أو المتهم أدق الضمانات حتى ينال محاكمة عادلة نزيهة . أما أن يعدم الخصوم والمخالفون فى الرأى والمعارضون لسياسة أرباب الحكم ، بمحاكمة صورية أو بدونها ، كما كانوا يفعلون فى ألمانيا النازية وكما يجرى عليه الحال فى بعض البلدان الدكتاتورية فى شرق أوربا فأمر يتعارض مع أبسط حقوق الانسان ، ولسنا نجد له مثيلا فى دولة كانجلترا مثلا .

ويتصل بهذا أيضا عدم تعريض المواطن ، حتى ولو كان موضع الاتهام أو الشبهات ، لأعمال التشويه الجسماني أو اجراء التجارب العلمية دون إرادته . وتنص المادة السادسة من «مشروع قانون حقوق الانسان» الذى وضعته إحدى لجان هيئة الأمم المتحدة على انه لا ينبغى أن يتعرض إنسان للتعذيب ، أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو غير إنسانية أو تزرى بكرامته . وإذن يكون من غير المشروع تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف مثلا ، كما يجب أن يقتصر عمل السجون على الحد من حرية الشخص المدان إلى جانب بعض ما يكلف به إذا كانت العقوبة تنص على الأشغال وفيما عدا ذلك يعنى بصحته ورياضته وغذائه إذ ليس القصد الانتقام . إن ما كان يجرى فى معسكرات الإعتقال النازية من فظائع كشفت عنها محاكمات نورمبرج لأمر يخرج عن نطاق الانسانية !

ومن الضرورى والمتعارف عليه القضاء على العبودية والرق ، وألا يرغم امرىء على أداء الأعمال الشاقة إلا تنفيذاً لحكم أو عقوبة عن جريمة نظرت أمام هيئة قضائية مختصة . غير أن هذا التحريم لا يسرى بطبيعة الحال على ماقد يكلف به الأفراد من أعمال شاقة ومرهقة فى حالات الطوارىء أو النكبات القومية التى تهدد حياة الجماعة ورفاهيتها ، كأن يحدث اعتداء خارجى أو فيضان خطير أو وباء يعصف بالنفوس والأرواح . ومن هنا تكون معسكرات الاعتقال المألوف أمرها فى البلدان الدكتاتورية انتقاصا من حقوق المواطنين ولا يكون الحكم ديموقراطيا بالمعنى الحقيقى المفهوم من هذه العبارة إلا اذا قضى على هذه الأساليب وحرمت تحريما قاطعا وباتا .

سلامة شخصى الفرد

واطمئنان المرء على سلامة شخصه حق من حقوقه الأولية وعلى هذا الأساس وطبقا لذلك المبدأ أوردت لجنة هيئة الأمم السالفة الذكر المسائل التالية : ـ

(١) لا يعرض أحد للقبض عليه أو حجزه بطريقة تعسفية .

(٢) لا يحرم فرد من حريته إلا للأسباب وطبقا للإجراءات المنصوص عليها فى القوانين السائدة .

(٣) كل شخص يقبض عليه يجب أن يطلع فوراً على الأسباب الداعية إلى اعتقاله ، والتهم الموجهة اليه . واذن يكون مفهوما من ذلك أن إبقاء شخص فى الحجز لمجرد الشبهة مما يتنافى مع حقوق الانسان .

(٤) إذا قبض على شخص بتهمة إرتكاب جريمة أو الاستعداد لارتكابها يجب أن يقدم فوراً إلى القاضى أو الموظف القضائى المختص ، وأن يكون له الحق فى أن تجرى محاكمته خلال فترة معقولة من الزمن ، أو يطلق سراحه على أن يكون الاجراء الأخير مرهونا بضمان حضوره للمحاكمة .

(٥) فى حالة القبض على فرد أو احتجازه فان له أن يطالب بأن تنظر محكمة مختصة فى مشروعية العمل أو قانونيته ، ولهذه الأخيرة أن تأمر بالافراج عنه اذا كان الحجز مخالفا للقانون .

(٦) كل فرد كان ضحية القبض عليه أو الحرمان من حريته بطريقة غير قانونية ، له الحق فى المطالبة بالتعويض عن هذه الاجراءات . وما من شك أن هذا النص لو طبق بالمعنى السليم الذى ينطوى عليه لحال بين السلطات التنفيذية والكثير من الأعمال التى تقوم عليها للحد من حريات المواطنين ، ولجعلها أكثر دقة فى تصرفاتها .

هذه الضمانات التى تتفق وجوهر النظام الديموقراطى لاغنى عنها مطلقا حتى يكون المواطن آمنا على شخصه وحتى يساهم بما يقدر عليه من عمل وجهد فى سبيل الصالح العام ، كما أنها تتمشى أيضا مع العلاقة المتبادلة بين حق كل من الفرد والدولة .

ومن المسائل التى تثير النقاش بين الكتاب وفلاسفة علم السياسة ما تعمد اليه بعض الحكومات من إعلان ما يسمى بقوانين الطوارىء أو الأحكام العرفية . ويلاحظ أن الرأى الغالب لايحبذها كثيرا خشية إساءة استغلالها لأن تركيز السلطات فى هيئة فيه نوع من المفسدة لها وقد يغريها بالإقدام على تصرفات تتعارض مع حقوق الانسان . وعلى كل فهذه القوانين الاستثنائية يجب أن تكون موقوتة وبقصد تحقيق غرض عاجل ، وأن يقتصر تطبيقها على النواحى التى أعلنت من أجلها وذلك بمنتهى الدقة . فاذا زالت الضرورة التى استدعتها بصورة عملية وجب إلغاؤها فوراً . ولعل من الأمثلة على ذلك أن انجلترا ما كادت ترى الحرب مع ألمانيا انتهت من الناحية الواقعية حتى سارعت فى الحال الى الغاء قوانين الطوارىء وتركت للقوانين العادية أن تنظم حياة المجتمع بعد انتفاء الخطر الخارجى الذى كان يهدد حياة البلاد ومستقبلها . وبعض البلدان ربما لا يطبق القوانين الاستثنائية حتى فى حالة الخطر الخارجى اكتفاء بتشديد الرقابة على العناصر التى تعاون هذا الخطر . فالقوانين الاستثنائية إجراء شاذ ولابد من اصطناع الحذر فى الالتجاء اليه وواجب السلطة التشريعية ألا تصرح به إلا طبقا لهذه الشروط .

حق العمل

وتحرص المجتمعات الديموقراطية الراقية على أن تهيء للأفراد العيش الكريم وأن تمحو البطالة ماوسعها الجهد ، ولهذا نجد الكتاب الاجتماعيين فى انجلترا وفرنسا وغيرهما من البلدان ينوهون بحق كل فرد فى أن يحصل على نوع العمل الذى تؤهله له مواهبه وقواه وكفايته فى ظل مصلحة المجموع ، لأنه إذا وفق الجميع الى الأعمال النافعة زادت الطاقة الإنتاجية وعظمت الثروة الأهلية وارتفع مستوى المعيشة . وإذن يكون من وظائف الدولة السعى بكافة جهدها كى تيسر العمل للجميع . أما إذا تعذر الأمر لسبب أو آخر فعليها أن تقدم المعونة مؤقتا لمن لاعمل لهم . ولهذا أخذت كثير من دول غرب أوربا - وعلى رأسها انجلترا قبل الحرب العالمية الثانية بسنوات - بمبدأ « إعانة البطالة » فيساهم العامل ورب العمل فى المال الذى يخصص لنظام « التأمين ضد التعطل » . وما من شك أن هذا النظام يصرف المتعطلين عن الأعمال الضارة والجرائم . وفى الوقت ذاته للفرد الحق فى أن ينال قدراً مناسبا من الفراغ حتى يسترد مايفقده من حيوية ونشاط نتيجة مايبذل من جهد وما يقوم به من عمل ، وهذا المبدأ صار معترفا به .

وإذا كان للمرء أن يحصل على عمل مناسب فله حق آخر مستمد من هذه الحقيقة وهو أن يعطى الجزاء على ما يقوم بأدائه ، ولهذا نجد مما يتعارض مع حقوق الإنسان نظام الرق الاقطاعى الذى لايزال سائدا فى بعض أنحاء العالم كما كان الشأن فى نواحٍ من إندونيسيا إلى عهد قريب جداً .

حق التعليم

والحق فى التعليم أمر ينبغى ألا يكون مثار الشك أو الجدل . وليس معنى هذا أن ينال جميع الأفراد نوعا واحدا وقدرا متماثلا من العلم والثقافة إذ هذا مستحيل نظرا للتفاوت البين فى القوى العقلية والاستعداد . فمن العبث مثلا أن ندفع بإنسان الى التعليم الجامعى وهو لا يصلح له . ولكن المراد من هذا الحق الذى نذكره أن هناك حداً أدنى من الثقافة لا يتسنى للمرء بدونه أن يكون عضوا نافعا فى الجماعة . فهذا القدر يمكنه من تفهم الأشياء على حقيقتها والحكم عليها ، كما أنه يتيح لنا فرصة لتعرف الكفايات وكشفها وتوجيهها الوجهة الصالحة . ونود أن نزيد على ماقدمنا أن التعليم معوان على نجاح الحكم الديموقراطى إذ من العسير على الأميين أن يمارسوا حقوقهم الانتخابية على الوجه السليم ، كما يصبح من السهل استمالتهم أو التغرير بهم. وفى اعتقادنا أن الغاء الأمية فى أسرع وقت ممكن من أكبر المشاكل التى تواجه الكثير من الأمم . وقد يخيل لبعض قصار النظر أن الجماعة الجاهلة سهلة القياد ، وهذا وهم لأن الرأى العام المتعلم والمستنير أكبر دعامة من دعامات الهدوء والاستقرار . ولسنا بحاجة أن نقرر أن الأمم الجاهلة أسهل فرائس الاستعمار وضحاياه ولهذا كانت مكافحة التعليم الصحيح من أوليات علم الاستعمار .

حقوق سياسية رئيسية

من دعائم الديموقراطية أن تتاح للرجل العادى الفرص والسبل المؤدية إلى السلطان السياسى فى ظل الأوضاع الدستورية القائمة . وهذا الأمر ينطوى على حقوق فرعية ثلاثة وهى : —

(١) أن يتقدم كل فرد بالغ من الذكور والإناث إلى الانتخابات التى تجرى فى البلاد ليدلى بصوته فى اختيار أعضاء مختلف الهيئات التشريعية .

(٢) أن يرشح المواطن نفسه لعضوية المجالس التشريعية على اختلاف أنواعها ولشتى أنواع الوظائف العامة الحكومية من غير تفرقة مردها إلى الجنس (Sex) أو الدين أو المركز أو الحالة المالية .

(٣) أن يعرب عن رأيه فى حرية وصراحة بصدد المسائل والسياسات المتبعة ، وفى سلوك وتصرفات الأفراد الذين انتخبهم لولاية الأمور كالوزراء ومن فى حكمهم .

حرية الرأى والاجتماع

وهذا الأمر الثالث السالف الذكر ينقلنا إلى حق آخر وهو الخاص بالاعراب عن الرأى وتكوين الهيئات والجمعيات مادامت مشروعة الهدف والأساليب وبشكل يتفق مع حقوق الإنسان والأوضاع الدستورية . فالحكومة القائمة بالأمر ، ممثلة لأغلبية الناخبين ، ينبغى ألا تفرض مطلقا أى قيد على خصومها فى السياسة أو الرأى . والمساواة والعدالة تقضيان بأنه إذا

أردنا منع خصوم الحكومة مثلا من توجيه النقد إلى سياسة أو وجهة نظر ما ، وجب أن نمنع أى شخص أو جماعة من ابداء التأييد والتحبيذ ، وإلا أطلقنا الأمرين للخصوم والأنصار على حد سواء . ونلاحظ كذلك أن سياسة تقييد حرية الخصوم فى ابداء آرائهم عمل ينطوى على الخطر ، فضلا عما به من خطأ ، إذ يترتب عليه أن يعمد الآخرون إلى اقتباس هذا الأسلوب إذا ما أصبحوا الأكثرية ووصلوا إلى الحكم .

وتتطلب حرية الرأى أموراً عدة نذكر منها :—

(١) عدم مراقبة المطبوعات من كتب وصحف ومجلات من جانب السلطة التنفيذية قبل صدورها .

(٢) عدم المصادرة الإدارية للمطبوعات .

(٣) إعطاء كل مواطن ذى كفاية الحق فى إصدار صحيفة أو مجلة أو نشرة دورية دون أن يكلف بدفع تأمين مالى أو استئذان السلطة التنفيذية وإنما يقف الأمر عند حد اخطارها .

وربما يعترض البعض قائلين ان اطلاق مثل هذه الحرية قد يهدد أمن الجماعة وسلامتها واستقرارها ، وان من واجب الجماعة أن تكفل لذاتها الحماية ضد الآراء والنزعات والأساليب الشاذة . وهنا نقول أن الحكم فى هذه الحالة يكون للقانون فتقوم السلطة التنفيذية من جانبها بتقديم المخالفين إلى القضاء - وهو هيئة محايدة نزيهة - ليفصل فى الأمر ، كما أن من أفضل السبل الأخرى مقاومة الفكرة بالفكرة . وقد حدث فى انجلترا منذ سنوات ان نشرت احدى الصحف المخاصمة لحكومة العمال خطابا يصم حزبها بالتآمر مع عناصر خارجية ، وعاون النشر على تشويه سمعة العمال الذين اخفقوا اخفاقا ذريعا فى الانتخابات العامة ، وكل

ماجرأت عليه الحكومة العالية أنها تقدمت للقضاء لتحقيق الموضوع وابراز الحقيقة . ولا نستطيع أن نجد فى التاريخ المعاصر لانجلترا أو الولايات المتحدة أمثلة لصحف صودرت أو عطلت بغير محاكمة أمام الهيئة القضائية المختصة . واذا ماتعرضت الجماعة لطارىء مفاجىء ينطوى على خطر فللسلطة التنفيذية فى هذه الحالة الاستثنائية أن تلتمس العون والتأييد من الهيئة التشريعية التى تسن القوانين اللازمة والمستمدة من روح الدستور ومغزاه . وقد يخشى البعض أن السلطة التنفيذية ـ ولها الأغلبية فى المجلس التمثيلى ـ تستطيع أن تحمله على مجاراتها فيصدر ماتطالب به من تشريعات ، ولهذا ينادى فريق من الباحثين السياسيين بضرورة انشاء محكمة عليا للنظر فى دستورية القوانين ، بحيث اذا صدر قانون تعتقد الجماعة انه ينطوى على انتقاص من حقوقها الأساسية أمكنها الالتجاء الى هذه المحكمة الخاصة لتقرر ان كان الاتهام صادقا أو على غير أساس ، وان كان بعض يعارض فى هذا النظام حرصا على سمو مركز الهيئة التشريعية الممثل الشعب .

وهناك مسألة نود أن نلفت النظر اليها . فإذا كنا نطالب بحرية الاعراب عن الرأى فاننا نقصر هذا الحق على الشئون العامة المتصلة بصالح الجماعة وليس معناه أن يباح للفرد أو الجماعة أن يحرض على القتل أو الاساءة أو الاغتياب أو التشهير أو الإضرار بالجماعة . ان هذه الحقوق التى عرضنا لها خلال هذا الفصل انما يراد بها كما قدمنا أساليب فى الحياة الاجتماعية العامة ، يؤدى الاعتراف بها الى رفاهية المجتمع وتوفير أسباب السعادة والتقدم . وعلى كل ليست العبرة بالنص ولكن بالروح التى يوضع بها موضع التنفيذ .

الفصل الثالث

دعم النظم السياسية

(١) السلطات الثلاث

درج الكتاب منذ عهد بعيد على تقسيم السلطة السياسية الى أنواع رئيسية ثلاثة . فالسلطة التشريعية تضع أو ترسم القواعد العامة التى يسير المجتمع وفقا لها ، ولكن من الواضح أنه لا يجوز لها أن تضع من هذه القواعد ما يتعارض مع حقوق الانسان الجوهرية والمتعارف عليها ، وقد جاء الدستور المصرى مؤيدا لهذه الحقيقة حيث تنص المادة ١٥٦ على أن « الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابى وبنظام وراثة العرش وبمبادىء الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها » . أما السلطة التنفيذية فتقوم بتطبيق هذه القواعد العامة على الأحوال والظروف الخاصة : فالبرلمان مثلا يسن قانونا خاصا بضريبة معينة ويحدد فئاتها ، وهنا تتولى الأداة التنفيذية جبايتها بوسائلها الخاصة التى تؤدى الى تحقيق هذه الغاية : وللبرلمان أن يقرر أن التعليم حق لجميع المصريين من بنين وبنات ، فتقوم وزارة المعارف من جانبها باتخاذ كافة الاجراءات التى تكفل ادراك هذا الهدف على الوجه السليم ، فلا يحرم مصرى من حقه هذا . ولدينا أخيراً السلطة القضائية التى تدرس تصرفات الهيئة التنفيذية لتستوثق من مدى انطباقها على تلك القواعد والمبادىء العامة ، وهذا فضلا عما تضطلع به من مهمة الفصل فى الخصومات بين المواطنين

أو بينهم وبين الحكومة فتحق الحق وتعمل على أن يأخذ العدل مجراه. والفصل بين هذه السلطات الثلاث دعامة من دعامات الديموقراطية وشرط لازم للمحافظة على الحرية لأنه كما قال منتسكيو «اذا أضفنا سلطة القضاء إلى الهيئة التشريعية فان حياة الفرد وحريته تخضعان للاشراف التعسفى إذ يكون القاضى هو نفسه المشرع. ولو أضفناها الى السلطة التنفيذية فقد يتصرف القاضى بكل مايتصف به المستبد من عنف». غير أن هذا الفصل ليس تاما أو محكما بطبيعة الحال، ففى بعض الحالات يتولى القضاء تفسير ما غمض من نصوص الدستور أو مالم يرد بشأنه نص صريح فى القانون.

وقد انقضت فترة كافية على دستور عام ١٩٢٣ واثبت النظام النيابى انه قوة قادرة على أن تدفع بالبلاد خطوات واسعة الى الأمام فى طريق النهوض والارتقاء. ولقد مرت بالبلاد تجارب أوضحت أنه لابد من بعض ضروب الاصلاح والتنقيح بما يهيء الظروف الصالحة لتؤدى السلطات الثلاث الوظائف التى نيطت بها، وحتى يسير النظام النيابى على هدى روح الدستور الذى يقرر فى المادة الثالثة والعشرين أن «جميع السلطات مصدرها الأمة»، وحتى يحقق المغزى العظيم من هذه العبارات الواردة فى الأمر الملكى الكريم رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بخصوص وضع نظام دستورى للدولة المصرية:

«بما أننا ما زلنا منذ تبوأنا عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التى عهد الله بها الينا، نتطلب الخير دائما لأمتنا بكل ما فى وسعنا، ونتوخى أن نسلك بها السبيل التى نعلم أنها تفضى إلى سعادتها وارتقائها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدينة».

وفى الصفحات القلائل التالية نسجل بعض الملاحظات المستمدة من

التجارب التى مرت بنا منذ قيام النظام النيابى الديموقراطى فى هذه البلاد والذى هو دعامة الإستقرار والنهوض ، عسى أن تلقى صدى فيطرد الاصلاح الذى يرتجيه كل وطنى غيور ويسعى اليه جاهدا .

(٢) السلطة التشريعية

عدد أعضاء البرلمان

تنص المادة « ٧٥ » من الدستور المصرى على أن عضو الشيوخ يمثل ١٨٠ الفا من السكان ، كما أن زميله من أعضاء مجلس النواب يمثل ٦٠ الفا (المادة ٨٣) . ولما كان السكان فى مصر يتكاثرون بصورة سريعة مطردة فالنتيجة المترتبة على هذه الظاهرة حدوث زيادة مستمرة فى عدد أعضاء المجلسين وكثرة تعديل الدوائر الانتخابية بالزيادة كل بضع سنوات مما نلمسه بالنسبة إلى الانتخابات العامة المقرر أن تجرى فى أواخر عام ١٩٤٩ أو أوائل سنة ١٩٥٠ . ويرى البعض أن هذا التضخم المتصل فى عدد النواب والشيوخ لاينجم عنه سوى زيادة فى الأعباء المالية فى وقت ينبغى فيه توخى الاقتصاد فى النفقات ، ولهذا يستحسن هذا الفريق رفع الأرقام الخاصة بمن يمثل الأهلين فى كل من المجلسين ، وهو يضرب لنا المثل بالولايات المتحدة الأمريكية التى يبلغ عدد سكانها أضعاف عددهم فى مصر حيث كل ولاية من الولايات المتحدة الثمانية والأربعين يمثلها شيخان .

وبهذه المناسبة نرى من الخير لو أقدم البرلمان المصرى من تلقاء ذاته على خفض مكافأة العضو من أربعين جنيها إلى ثلاثين جنيها مثلا ، وقد اتبعت هذه القاعدة فى البرلمان الذى جاء وليد دستور عام ١٩٣٠ .

وكذلك لوحظت كثرة غياب بعض أعضاء المجلسين مع أن النيابة تكليف أو واجب يقتضى البذل والتضحية . وفى هذه الحالة ينبغى اتخاذ ما يكفل الحد من هذه الظاهرة وليس فى الأمر غضاضة . وفى الوقت ذاته يحسن اجراء عملية اختزال محسوس فى عدد الموظفين الاداريين والكتابيين بالبرلمان وفى درجاتهم مما يؤدى جميعه إلى بعض الوفر ونحن فى أشد الحاجة إلى المال لتنفيذ مختلف ضروب الاصلاح . إننا نعتقد تماما أن عضو البرلمان إنما يعنيه أداء ما فيه الصالح العام أما الناحية المادية فلا وزن لها عنده ، وانا لنذكر فى هذا الصدد أن بعض الأغنياء من أعضاء البرلمان البريطانى يتنازل سرا عن مكافأته اكتفاء بشرف تمثيل الأمة (١) .

تنسيق أعمال المجلسين

كثيراً ما يحدث أن تتعطل أو تتعثر بعض التشريعات فى مجلس الشيوخ وخاصة إذا كانت متعلقة بفرض أعباء مالية جديدة وذلك بالرغم من موافقة مجلس النداب عليها . وتنص المادة ١٦٦ على أنه « إذا استحكم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة » . غير أننا نجد الدستور صامتاً فيما يتعين اتخاذه من إجراء إذا كان الخلاف بين المجلسين خاصا بمسألة خارجة عن نطاق أبواب الميزانية . ويرى البعض أنه إذا رفض المجلس الأعلى قانونا أو تشريعا أقره مجلس النواب أعيد الى الهيئة الأخيرة

---

(١) فى حديث أدلى به أحد وزراء الدولة لصحيفة الزمان فى عددها الصادر بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٤٩ نراه يحبذ نظام الدوائر المحددة التى لا يتغير عددها تبعا للزيادة فى عدد السكان وهذا رأى جدير بالنظر والاعتبار .

فى دور الانعقاد التالى فاذا أقرته ثم رفضه مجلس الشيوخ للمرة الثانية يصبح قانونا نافذاً . وكذلك ينبغى إيجاد العلاج الذى يحول دون إبطاء المجلس الأعلى فى نظر بعض التشريعات سنوات مثلا . وفى الوقت ذاته يجنب البعض الأخذ بنظام المؤتمر بين المجلسين إذا كان الخلاف على غير باب من أبواب الميزانية .

اننا نشير الى الموضوع على أمل أن ينال ما يستحقه من البحث والدرس من جانب الفقهاء الدستوريين .

حق الانتخاب للجميع

أشرنا الى موضوع الانتخاب وهنا يهمنا أن نشير الى المادة الثالثة من الدستور والتى تقول « المصريون لدى القانون سواء . وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية » . ولا ريب أن حق الانتخاب والترشيح للهيئات التمثيلية من الحقوق السياسية التى قصدتها المادة . ولو فسرنا هاطبقا لروحها ولما يجرى عليه العرف اليوم فى الأغلبية من الدول لكان من الضرورى أن يعدل قانون الانتخاب بحيث ينص على المساواة من هذه الناحية بين الذكور والاناث .

مدة مجلس النواب

ومما يتصل بالشكل الخلاف الفقهى أو الجدل القانونى الذى ثار حول مدة البرلمان الذى انتخب فى مستهل سنة ١٩٤٥ ، فى هل تحسب بالدورات أو بالسنوات . وتشعبت الآراء وتباينت البحوث بصدد تفسير مواد الدستور أو عن طريق الرجوع الى السوابق فى مصر أو الخارج . ونعتقد أن من الأصلح والاوفق بالنسبة الى المستقبل أن نستقر على

رأى معين طبقا لما يراه الفقهاء الدستوريون وأن ينص عليه صراحة فى صلب الدستور ، تلافيا لنشوء خلافات من هذا القبيل تشغل الأذهان التى ينبغى أن تعنى بما هو أهم وأجدى .

نصوص معطلة

وهناك مسألة عنى بها الدستور ومع ذلك لا زال تنفيذها معطلا او شبه معطل بالرغم من اهميتها وخطورتها ، وبالرغم من انقضاء فترة كافية على قيام النظام النيابى ، وبالرغم كذلك من اثارتها اكثر من مرة . فقد تحدثت المادتان ٦٦ ، ٦٧ عن محاكمة الوزراء وجاء فى المادة ٦٨ « وتبين فى قانون خاص احوال مسئولية الوزراء التى لم يتناولها قانون العقوبات » . لقد آن الأوان كى يرى القانون للنور بعد أن طال الزمن ، وانه لفى صالح الوزراء أنفسهم .

المسائل ذات الطابع المحلى

وقد لاحظنا على الدوام خلال ادوار الانعقاد اقتراحات ومطالب كثيرة من جانب اعضاء المجلسين بشأن مسائل محلية خاصة بمناطق الأعضاء او دوائرهم الانتخابية كشق مصرف او بناء مدرسة وما الى ذلك . ولا ريب ان فى هذا ارهاقا للمجلس والوزراء واضاعة للوقت ، كما ان المفروض ان البرلمان يعنى بالأمور ذات الصبغة العامة التى تهم البلاد كوحدة . ولذلك نرى من الأفضل ان تعدل لائحة كل من المجلسين بحيث يقضى على هذا الشذوذ الذى لا معنى له حتى ينصرف الاعضاء الى السياسة العليا وحدها .

(٣) السلطة التنفيذية

نعلم كيف تنقسم السلطة أو الأداة التنفيذية العليا إلى طائفة من الوزارات وذلك حتى يتسنى لكل واحدة منها أن تتخصص فى المسائل الداخلة فى نطاقها وبذلك يكون عملها أكثر انتاجية وأعظم دقة . إلا أنه بالرغم من هذا التقسيم لابد من قيام تعاون وثيق بين مختلف الوزارات نظرا لتشابك المصالح . فوزارة المعارف مثلا تعنى برسم سياسة التعليم ولكنها تعجز عن أداء رسالتها على الوجه الأكمل اذا لم تتعاون مع وزارة المالية لتدبير الأموال اللازمة، ومع وزارة الصحة للعناية بالناحية الجسمانية من حياة التلاميذ والطلاب ، ووزارة الأشغال لكى تتمكن من اقامة المبانى اللازمة لمعاهد التعليم على اختلاف أنواعها .

وعلى رأس كل وزارة وزير مسئول أمام الهيئة التشريعية ويظل محتفظا بمركزه طالما يحظى بثقتها . والوزراء يتناوبهم التغيير طبقا لما يسفر عنه استفتاء الرأى العام فى الانتخابات ، وقد تتباين وجهات نظر الوزراء، إلا أن هناك مبادىء عامة متعلقة بالاصلاح وهذه ينبغى السير طبقا لها بالرغم من تعاقب الوزارات . ومن هنا ينبغى أن نأخذ بنظام الوكلاء الدائمين الذين لا يكونون عرضة لأهواء الوزراء الحزبيين ، وهؤلاء هم الذين يتولون تنفيذ المشروعات الاصلاحية ، ويكونون من الاخصائيين الفنيين الذين لا دخل لهم فى المسائل الحزبية . وفيما يتعلق بالرقابة المالية ينبغى أن يكون فى كل وزارة موظف كبير يلى الوزير فى الأهمية ويضطلع بالأمور التالية : —

(١) تبويب وتنظيم المقترحات المالية .

(٢) الاشراف على المدفوعات من جانب المصالح والادارات المختلفة ويكون مسئولا عنها .

(٣) تنسيق أعمال المصالح التى تنقسم اليهـا الوزارة حتى يوازن بين المصروفات هنا وهناك، فيحول دون الاسراف أو طغيان ناحية على أخرى.

(٤) القيام بعملية الاتصال بوزارة المالية .

ومن الضرورى أن تكون لكل وزارة لجنة من أعضاء الهيئة التشريعية لتحقيق الاتصال الدائم . ومن الوسائل التى تمكن كل وزارة من أداء واجبها على الوجه الأكمل العناية بناحية البحث والدراسة حتى يتسنى وضع أسس السياسة العامـة كما تفعل هيئة أركان الجيش . وفى مسائل معينة يمكن الاعتماد على الابحاث التى تقوم بها الهيئات المستقلة كما هو الحال بالنسبة للشئون الاجتماعية. فوزارة العمل إن وجدت مثلا لاتقف عند حد الاعتماد على الدراسات التى تقوم بها أقسامها الفنية ، ولكن عليها أن تحاول الانتفاع بثمار الأبحاث التى تجريها اتحادات رجال الصناعة ونقابات العمال والمعاهد المختصة وغير ذلك .

ومن الضرورى ، تحقيقا للصالح العام وتيسيرا للتعاون وخلق الثقة المتبادلة بين الشعب والسلطة التنفيذية بصورة منتظمة ، ان نكثر من تكوين اللجان الاستشارية وهذه تضطلع بمهام عدة نشير الى بعضها :-

(١) ان يطلب رأيها فى مشروعات القوانين التى يراد تقديمها الى الهيئة التشريعية . وفى هـذه الحالة يعقد مؤتمر مشترك من الوزير وموظفيه الدائمين من جهة وأعضاء اللجنة من جهة أخرى . وقياسا على هذا تكون

لدينا لجنة من الفنيين والمختصين فى شئون التعليم نعرض عليها القوانين المتعلقة بالسياسة التعليمية التى يراد اقرارها .

(٢) تكلف بتقديم المشورة بشأن السياسة الادارية العامة .

(٣) يخول لها حق تقديم المقترحات فإذا كانت هذه الأخيرة متعلقة بمسائل خارجة عن نطاق الوزارة أو المصلحة يرفع أمرها الى مجلس الوزراء .

(٤) ابداء الرأى بشأن الأوامر الإدارية واللوائح التى تريد الوزارة إصدارها مما يدخل فى سلطانها. فإذا عارضت اللجنة فليس لهذه الوزارة أو المصلحة المختصة أن تتصرف فى الموضوع بدون الحصول على الموافقة من جانب الهيئة التشريعية .

(٥) تلقى الشكاوى من الهيئات والأفراد وابداء الرأى فيها للوزارة أو الادارة التى يعنيها الأمر .

غير أنه لايجوز لهذه اللجان الاستشارية أن تطلع على البيانات الخاصة بمشتريات الحكومة حتى لايحاول الأعضاء اجتناء منافع ذاتية وصونا لهذه الأسرار . ولا يحسن مطلقا استشارتها فى حالة قيام الحكومة بمفاوضات مع دولة أجنبية . وليس لها كذلك أن تطلع الرأى العام على أسرار مايتخذ من التدابير الاجماعية إلا إذا أمر الوزير أو صرح بذلك . وحتى تحقق هذه اللجان الغرض المنشود من انشائها لابد من توافر شروط معينة :

(١) ان تكون صغيرة العدد حتى لايضيع الوقت والجهد فى المناقشات .

(٢) أن تكون متخصصة ففى حالة وزارة المعارف مثلا يصبح لدينا لجنة للتعليم الثانوى، وأخرى للتعليم الابتدائى، وثالثة للصحة المدرسية، ورابعة لمبانى المدارس والمعاهد وهكذا .

(٣) أن يكون أعضاؤها موضع ثقة المصالح التى تبحث اللجان أمرها . فلجنة العمل ينبغى أن يمثل فيها رجال الأعمال والعمال .

وفيما يتعلق بطريقة تأليف اللجنة يحسن أن تكون الأقلية ممن يعين الوزير أفرادها ، أما الأغلبية فينتخب أعضاؤها من قبل المصالح الاقتصادية أو الاجتماعية المختلفة . فإذا أردنا تشكيل لجنة لشئون الصناعة وجب أن يكون أغلب أعضاؤها ممن يختارهم أصحاب الصناعات ، ثم يعين الوزير نفرا يمثل الحكومة والعمال والمستهلكين والزراع . ويكون اختيار العضو لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات على أن يدفع له مكافأة مناسبة لقاء العمل الذى يقوم بأدائه .

هذه طائفة من الاصلاحات الرئيسية التى تكفل اضطلاع السلطة التنفيذية بمهامها على الوجه السليم .

(٤) السلطة القضائية

هذه هى الحكم المحايد والملجأ الذى يجد فى رحابه كل مظلوم النصفة والعدالة ، ومن هنا كان احترام هذه السلطة وتوفير أدق الضمانات الأدبية والمادية من أولى الخصائص التى تتميز بها الأمم الديمقراطية . ولعل أول شرط تتطلبه هذه الحقيقة الا يكون للسلطة التنفيذية أدنى تأثير مباشر أو غير مباشر على القضاء ، وهذا يتأتى اذا كان استقلال القضاء مصونا وواقعيا. فلا ينبغى أن يتعرض القاضى أو رجل النيابة للعزل أو النقل الى عمل آخر بغير موافقته ورضاه ، يتساوى فى هذا الأمر كافة رجال السلطة القضائية على إختلاف درجاتهم وطوائفهم ، وإلا أصبحوا تحت رحمة السلطة

التنفيذية أو تقلبات الأهواء الحزبية ، وفيما يلى نعرض لأمور يعتقد الكثيرون أنها من الوسائل الفعالة التى تحقق الروح الكامنة وراء مبدأ استقلال القضاء .

فنلاحظ أولا من مراجعة كشوف الحركات القضائية التى تصدر بين الفينة والأخرى أنها تتضمن الوظائف أو الألقاب التالية :

١ - قضاة من الدرجة الثانية .

٢ - قضاة من الدرجة الأولى .

٣ - وكلاء محاكم .

٤ - رؤساء محاكم .

وتتفاوت المرتبات طبقا لهذا التقسيم المألوف أو التقليد المتبع . وهذا النظام يبدو أنه موضع الاعتراض من جانب الكثيرين من أعضاء الأسرة القضائية وهم يقترحون تغييره على النحو التالى :-

١ - تكون هناك طبقة واحدة من القضاة يعينون جميعا برواتب واحدة تأخذ فى الزيادة تدريجيا طبقا للأوضاع المالية التى تقرر . وتفسير ذلك أن يعين « ا » مثلا قاضيا بمرتب شهرى وليكن ثمانين جنيها ويتناول علاواته بصورة دورية .

٢ - يظل القاضى على هذا الوضع حتى يحين الوقت الذى يعين فيه مستشاراً بمحاكم الاستئناف .

٣ - يقوم أعضاء كل محكمة باختيار الرئيس والوكيل حسب الأقدمية .

وهنا نرى لزاما علينا أن ننبه إلى أمر له أهميته ونقصد به المرتب

الذى ينبغى أن يتناوله القاضى فيجب أن يكون مما يليق بمكانته وحياته ،

خاصة وأن رجال القضاء لايستطيعون أن يمارسوا عملا خارجيا يدر عليهم إيراداً اضافيا كما يحدث فى كثير من الحالات بالنسبة إلى طوائف أخرى من الموظفين . وفى اعتقادنا أنه يجب الاقتناس بالنظام المتبع فى انجلترا ، وكذلك بما كان سائداً فى المحاكم المختلطة فى مصر من هذه النواحى .

أما التنقلات الكثيرة ، ذلك النظام المألوف لدى الوزارات والمصالح فى مصر ،فانها موضع الاعتراض الشديد. وفيما يختص برجال الهيئةالقضائية يحسن حصرها فى أضيق نطاق ممكن حرصا على صالحهم من جهة ، ورعاية لمصالح المتقاضين من جهة أخرى ، وحتى لا نجعل للسلطة التنفيذية أدنى ظل من السلطان فى هذا الأمر . والطريقة التى نفضلها تنحصر فى تقسيم القطر الى مناطق فيعين القاضى فى المنطقة (ا) أولا ثم يتدرج الى المنطقة (ب) وهكذا حسب الدور وبالأقدمية وبصورة منظمة ، كما هو الشأن فى حالة المستشارين. ولاشك أن هذا أدعى الى الاستقرار وأبعث على الطمأنينة فى نفوس رجال القضاء ، كما فيه زوال لكل ما قد تشتم منه رائحة محاباة ولو لم يكن لها أساس من الصحة . ويتصل بهذا موضوع آخر ذلك انه إذا تصادف وبلغ القاضى سن الاحالة على المعاش خلال السنة القضائية فمن المستحسن ، بل من الواجب ، أن ندعه يواصـــل العمل حتى نهايتها وذلك لكى لا تتعطل مصالح المتقاضين . وليس فى هذا أى انتقاص من اللوائح المالية لأن هذه ينبغى أن تهدف أولا الى ما فيه الصالح العام .

ومن الموضوعات التى تتفاوت حلولها بين دولة وأخرى العلاقة بين النيابة والقضاء . ففى مصر مثلا يجرى التبادل بينهما بالنقل ، إلا أن هناك من يؤثر الفصل بينهما فيكون لرجال النيابة سلك خاص بهم مماثل تماما

لسلك زملائهم القضاة ويخضعون للقواعد ذاتها من حيث التعيين والترقية والنقل . والفكرة فى هذا الفصل أن تتاح لرجال النيابة فرصة التخصص فى العمل الدقيق الذى يضطلعون به . أما القضاة فيختارون من صفوف المحامين ذوى الكفاية والمران وهما العنصران اللذان يجب أن يكونا المعيار الوحيد للاختيار (١) .

هذه ملاحظات نحب أن نبديها على سبيل المثال ، وعلى كل فاننا نطرح الموضوع كله على المختصين كيما يدلوا فيه بآرائهم السديدة .

---

(١) لعل هذا يدعم رأينا من حيث اجزال العطاء للقضاة حتى نتمكن من اجتذاب عدد من الممتازين الذين يربحون من المحاماة كثيرا .

الفصل الرابع

كيف نخلق حكومة محلية

تمثل الشعب وتضطلع بالاصلاح

من الحقائق الواضحة والتى يستطيع أن يقدرها أولئك الذين يتابعون التاريخ ويوازنون بين جيل وآخر ، أن مصر تحاول السير باطراد فى طريق الاصلاح بشتى عناصره ومختلف نواحيـــه ، وذلك بالرغم من انصراف جانب بارز من جهدها إلى الكفاح القومى، وبرغم ثقل مخلفات الماضى وراءها ،وعمق المشكلات التى تواجهها وتعددها ، وفترة التوقف فى الأعمال الانشائية بشكل نسبى نتيجة الحرب العالمية الأخيرة . واذا كان الكتاب والباحثون على اختلاف آرائهم يبدون النقد والمآخذ بين وقت وآخر ، فلأنهم يودون أن يكون السير أسرع خطى حتى يتحقق ما يرتسم فى أذهانهم من صور وأهداف تتصل بسعادة الجماعة ورقيها .

ولامراء أن الأيام المقبلة ستشهد تيارا دافقا من ضروب الإصلاح وخاصة إذا ما حددت الأحزاب والهيئات السياسية برامجها وفق قواعد منبعثة من حاجيات العصر وظروفه، وإذا مارسمت خطط النهوض الشامل بدقة وعناية على أسس علمية سليمة . ومن المستحيل على الحكومة المركزية أن تضطلع وحدها بتلك الأعباء المرهقة كافة، بل من الضرورى أن تساهم فى الميدان بكافة جهودها وكل قواها المجالسُ الإقليمية على اختلاف أنواعها وتباين درجاتها . وهناك طائفة أخرى من العوامل والأسباب تحتم اقامة

حكومة محلية وطيدة الدعائم والأركان . فالملاحظ أن طغيان السلطة المركزية كفيل باضعاف روح الابتكار المحلية والاهتمام بالشئون المتعلقة بمختلف الوحدات الادارية التى تنقسم اليها البلاد . فلو أن أعضاء مجلس مدينة من المدن منحوا قدرا كافيا من الحرية فى التصرف فالنتيجة المترتبة على هذا أنهم يفكرون فى المشروعات التى تؤدى إلى خير مدينتهم لأنهم منها وأكثر دراية بمطالبها وأحوالها وأقدر على رسم الخطط واخراجها الى حيز التنفيذ . وكذلك شعور أهل المدينة بأنهم مسئولون عن ادارتها ويشتركون فى ذلك بالذات أو بالواسطة يثير فيهم الاهتمام ويخلق رأيا عاما محليا له أهميته، وهو مالا يتحقق إذا كانت الكلمة الفعلية للعاصمة وموظفى السلطة المركزية الذين يبعدون عن الاقليم أو الذين ينقلون من مكان لآخر فلا تتاح لهم الفرصة الكافية للبحث والدرس والعمل .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى، فان الديمقراطية تصبح غير ذات معنى الا اذا ادركنا فعلا أن هناك الكثير من المسائل ذات الطابع المحلى والتى يأتى حلها عن طريق أولئك الذين تمسهم بصورة مباشرة . ولقد قلنا من قبل انه لاينبغى لأعضاء الهيئة التشريعية العليا أن يتقدموا بمقترحات عن مسائل تتصل بدوائرهم او جزء منها ، وإذن فالعبء يتجه حتما نحو عاتق الهيئات المحلية . واذا كان افراد الشعب يشتركون عن طريق ممثليهم فى رسم السياسة القومية العليا والاشراف على تنفيذها ، فإن من الواجب أن ينهضوا بالسياسة الاقليمية عن طريق المجالس التى يدعون الى اختيار أعضائها . وفضلا عن هذا فإنه اذا كانت هناك خدمات معينة تخص منطقة بالذات ، كامدادها بالنور او الماء او وسائل الاتصال ، فمن العدل ان يقدم أهلها ثمن هذه الخدمات ، وهم لايفعلون ذلك إلا إذا وثقوا من

إشرافهم الفعلى على طريقة انفاق المال ووسيلة التنفيذ ، ولا ريب أنهم فى هذه الحالة يباشرون العمل بقدر أوفر من الكفاية وبدرجة أدنى الى النجاح .

وتنحصر الخطوة الأولى فى تقسيم البلاد الى وحدات مناسبة ، فيكون لدينا مجالس للمديريات وأخرى للمدن. وفى حالة القرى الصغيرة المتجاورة يجب ادماج كل مجموعة لتكوين وحدة يمثلها مجلس يرعى مصالحها جميعا عن طريق الاشتراك والتعاون. أما المدن الكبيرة كالقاهرة والاسكندرية فمن الضرورى تقسيمها إلى أجزاء نظراً لاتساعها، فيقوم مجلس بلدى القاهرة مثلا برسم السياسة العامة للعاصمة بينما تقوم الهيئة الفرعية بما يتصل بصالح المنطقة الخاصة بها. وإذا ماتم هذا فالخطوة التالية ـ وهذا أمر على قدر كبير من الأهمية ـ أن تشكل المجالس القروية والبلدية والاقليمية بطريق الانتخاب المباشر والاقتراع السرى على أن يكون الباب مفتوحا أمام جميع المواطنين كما هو الشأن بالنسبة إلى السلطة التشريعية العليا ، وبهذا تتحقق فكرة الديموقراطية ويدير الشعب شؤونه ذات الصلة بحياته اليومية . وتتراوح مدة المجلس المنتخب بين عامين وثلاثة أعوام . وبهذا نثير اهتمام الأهلين، ونجعل بينهم وبين ممثليهم صلة ، وندفع الأخيرين الى العمل الجدى ، ونحول دون سيطرة مندوبى السلطة المركزية على هذه المجالس . وثمت فائدة أخرى من وراء نظام الانتخاب هذا وهو أن نحول دون تغلب أعيان المناطق ، إذ لن ينتخب الناس الا الأكفاء . واذا كان الناخبون قد لا يدققون كثيراً فى اختيار النواب والشيوخ فانهم يكونون اكثر دقة ودراية اذا ما تعلق الأمر بأعضاء هذه الهيئات المحلية الصغيرة . وفى البلاد الأوربية تعنى الأحزاب بانتخابات هذه المجالس لأنها دليل على اتجاه

الرأى العام ، كما انها فرصة للحزب كى ينفذ برنامجه بصورة قريبة الى أذهان الناخبين وحياتهم. وينبغى كذلك ان يتفرغ الاعضاء لعملهم فلا يتخذوه مجرد هواية يكرسون لها بعض فراغهم ، وهذا يقتضى منا ان نأخذ بمبدأ منح مكافأة لهم أسوة بالنواب والشيوخ .

وقد اصبحت الإدارة فى العصر الحديث كثيرة التعقيد ، ولا رجاء فى نجاحها من غير الاعتماد على ذوى الخبرة والاختصاص . ولذلك يجب ان تقوم الى جانب كل ناحية من نواحى نشاط المجلس المنتخب هيئة فنية مهمتها الدراسة والاقتراح وتقديم التوصيات . فمثلا تتكون اللجنة المختصة بشئون التعليم من المعلمين وأولياء أمور الطلاب والتلاميذ والطلاب السابقين .

ولكن : كيف تكون الصلة بين الطرفين ؟ من المعروف ان المجلس المنتخب يؤلف من بين اعضائه لجانا للتعليم والصحة والمواصلات والمساكن ، ومن هنا ينبغى أن يكون فى كل منها نفر من الاخصائيين والخبراء يتولون شرح التقارير والمقترحات الواردة من الهيئات الفنية السالفة الذكر، فكأن عملهم ينحصر فى الارشاد والتنوير، دون أن يكون لهم حق التصويت . ولا بد لهذه المجالس المحلية من أن تحرص على الانتفاع بالصحافة فتدعوها الى مناقشة المشروعات ودراسة الخطط والمقترحات واشاعة امرها بين الأهلين فى المنطقة . وهكذا يتعاون ممثلو الشعب مع العناصر الفنية والصحافة على خلق حكومة محلية صالحة .

ولعل من أعقد المسائل تخطيط الحد الفاصل بين الحكومتين المحلية والمركزية . ويرى الباحثون ان تعنى الثانية برسم الأهداف الرئيسية ، ووضع المستويات العامة ، وان يكون لها حق الفحص من وقت لآخر

للتأكد من سلامة التنفيذ، على ان تمارس هذا الحق الوزارات والادارات المختصة ، كل فى نطاقها وبغير الرغبة فى التسلط والسيطرة .

أما المجالس المنتخبة فتعنى بكل ماهو ذو صبغة محلية كبعض أنواع التعليم وإنشاء المستشفيات ومد الطرق والاشراف على الأسواق وغير ذلك .

وينبغى أن يوضح القانون فى صراحة ودقة الموارد المالية التى يجوز للمجالس الحصول عليها ، كما يكون لها الحق فى نيل جزء من الايرادات العامة التى تجبيها الحكومة المركزية . وكذلك يباح لها عقد القروض واصدار اليانصيب وما إلى ذلك من وسائل تمكنها من متابعة الاصلاح .

ومن الطبيعى أن هناك مصالح مشتركة بين أكثر من جهة واحدة مثل تنفيذ عملية انارة يعم نفعها عدداً من المدن المتجاورة ، أو مد طريق زراعى ممهد يصل بين اقليمين أو أكثر . ولاشك أن مثل هذه الأمور تتطلب الاشتراك فى وضع الخطة والتنفيذ واحتمال الأعباء المالية بدرجات تتناسب مع المصلحة ومدى الانتفاع وعدد السكان . ويمكن أن يتحقق التعاون الاقليمى للصالح المشترك عن طريق عقد اللجان والمؤتمرات من أعضاء المجالس ، وتبادل المعلومات والبيانات والإحصائيات .

الفصل الخامس

ضرورة تنظيم الأحزاب

للجماعة القومية غاية تسير نحوها باطراد برغم التعثر الذى تلقاه من وقت لآخر ، وهذه الغاية ـ التى هى أحد دعائم الفكرة الديموقراطية ـ تنحصر فى تهيئة الأحوال وخلق الظروف التى تجعل كل فرد يبرز اسمى ما لديه من قوى ومواهب لتحقيق الخير العام أو السعادة المشتركة للجميع . فالشعب البريطانى مثلا يهدف الى تنمية مصادر الثروة ورفع مستوى المعيشة لأفراده والاحتفاظ لبريطانيا بمركزها فى المجال الدولى . ونحن المصريون نتفق على مبادىء عامة فى مقدمتها تحقيق الاستقلال ، ودعم الصلات الطبيعية بين أجزاء وادى النيل ، والنهوض بالاقتصاد القومى الى أقصى درجة مستطاعة . وتنمية الحياة الاجتماعية ، والاحتفاظ لمصر بمكانة دولية لائقة .

وبالرغم من هذه الحقيقة فاننا نلاحظ أن هذا الاتفاق على القواعد العامة التى تعد مؤدية الى السعادة العامة يحمل الى جانبه الاختلاف على الوسائل والأساليب التى ينبغى اتباعها . وفضلا عن هذا فالأمة تتألف من طوائف ومصالح متفاوتة ، وكل طائفة تضع مصلحتها فى مكان الأهمية وتعمل على رعايتها وخدمتها وتسعى الى الحكم لهذا الغرض ، على أساس أن مصالحها منسجمة مع مصالح الطوائف الأخرى ، أو أقدر على خدمة الصالح العام المشترك . فحزب العمال البريطانى يمثل الوانا من المصالح يدافع عنها

ويسعى الى تغليبها ويحاول أن يستميل اليها أكبر نسبة ممكنة من أفراد الشعب. وقد نعد هذه نظرة ضيقة الآفاق ، ولكن هذا الحزب يؤمن فى الوقت ذاته أن تنفيذ برنامجه فيه الوسيلة الفعالة لادراك سعادة المجتمع البريطانى ، وقس على هذا حزب المحافظين . ومن هنا يتبين أن وجود الأحزاب واختلافها من حيث البرامج والأساليب ظاهرة طبيعية، أما محاولة انكارها والاقتصار على حزب واحد كما هو الشأن فى البلاد التى تخضع للنظام المطلق أو الدكتاتورى فمعناه اننا نريد ان نفرض على مختلف فئات الأمة نظرة واحدة ورأيا متماثلا ومصلحة لا تباين فيها ، وهذا أمر غير طبيعى ولا يقره العقل والمنطق .

هذا من جهة ،ومن جهة أخرى فالحكم الديموقراطى يقوم على أساس الاختيار من جانب الشعب لأعضاء الهيئتين التشريعية والتنفيذية الذين يتولون ادارة دفة مصائره وتحقيق غاياته . وهـذا الشعب الذى قلنا انه متشعب المصالح والنزعات والآراء يرى من حقه ان تفسح له حرية الاختيار حتى اذا ما استطاع حزب معين فى وقت معين استمالة الأغلبية فانه يتولى الحكم ليبرز ما لديه،فاذا ما نجح فى هذا زاد أنصاره عددا وكفل الحكم فترة وفترات. وإذ تنعكس الآية وتتعقد المشاكل فى وجهه ويعجز عن تدبير الحلول السليمة لها فان الفرصة تعطى لحزب آخر على سبيل التجربة وهكذا دواليك . ولكن العبرة فى هذا كله ان يكون افراد الشعب فى أوضاع تسمح لهم بالاعراب عن آرائهم وانتخاب من يمثلونهم فى جو من النزاهة والحرية . ومن هنا نرى فى وجود الأحزاب وتنافسها وتطاحنها دعامة من دعامات النظام الديموقراطى الصحيح . أما ما تعمد اليه البلدان الدكتاتورية من تغليب حزب على سواه بطريق القهر والعنف ففيه

نفى للمعنى الديمقراطى لأننا بذلك نسلب المواطنين حقا من حقوقهم الجوهرية . والخلاصة ان الحزب انما يمثل آراء سياسية واقتصادية واجتماعية فى وقت معين وفى ظل ظروف وأحوال معينة . واذن لا يمكن ان نخلق حزبا من العدم ، بل لا بد من توافر البيئة الصالحة ، كما ان نموه يقترن بازدياد الوعى الذى يتفق مع أهدافه ومبادئه وطرائقه فى الادارة والحكم. فحزب العمال البريطانى مثلا ظهر الى عالم الوجود حينما دعت الضرورة اليه وظلت قوته تزيد باطراد تبعا لسنة التطور واستطاع فى عام ١٩٤٥ الفوز بالأغلبية الساحقة فبدأ يطبق برنامجه . وليس معنى هذا ان الأمور قد دانت له فقد يتعرض لنكسة اذا لم يفلح فى اقناع هذه الأكثرية بانه سار بها خطوات نحو السعادة والخير .

والأمر الثانى الذى ينبغى أن نلفت النظر اليه أن الأحزاب كالكائنات الحية تتطور ، أما إذا جمدت كان مصيرها الفناء ، ومن هنا لابد أن يطرأ التعديل من وقت لآخر على بعض الأسس أو على الأساليب حتى يكون الأمر متفقا مع تغير الظروف والأوضاع . فلقد كانت الأحزاب الهندية خلال فترة الكفاح القومى تطالب بالقضاء على السلطان البريطانى وإقامة دولة هندية موحدة، ثم دب الانقسام فإذا بنا أمام حزب المؤتمر وحزب الرابطة الاسلامية ، وبرغم التفاهم بصدد الاستقلال أصر الأول على فكرة الدولة الهندية الموحدة بينما طالب الثانى بخلق دولة تضم العنصر الاسلامى أو حيث يكون الأغلبية ، واستمر الأخذ والرد وأخيرا وافق رجال المؤتمر - أو المسئولون منهم - على مبدأ التقسيم فظهرت الى عالم الوجود دولتا الهند والباكستان ، ومن يدرى فقد تحتم الاعتبارات الاقتصادية فى المستقبل قيام نوع من الاتحاد أو الارتباط بين الجانبين على أن يتم ذلك

طبقا لمبدأ الشعب فى حرية الاختيار ، ولا يعيب الأحزاب أن تتناول البعض من برامجها وسياستها ووسائلها بالتعديل طالما تحافظ على جوهر حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، لأن الجمود يتعارض مع سنة الحياة وينتهى بالموت . وان فى تاريخ انجلترا خلال القرن التاسع عشر مصداقا لما نقول . فقد كان حزب التورى «المحافظين فيما بعد» يمثل المصالح الزراعية بوجه عام ولذا عارض فى الغاء القوانين التى فرضت عام ١٨١٥ لحماية القمح الانجليزى من المنافسة الاجنبية . غير أنه كان من صالح رجال الصناعة الجديدة والمشتغلين بالتجارة وجموع العمال أن تفتح أبواب البلاد على مصراعيها فيتدفق الغذاء الرخيص من الخارج حتى تهبط تكاليف الحياة . ودار الصراع بين المصلحتين المتعارضتين ، وأخيرا انحاز فريق من المحافظين إلى سير روبرت بيل وأمكن الغاء القوانين الحامية عام ١٨٤٦ ، ولم يمض وقت حتى أدرك المحافظون أن ما وقع لم يكن متعارضا مع مصلحة البلاد عامة . وهذا الحادث ذاته يكشف لنا عن ناحية لها دلالتها ، فقد ادت فعلة « بيل » المحافظ الى انشقاق الحزب واضعاف شأنه مما ابعده عن الحكم ردحا من الزمن ، ومع ذلك اقدم الرجل على تنفيذ السياسة التى رآها أدنى الى تحقيق الخير العام .

وإذا كانت طبيعة تكوين الأمة تستدعى ظهور الأحزاب ، فكذلك فى داخل الحزب الواحد قد نجد بعض التيارات والنزعات . ففى حزب العمال البريطانى المعتدلون والمتطرفون ، وجميعهم يؤمنون بمبادىء الحزب الأساسية وأهدافه الجوهرية ولكنهم يختلفون على بعض السبل المؤدية الى تنفيذها . ولا عيب فى وجود هذا التباين ، أما اذا كان ظهور شعبة معينة فى الحزب مما يهدد وحدته أو يخالف مبادئه ويخشى معها أن يتحطم كيانه لخروجها على

قواعده الأولية ، فمن المستحسن ـ إن لم يكن من الضرورى ـ أن تستبعد هـذه العناصر الخطرة ولكن على شريطة أن يعرض أمرها على الحزب على هيئة استفتاء أو مؤتمر عام ، وهذا يكفل توافر عنصر الديموقراطية داخل الحزب ذاته .

ننتقل الآن من هذه المقدمة فنلقى نظرة على النظام الحزبى فى مصر وهو حديث النشأة بالقياس الى دول أخرى مثل انجلترا وفرنسا، وهدفنا من الملاحظات التى نبديها الإصلاح لأننا نعترف لها جميعا بالحرص على تحقيق الخير وأن تباينت أساليبها وطرائقها . وأول مايسترعى النظر أننا لانجد أحزابا ذات شأن تمثل فئات ومصالح معينة كأحزاب العمال والمحافظين والفلاحين ، ولعل مرد هـذا الى تخلف التطور الاقتصادى والاجتماعى عنه فى الغرب . أما الأحزاب الرئيسية التى تتناوب الحكم منفردة أو متعاونة أو مؤتلفة فإن كلا منها يتحدث بأنه يمثل ويدافع عن مصالح المزارعين ـ صغارهم وكبارهم ـ وأهل الطبقة الوسطى على تباين طوائفها ومراتبها ، وجموع العمال الصناعيين وغيرهؤلاء. هذه هى الظاهرة العامة وان كان بعض المراقبين يستطيع ان يلمس بعض الفوارق او الصفات المميزة وإن لم تكن واضحة بالقدر الصريح الكافى . فالوفد يضم نسبة كبيرة من الطبقة العاملة وصغار الطبقة الوسطى والطوائف الوسطى والدنيا من المزارعين. ونلقى الدلالة على هذا الأمر اذ نذكر كيف خفضت حكومة الوفد خلال الحرب الأخيرة عبء الضرائب على صغار الملاك الزراعيين، وقررت مبدأ مجانية التعليم الابتدائى وتوسعت فى نظام المجانية بالمرحلتين الثانوية والعالية ، وأصدرت قوانين الانصاف لصالح صغار الموظفين خاصة ، واعتمدت القوانين التى تبيح تكوين النقابات العالية، وكذلك ظل الوفد

منذ صدور الدستور مصراً على مبدأ الانتخاب المباشر ، كما ان صحفه قد أخذت اليوم تتحدث عن ضرورة منح المرأة الحقوق السياسية ، بل ان أحد رجاله بمجلس الشيوخ سبق أن طالب بالشيء ذاته . ومع ذلك فله أنصار أقوياء من غير الطوائف السالفة الذكر . وحزب السعديين يشمل طائفة من رجال الصناعة والتجارة الوطنيين، الذين يمثلون رأس المال القومى وبخاصة الصغير والمتوسط ، ولهذا صدرت فى عهدهم الأخير عدة تشريعات ضرورية لها مغزاها مثل قانون الشركات وزيادة نسبة الضريبة على الأرض الزراعية وما الى ذلك ، كما اعترفوا بأهمية نظام التأمين الاجتماعى . ويبدو أن الأحرار الدستوريين يمثلون الى حد كبير المصالح الزراعية الكبيرة ولهذا فلهم أنصارهم بالوجه القبلى من أرباب الملكيات الكبيرة ، وكثير من هؤلاء يحتفظ بمقاعد النيابة ، وهم يعارضون فى رفع سعر الضرائب الزراعية ، كما أن من قادتهم من سبق أن عارض فى بعض الحقوق التى يتضمنها الدستور حتى وصفه بالثوب الفضفاض ، وكذلك يدعو بعضهم الى تقييد حق الانتخاب وقصره على المتعلمين وطوائف أخرى.

أما الظاهرة العامة التى أسلفنا الاشارة اليها فاننا نجد لها مثيلا فى الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ بالرغم مما تطالعنا به الصحف عن الديموقراطيين والجمهوريين فالواقع الذى تثبته الدراسة الاحصائية والعلمية ان كلا من الحزبين الكبيرين عبارة عن مجموعة من المصالح الاقتصادية المتآلفة من زراعية وصناعية ـ مع تعاون نسبى ـ ، كما تضم تيارات تمثل أقصى اليمين الى جانب اليسار المعتدل والوسط .

وما من شك ان مثل هذه الظاهرة يبدو خطرها فى عجز الحزب الذى من هذا القبيل عن اتخاذ موقف واضح محدود بصدد بعض المسائل الاقتصادية

والشئون الاجتماعية. فمثلا تعانى مصر الآن الكثير من آثار الغلاء بالنسبة الى سواد السكان من ذوى الدخل البسيط . وهناك حلول مختلفة لعلاج الأزمة التى لم تخف حدتها ، ومن هذه خفض الايجارات الزراعية والسماح باستيراد الأسمدة بغير رسوم جمركية أو بفرض رسوم ضئيلة ، والتخفيف من وطأة الضرائب غير المباشرة على بعض السلع الصناعية المعدة للاستهلاك الشعبى العام ، وزيادة نسبة التصاعد على الإيراد العام . هنا يقف الحزب حائراً لأنه يمثل مصالح زراعية وصناعية وعمالية . وكذلك الشأن حين يقدم اقتراح بفرض ضريبة جديدة فيبدأ الصراع داخل صفوف الجماعة الحزبية بين العنصر الذى يؤثر الضريبة المباشرة وبين المصلحة التى تحبذ الضريبة غير المباشرة . ولدينا مثل قريب لا نرى مانعا من ايراده لما ينطوى عليه من دلالة ومغزى . فقد ترتب على نشاط الصناعة ان زاد عدد أفراد الطبقة العاملة ووضحت الحاجة ، بعد صدور عدة تشريعات لصالحهم فى سنوات مختلفة ، الى قانون جديد يبيح تكوين النقابات . وهنا وجدنا المصالح الصناعية تقاوم الفكرة التى لم تخرج الى حيز التنفيذ إلا بعد نقاش طويل ومرير ، ومع ذلك لم يصرح بتكوين الاتحادات العامة . وبانت قوة الزراعة حينما رفض الاقتراح الخاص بتكوين نقابات تضم العمال الزراعيين ، حدث هذا مع أن الوفد كان يملك الأغلبية فى مجلس النواب مما يدل على وجود اتجاهات مختلفة فى صفوفه .

لنعكس الآية ونفرض أن لدينا حزبا للعمال بالمعنى الصحيح وعلى طراز حزب العمال البريطانى الذى يضم أنصاراً من العمال والمثقفين ورجال الطبقة الوسطى. ففى هذه الحالة كان يجعل من أهدافه التى لابد من تحقيقها الأمور التالية:

(١) انشاء النقابات بكافة أنواعها .

(٢) السماح بتكوين الاتحادات العالية .

(٣) تحديد ساعات العمل الأسبوعية طبقاً لما أوصت به مؤتمرات العمل الدولية فى أكثر من مناسبة .

(٤) زيادة نسبة الضرائب على الايراد العام .

(٥) التقليل ما أمكن من الضرائب غير المباشرة (فيما عدا الكماليات)

(٦) اصدار قانون عقد العمل المشترك .

(٧) تطبيق نظام واف من التأمين الاجتماعى لرعاية الفرد فى حالات التعطل والمرض والعجز عن العمل والوفاة وغير ذلك من كوارث الحياة.

(٨) المطالبة بمجانية التعليم خلال المرحلة الأولى على أن يكون إجباريا وموحدا .

(٩) تأميم بعض المرافق التى تؤدى خدمات عامة كالمواصلات وعمليات الإنارة وتوصيل المياه الصالحة للشرب .

(١٠) المطالبة بحق الانتخاب والترشيح بالنسبة الى كافة الهيئات التمثيلية على قدم المساواة بين المواطنين .

قد يبدو على بعض هذه المطالب طابع المغالاة والتسرع اليوم ، وقد تكون الظروف الاقتصادية والثقافية الحالية مما لا يساعد عليها ، ولكن الأمر الذى له الأهمية الكبرى ان مثل هذا الحزب يعرف مواضع قدمه ويستطيع المثابرة على الدعوة الى هذه المطالب والعمل على انجاحها بالأساليب الدستورية . وبمرور الوقت قد يكتسب التأييد من نسبة كافية من الرأى العام فيضع برنامجه موضع التنفيذ والتجربة .

لا نستطيع ان ننكر ان الأحزاب القائمة تنفذ بعض هذه المطالب وغيرها ، ولكنا لا نتوقع ان يظل الحال هكذا . والدليل البارز أمامنا

ان كلا من حزبى المحافظين والأحرار بانجلترا أصدرا الكثير من التشريعات الطيبة خلال القرن الماضى ، وكان قادة الحركة العمالية والاشتراكيون يعضدون حزب الأحرار أملا فى أن يتحول الى آرائهم تدريجا . ولكن سرعان مابدا عقم المحاولة فنشأ حزب العمال وأخذت تنتظم فى صفوفه بعض العناصر الحرة المتقدمة فى تفكيرها عن الأحزاب القديمة ، كما فتح أبوابه أمام الطبقة الوسطى والمثقفين ، فلم يعد ذا صبغة محدودة النطاق ، ضيقة الأفق .

ولو أن لدينا « حزب فلاحين » كما هو الحال بالسويد اليوم لجعل من أهدافه وأركان سياسته المسائل التالية :—

١ — منع تملك الأجانب للأرض الزراعية .

٢ — تعميم الملكيات الصغيرة .

٣ — تنمية نظام التعاون حتى يستفيد الفلاحون من مزايا الإنتاج الكبير .

٤ — وضع مشروع واضح المعالم والوسائل لمد الريف بالماء الصالح للشرب خلال فترة معقولة من الزمن .

٥ — رسم سياسة لبناء المساكن الصحية .

٦ — تخفيف الضرائب أو إلغاؤها بالنسبة الى بعض طوائف الملاك.

٧ — المطالبة بتكوين نقابات العمال الزراعيين ...

فالذى نراه فى هذا الشأن أنه لا بد للأحزاب من أن تدرس مواقفها ومطالب الغالبية من أنصارها الذين يمثلون آراء ونظرات متجانسة أو متقاربة وبذلك تبدو الفروق واضحة ويستطيع الرأى العام أن يحكم عليها حكما سديدا . وهذا الأمر من صالح الحزب نفسه لأنه اذ يعلن برنامجا

متماسك الأطراف سرعان مايجد أنصاراً كثيرين يلتفون حوله ويؤيدون عمله لأنه اللسان الذى ينطق بما تجيش به نفوسهم وما يحرصون على تحقيقه من غايات . ان الحزب يكسب الأنصار والمؤيدين اذا كانت له فلسفة واضحة صريحة ، ولا ضير إطلاقا فى التباين ، بل انه لأمر ضرورى فلحزب المحافظين الانجليز آراء يدافع عنها وهذا يكسبه الإحترام ويزيد من تعلق أتباعه به .

لست أتحدث عن اليوم فقط ولكنى أنظر الى المستقبل الذى لايمكن أن يحتمل حزبا يمثل شتى المصالح والرغبات فيكون أشبه بذلك الذى يضع على لافتة عيادته «طبيب وجراح ومولد» . وإذا لم نفعل ذلك فالنتائج التى تترتب ستكون قوية . فمن جهة يبتعد الكثيرون ـ وبخاصة من الشباب المثقف الذى يقرأ ويدرس ـ عن الأحزاب ويصطنع الاستقلال فى الرأى وما هو بالاستقلال ولكنه الشك أو عدم الايمان . وهؤلاء يسهل على أى داعية مفسد أن يستميلهم إذا عرف الطريق الى عقولهم أو قلوبهم فيساقون وراءه دون أن يدروا خبيئة نفسه وحقيقة أطماعه . لقد انساق الشباب الالمانى وراء هتلر أملا فى مستقبل سعيد فاذا بهم أمام دكتاتورية غاشمة أوردتهم موارد التهلكة . وثمت نتيجة أخرى يتوقعها بعض المراقبين وهى أن تنشق الأحزاب وتخرج منها جماعات متماثلة النظرة والرأى لتكوين حزب جديد أو أحزاب جديدة تستمد برامجها من طبيعة العصر وظروفه ، وقد يكون واحد منها أو بعضها غير مرغوب فيه . إنى أتحدث منذراً فسيأتى اليوم الذى يقول فيه الناخب لمرشحى الاحزاب . أيها السادة أين برامجكم ؟ وهذا طريق التطور وسنة الحياة ... ان أمامكم أحزابا عدة فى البلاد الديموقراطية بالغرب كانجلترا وسويسرا والسويد فادرسوا كيف توضع البرامج وترسم الخطط وتحدد الاهداف ، على أن تراعوا أحوال هذه البلاد

وظروفها ودرجة نضجها ومبلغ تطورها . وحذار من الشعارات اللامعة والمبادىء البراقة المظهر ، ولكن كونوا عمليين تضعون مصالح المجتمع المصرى فى المقام الأول .

وأرى من الضرورى أن يكون لكل حزب جماعة من المثقفين الذين يدينون بمبادئه ، فهؤلاء هم فلاسفته الذين يطالعونه ويطالعون الرأى العام بوجهات النظر ومبرراتها ، وينصحون بالحلول العملية ازاء شتى المشكلات ومختلف المسائل التى تواجه البلاد . وينبغى أن تقوم الأحزاب على الدوام وبصورة منظمة بنشر رسالات وأبحاث فى كل مسألة تهم الجماعة وتبين وجهة النظر ، على أن توزع هذه الرسالات فى أوسع نطاق وذلك الى جانب الصحف والمجلات الحزبية . وقد تكون بعض آراء المثقفين سابقة لأوانها ، أو قد يدلون باقتراحات سديدة يراها الحزب غير ذلك ، الا أن الواجب يقضى بدراستها ومناقشتها والاستفادة منها .

ويجب أن يكون لكل حزب هيئة تنفيذية تنعقد على الدوام وفق نظام معلوم وتمثل مختلف الكفايات وتنقسم إلى لجان تعالج المسائل السياسية والاقتصادية والثقافية والصحية ، ولها أن تستعين بمن تشاء من الإخصائيين والخبراء . مثل هـــذه الهيئة تتولى دراسة المسائل أولا بأول ، وترسم الخطط وتنشرها على الملأ وتدافع عنها أمام الشعب وتنظم الدعاية الحزبية وتشرف على الفروع واللجان المحلية . فاذا مادعى الحزب الى الحكم بدأ فى الحال ينفذ برنامجا مدروساً دراسة علميـة وعملية فلا يضيع الوقت فى التفكير والاستعداد . والمثل أمامنا واضح ، فعند ما أحرز حزب العمال البريطانى الأغلبية فى الانتخابات العامة التى جرت فى صيف سنة ١٩٤٥ وكلف بتشكيل الوزارة ، بدأ فى الحال وبدون إبطاء يطبق الضرورى

والعاجل من المشروعات التى وعد بها جمهور الناخبين ، فقرر تأميم بنك انجلترا وصناعة الفحم وبعض وسائل المواصلات ، وأصدر قانون التأمين الاجتماعى الشامل وغير ذلك . فكيف استطاع أن يفعل هذا كله ؟ السبب أنه كان مستعداً من قبل . وميزة هذا الأمر أن حزب المعارضة يراقب الحزب الحاكم ويتابع دراسة مشروعات الأخير فاذا جاء الى الحكم واصل السير فيها ان كانت متفقة مع آرائه ، أو عدل فيها ان كانت له بشأنها ملاحظات وانتقادات، وبذلك تسير عجلة الاصلاح بنجاح ، بدلا من عملية الإبرام والنقض ، والإنشاء والهدم ، التى تتولد عن الارتجال .

ومن المسائل الجوهرية التى ننبه الى ضرورتها أن يعقد كل حزب مؤتمراً سنويا فى موعد معلوم ، تمثل فيه لجانه وشعبه الكثيرة المنبثة فى طول البلاد وعرضها ، سواء كان هذا الحزب يتولى الحكم أو كان يتزعم المعارضة . وفى هذا الاجتماع الشامل تعرض مسائل معينة على بساط المناقشة ويؤخذ الرأى عليها فتقرر أو ترفض بالأغلبية وبهذا يستطيع الحزب أن يكون على بينة من التطورات التى تطرأ على الرأى العام ، كما أنه يتقيد بما تعتمده الأكثرية . وإذ ينفض المؤتمر تسارع سكرتارية الحزب الى طبع القرارات مع توضيحها وتحليل عناصرها .

وينبغى كذلك أن يقسم الحزب الى لجان وشعب بالأقاليم ومختلف أنواع الوحدات الادارية . وفى كل مديرية أو دائرة انتخابية بعبارة أدق يكون هناك شخص مسئول يرأس لجنة الدائرة ويتصل بالشُّعب واللجان ويوجهها ويتلقى مقترحاتها ويقدم التقارير المنتظمة الى المركز الرئيسى بالقاهرة عن مركز الحزب ومرشحيه البارزين . وهو الذى يتولى الدعاية على أوسع صورها بصورة منظمة . وبهـذه المناسبة يحسن أن يترك للجان الاقليمية حرية اختيـار المرشحين فى الانتخابات

طبقاً لما تعرفه عن حظ كل منهم فى النجاح ، ثم تعرض الأسماء على المركز الرئيسى فيناقشها بما يحقق المصلحة . وعلى رئيس اللجنة الإقليمية أن يحتفظ بدفاتر منظمة يدون فيها أسماء الأعضاء وأن يتناولهـــا من وقت لآخر بالاضافة والحذف ، فاذا ماحل موعد إجراء الانتخابات راقب عملية توزيع التذاكر الانتخابية على أعضاء الحزب ومناصريه ومن يعطفون عليه ، وقدم الشكاوى ان كان لها محل . ولسنا بحاجة الى القول أن مثل هذا الشخص الذى يكرس وقته لعمله يجب أن يكون موظفا مأجورا ، ونعتقد أنه قد حان الوقت لكى تأخذ الأحزاب المصرية بفكرة استخدام موظفين مأجورين فى المركز الرئيسى والفروع الإقليمية .

وحين تتم عملية الانتخابات العامة ويتولى أحد الأحزاب الحكم فعلى حزب الأقلية أعبـاء ثقال . فعليه أن يكوّن مايشبه الوزارة للاختصاص بدراسة شئون مختلف الوزارات العادية ويكون الأعضاء من النواب والشيوخ البارزين . وكل من هؤلاء الوزراء « غير الرسميين » له أن يستعين بالخبراء والمختصين من داخل البرلمان أو خارجه . ومهمة « وزارة المعارضة » أن تدرس الموضوعات والتشريعات دراسة وافية فتناقشها عن علم وتدلى بما يعن لها من مقترحات تراها كفيلة ببلوغ درجة أدنى الى النجاح . وبهذا تتعاون المعارضة والحكومة على تحقيق السعادة للجماعة .

ومن الطبيعى أن كل حزب فى حاجة الى مبالغ طائلة لدفع رواتب وأجور موظفيه ومستخدميه وللإنفاق منها على الدعاية . ويمكن تكوين الرصيد اللازم من الموارد التالية :ـ

١ ـ الاشتراكات الشهرية التى يدفعها الأعضاء المقيدة أسماؤهم ، وكل من يقصر عامدا فى الدفع يشطب اسمه من العضوية .

٢ ـ الهبات والمنح من جانب الأعضاء ذوى الثراء .

٣ ـ أرباح المشروعات التى يتولى أمرها الحزب أو يساهم فيها كالصحف والمجلات ودور النشر .

ولا بد من مراعاة الدقة التامة فى الإنفاق ، وتكوين احتياطى كاف لمواجهة تكاليف الحملات الانتخابية ، على أن تقدم الميزانية السنوية لهيئة الحزب التنفيذية .

هذه ملاحظات ومقترحات نعرضها وهناك كثير غيرها ، راجين لنظامنا الحزبى النمو والنضوج .

الفصل السادس

واجب الدولة نحو المجتمع

توفير العمل وبناء الجسم والعقل

كان كتاب جماعة الطبيعيين « الفزيوقراط » بفرنسا فى أواخر القرن الثامن عشر وقبيل نشوب الثورة الفرنسية يشبهون الدولة برئيس فرقة العزف . ومغزى هذا التشبيه أن عليها أن تحافظ على الانسجام بين مختلف المصالح والأهداف ، وأن تقلل الى أدنى حد ممكن من التدخل فى تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، التى يسيرها عنصر مصلحة الفرد ، والتى سرعان ما يدرك صاحبها أنها متفقة مع مصالح الآخرين . غير أن هذه النظرة أخذت تتلاشى تدريجا عاماً بعد آخر بسبب التعقيد الذى طرأ على حياة المجتمع فى أعقاب النظام الصناعى الحديث الذى وضعت أسسه فى انجلترا ثم انتشرت مظاهره فى بلاد أخرى بدرجات متفاوتة من السرعة ، وما نجم عنه من آثار اجتماعية وسياسية . وطفق الكتاب يرون ضرورة التدخل المنظم من جانب الدولة طبقاً للظروف وتبعاً للحاجيات الناشئة ، وأصبح الكثيرون ينادون بسياسة التوجيه فى ميادين الاقتصاد والاجتماع ، رعاية لصالح الجماعة أو على أساس أن هذا يؤدى الى تحقيق السعادة .

ونعتقد اعتقاداً لا يرقى اليه الريب أن فى مقدمة الواجبات التى ينبغى أن تضطلع بها الدولة العمل بكل ما يتوافر لديها من وسائل لتوفير العمل أى سبيل العيش للقادرين ، وأن تهيء لكافة أفراد الجماعة دون تفرقة أو تمييز أسباب الصحة والقوة وطرق التثقيف العقلى .

وقد تتفاوت مشكلة البطالة حدة من بلد الى آخر ، وقد يتسع نطاقها خلال فترات الكساد ثم ينكمش إذ يحل الرواج ، ولكن البطالة فى مصر جاءت نتيجة شدة الضغط على الأرض الزراعية بشكل لايتناسب مع الزيادة فى موارد العيش . ولو رجعنا الى الأرقام الرسمية عن الفترة الواقعة بين عامى ١٩١٣ ، ١٩٣٨ لألفينا زيادة فى السكان تبلغ ٣٣ ٪ مقابل ١٠ ٪ فى مساحة المحصول ، ١٨ ٪ فى الإنتاج الزراعى (١٩٢٤ - ١٩٤٠) ، ولم تزد مساحة الأراضى البور التى اصلحت فى فترة مابين الحربين عن أربعين ألفا فقط من الأفدنة . ومن البحث الذى قام به الأستاذ كيلاند معتمداً على ماتتطلبه العمليات الزراعية من قوة عمل نستخلص أن بالريف المصرى فائضا يتراوح عدده ما بين خمسة ملايين وستة ملايين من الأنفس .

هذه هى المشكلة الكبرى التى تواجهنا ، والتى تنذر أن تزداد عمقا على مر الأيام ، والتى يتعين علينا أن نتلمس لها الحل السليم بصورة متزنة . وقد يكون المنفذ توسيع نطاق الأرض المنزرعة والسير المطرد فى عملية الإنشاء الصناعى ، ولكننا فى الوقت ذاته نرى ضرورة وضع سياسة واضحة المعالم وطويلة الأجل لما ندعوه « أعمال المنافع والمرافق العامة » كإنشاء الطرق البرية وحفر الترع ومد الخطوط الحديدية وبناء المساكن والدور اللازمة للمصالح والإدارات الحكومية وإقامة الموانى ومحطات توليد الكهرباء وما الى ذلك . وهذه السياسة يتبعها كثير من الدول وأخذت بها الولايات المتحدة على سبيل مكافحة الأزمة الاقتصادية التى اجتاحتها ابتداء من عام ١٩٢٩ ، وليس من ريب أن تلك البلاد الراقية تنظر الى هذه الخطة على أنها علاج مؤقت لحالة كساد طارئة ، ولذلك تتعرض للتقلص والانكماش إذا عاد الرخاء . ولكننا فى مصر وغيرها من الدول العربية ، نستطيع أن نجعل من هذه

الأعمال الإنشائية سياسة طويلة الأمد تمتد الى سنوات كثيرة ، لأن هذا الفائض من السكان وفير العدد ، كما أن كافة هـذه المنشآت ضرورة ملحة تمليها اعتبارات التطور ، وأساس لابد منـــه ، يقوم عليه الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى هذا البلد .

والأعمال التى تدخل فى نطاق هـذه السياسة تشرف عليها السلطات المحلية على أن يقع العبء الأكبر من التمويل على عاتق الحكومة المركزية كما هو الحال فى بلاد السويد مثلا ، وكما كانت تفعل ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية من بعض النواحى ، وينبغى فى هـذا الصدد أن نراعى أمورا ثلاثة وهى :

أولا : أهمية العمل بالنسبة الى البلاد بوجه عام الى جانب فائدته المحلية .

ثانيا : معدل الضرائب فى المناطق المختلفة .

ثالثا : درجة البطالة من جهة أخرى .

ويلاحظ كذلك أن تكون هـــذه الأعمال من النوع الذى يصلح له العامل ذو المقـدرة العادية ، كما يمكن التوسع فيها أو الإقلال منها حسب درجة ومدة البطالة ، وأن تكون الأجور التى تدفع للمشتغلين فيها عبارة عن الشطر الأعظم من النفقات الضرورية .

ولكن ، أليس من الأولى أن نتـذرع بالشجاعة والصراحة فنعترف أن أى إصلاح منشود لاجدوى منه على الإطلاق الا اذا هيأنا أسباب

الصحة لجميع الأفراد . وإذا نظرنا الى مصر وشقيقاتها العربية ألفينا أول واجب على الدولة ينحصر فى توفير الماء الصالح للشرب . وليست المطالبة بأمر كهذا بمدعاة الى العجب ، اذا ذكرنا أن هذا الماء الصحى يعد بالنسبة الى الغالبية الساحقة من أهل إقليم الشرق الأوسط لونا من ألوان الترف على ما تقول الكاتبة الانجليزية دورين واريز فى كتابها المعروف **الأرض والفقر فى الشرق الأوسط** . ولقد وضعت السلطات الصحية المصرية عام ١٩٤٤ مشروعا ينفذ على سنوات خمس وقدرت نفقاته باثنين وخمسين مليونا من الجنيهات ، ولكن يؤخذ عليه أنه يهدف فقط الى إمداد المدن بالماء الصالح ، ولم يفكر فى الريف حيث تقيم أغلبية السكان .

ويحتج البعض بضخامة النفقات التى يتطلبها تنفيذ مثل هذا المشروع بالنسبة الى البلاد كلها ، ولذلك يرى البعض أن يصدر تشريع سريع يلزم ملاك الأراضى من درجة معينة باقامة الطلمبات فى مناطقهم وجهاتهم . غير أن هذا حل نصفى ولابد للمسألة من علاج حاسم وناجع ، ولهذا **فانى أدعو الى تنظيم قرض وطنى كبير** ، والأموال موفورة بالبلاد وفى حاجة الى الاستثمار ، ونقوم بالدعاية اللازمة لنجاحه ، ثم نضع الخطة لتعميم الماء الصالح فى فترة معلومة ولتكن خمس سنوات أو عشراً . ولابد كذلك من تأليف لجنة مركزية عليا تمثل الحكومة وغيرها من الهيئات وأن تكون لها فروع إقليمية وبلدية وقروية ، وهذه اللجان تتولى التنفيذ فى مناطقها تحت الإشراف الدقيق من جانب الهيئة العليا التى تقدم حسابا عن أعمالها فى نهاية كل شهور ثلاثة وفى ختام كل عام الى البرلمان والرأى العام . وعلى الحكومة أن تبذل كل جهدها لتوفير الطلمبات والآلات والمعدات والمواد اللازمة للعمل ، وينبغى أن يكون المشروع قائما بذاته

وبعيداً كل البعد عن سيطرة السلحفاة الحكومية ، ولكن حذار أن نسرف فى التكاليف فنمسى وإذا بجانب كبير من النفقات يذهب رواتب للموظفين .

وفى مصر والبلاد العربية المجاورة أمراض متوطنة مشتركة ، وهذا يقتضى وضع برامج بحملات لمكافحتها فى كافة هذه البلدان فلا فائدة مثلا من محاولة القضاء على الملاريا فى مصر اذا ظلت المستنقعات موجودة فى شرق الأردن أو فلسطين مثلا . ان المسألة بحاجة الى التعاون والجهود المنسقة الموحدة وهنا يأتى دور جامعة الدول العربية . ولعل تنفيذ هذه الخطط حجر الزاوية فى أعمال الهيئة الصحية الاقليمية .

ومرة أخرى أقول : مافائدة التأمين الاجتماعى وتوفير المساكن الصحية والماء الصالح وتهيئة أسباب العمل ودعم النظم الديموقراطية ، اذا ظل الأفراد على ماهم عليه من الأمية والجهل ؟ ان التعليم وحده هو الذى يجعلهم يقدرون هذه الاصلاحات ويعنون بالمحافظة عليها والانتفاع بها ، بل انه يجب أن يكون حجر الزاوية فى كل اصلاح نرتجيه ونعتزم القيام به . واذن من الواجب أن نسعى الى ازالة وصمة الأمية فى أقل فترة ممكنة .

وقد يعترض البعض بعدم توافر المال وأماكن الدراسة والمعلمين أنفسهم . والحجة فى ظاهرها وجيهة ربما تحمل على الاقناع ، غير أن هناك وسيلة للتغلب على أمثال هذه الصعاب ، ونقصد بها « **التعبئة العامة** » .

فلنعلن « **التجنيد** » على الجهل وهو أخطر أعدائنا ، فنستخدم جميع المبانى الحكومية وأمثالها ليلا أو فى الوقت الذى تكون فيه غير مشغولة لاستقبال الأميين وتعليمهم . ولنجند كافة المتعلمين من غير تفرقة فى أوقات فراغهم وعطلاتهم للقيام بمهمة التعليم وبغير أجر لمن هم فى غير حاجة اليه ،

ولن يبخل متعلم مهما كان مركزه على مواطنيه ببعض من وقته وجهده ، وان لنا أسوة فى الجماعات الثقافية وأمثالها ممن تولى هذه المهمة . وللأحزاب فى مصر لجان وشعب فى كافة أنحاء البلاد وعليها واجب خطير هو المساهمة فى تعليم الأميين من أهلها وفى مناطقها . ولندبر المال من وسائل متعددة كالموارد العادية للحكومة المركزية والهيئات المحلية ، والقروض التى نخصصها لهذا الهدف ، وكاصدار يانصيب سنوى مثلا بجوائز كبيرة باسم « مكافحة الأمية » وانى لواثق أننا ان فعلنا ذلك جادين فالشعب سيُقبل طائعا متحمساً لا على تلقى العلم فحسب ، بل وعلى تقديم المال اللازم .

ان الفرد الجاهل نقدم له المسكن الصالح فيجعله قذراً ، والماء النقى فلا يتحرج من الشرب من الأقنية والمجارى ، والدخل الكافى فلا يعنى بالنظافة ، والمستشفى المزود بكل جديد فى ميدان التطبيب فيعمد الى العلاج البدائى الذى يصوره الدجالون .

علينا أن نعلن التعبئة العامة على هذه الأدواء فيصبح المجتمع المصرى قويا من كافة الوجوه .

الفصل السابع

من تجارب الغرب فى التأمين الاجتماعى

يموج الجو الذى نعيش فيه بمختلف التيارات الفكرية والمذهبيات الاجتماعية والاقتصادية المتباينة ، وتتعالى الأصوات من القادة بتأييد هذا الاتجاه أو ذاك ، وتتعدد الصيحات مطالبة بشتى صنوف الاصلاح فى ميادين الحياة . والمحور الذى تدور حوله كافة هذه الإعتبارات اشاعة الروح الديموقراطية الصحيحة ، وتحقيق التوازن الاجتماعى ، لأن هذا هو الأساس المكين الذى يقوم فوقه مجتمع طابعه الهدوء وخاصيته الاستقرار وهما شرطان جوهريان لا بد منهما لكى تسير الجماعة البشرية فى طريق النهوض والارتقاء .

ولقد أوردت وثيقة الأطلنطى المعروفة عن الحريات الأربع عبارتى « **التحرر من الفاقة والعوز** » و « **التحرر من الخوف** » . وهاتان العبارتان قصد بهما صائغو الوثيقة المجال الدولى فضلا عن الميدان القومى . وإذن يكون المعنى المراد ان يعيش أفراد كل شعب فى المجموعة الانسانية العظمى وقد توافرت لهم أسباب المعيشة اللائقة ، أى ضمنوا الدخل المناسب ، وأمنوا غوائل المرض ، وتحققت لهم بواعث الطمأنينة فى حالات التعطل والشيخوخة والعجز عن اداء العمل بصورة دائمة أو مؤقتة ، وأتيحت لهم أوسع الفرص ليحصلوا على ماتؤهله لهم مواهبهم

العقلية من التعليم . فاذا ما تمكنوا بهـــذه الوسائل من اشباع مطالبهم المادية ، انفسح أمامهم المجال كى يشبعوا رغبتهم فى المتع الروحية بمعناها السليم ، وهنا تزول عوامل النفور والبغضاء طالما حررنا الفرد من الحرمان المتعدد الجوانب . ولسنا تعدو الحق اذا قررنا أن سياسات الشعوب ، وبخاصة فى أعقاب الحرب الأخيرة . انما تستوحى هذه الروح وتستهدف هاتيك الأغراض ، وهذا يفسر لنا الخدمات المتشعبة التى توفرها الدولة للأفراد جميعا ، لأن العبرة الأولى ليست بالدخل الذى يحصل عليه الفرد وانما بمدى التسهيلات الاجتماعية والصحية والثقافية .

وإذا كان العالم يتأرجح اليوم بصفة خاصة بين اليمين واليسار أو يشق طريقا وسطا ، وإذا كان الاجماع منعقدا على ضرورة نشر العدالة الاجتماعية والتقريب بين الطوائف والطبقات ، واذا كانت الأساليب المتبعة تتعدد وتتنوع ، فان هناك بلاد تطبق تجارب فى الميدان المعروف باسم التأمين الاجتماعى نعدها مؤدية الى الاستقرار ، سنعرض لها حتى تكون نبراسا نهتدى به فى جهودنا نحو اقرار الشىء نفسه فى البلاد ، وجميع قادتها متفقون عليه من ناحية المبدأ .

وفى مقدمة هذه البلدان السويد التى سارت فى هذا الطريق منذ مستهل القرن الحالى وعلى الأخص بعد أن تولى الحزب الاشتراكى الديموقراطى الحكم فى غمرة الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى التى اجتاحت العالم منذ أواخر عام ١٩٢٩ ، وأهم مبادىء ذلك الحزب القضاء على البطالة ورفع مستوى المعيشة وتنمية الخدمات الاجتماعية على أوسع نطاق .

ومن هـذا الحزب وجماعات الاشتراكيين والفلاحين تتكون كتلة قوية : وبالرغم من اختلاف الأحزاب فالثابت كما يقول آلبين هانسون

ان الاشتراكية والديموقراطية البورجوازية لم تقفا موقف التعارض التام فى بلدان أوربا الشمالية ، فالديموقراطيون البورجوازيون لم يدفعهم الخوف من الاشتراكية الى الانحراف عن المثل الديموقراطية ، كما أن الفساد والعدوى لم يحملا الاشتراكيين الديموقراطيين على نبذ الديموقراطية البورجوازية . وليست السويد اشتراكية كما يريدها أرباب ذلك المذهب، وليست رأسمالية صرفة كما كان ذلك النظام فى القرن الماضى ، ولكنها تسلك سبيلا خاصا بها ، وتأخذ من النظامين مايتفق مع الظروف ، مهما تباينت مبادىء الأحزاب . ولعل هذه الروح تفسر لزائر بلاد السويد ما يلمسه من شيوع الديموقراطية الحرة ، وعظم التقارب بين الطبقات فى الغنى والثراء ، وبساطة الفارق فى مستوى المعيشة بين الطبقتين الوسطى والعاملة ، ووجود معيار أخلاقى وأدبى واحد لجميع المواطنين ، وارتفاع درجة الثقافة والتعليم ، وقوة البنية التى يتصف بها أفراد ذلك الشعب الشمالى . ويحدثنا أحد الكتاب الانجليز ان أول ما استرعى نظره عند زيارة مدينة ستكهولم عاصمة السويد خلوها من المساكن القذرة ، ومن الأطفال ذوى الملابس الرثة والأسمال ، ومن المتسولين الذين يطاردون المارة ويلاحقونهم فى أرقى عواصم ومدن الدول الأخرى ، ولعل من أكبر أسباب هذه الظاهرات الطيبة ماتقدمه الدولة من معونة وخدمات اجتماعية راقية .

ويلفت النظر فى هذه الخدمات الاجتماعية أنها تقدم لأفراد الطبقتين الوسطى والعاملة على حد سواء ، كما يساهم فى ذلك أرباب الأعمال بنصيب كبير جدير أن يحتذيه زملاؤهم فى البلاد الأخرى ، ويعلل الكتاب ذلك بأن السويد قد انتقلت مباشرة من النظام الاقطاعى الى النظام الصناعى

الحديث ، فأصبح السيد الاقطاعى بالأمس رب العمل الصناعى اليوم فى مصنع منعزل ، فهو يقدم لعماله ومأجوريه المساكن والمدارس وما يحتاجون اليه من خدمات اجتماعية ، فتوافرت العلاقات الطيبة المتبادلة بين الطرفين . ويلاحظ كذلك أن الدولة تتدخل لتنظيم الخدمات والرقابة عليها ، دون السماح بطغيان الروح البيروقراطية ، ويمكن القول أن الادارة شركة بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية والجماعات المتطوعة .

ولقد بلغ التأمين الاجتماعى مبلغاً عاليا من التطور المتقدم ، فالتأمين ضد اصابات العمل إجبارى منذ عام ١٩٠١ ويتولاه مكتب حكومى فضلا عن شركات خاصة ، ويتحمل أعباءه المالية كلها أرباب الأعمال فى غير مضض أو فتور ، ويشمل العناية الطبية الواجبة والمعونة المالية فى حالة المرض ، الى جانب المعاش عند الوفاة للأرامل والأزواج والمعولين من الوالدين وللأطفال حتى الخامسة عشرة من أعمارهم .

وتقوم بعملية التأمين ضد البطالة جمعيات كونتها نقابات العمال وتمدها الدولة بما يعوزها من الاعانات على الدوام ، هذا الى جانب ما تقوم به الحكومة من جهود موفقة للقضاء على التعطل .

أما التأمين الصحى فبابه مفتوح أمام جميع المواطنين دون تمييز أو استثناء فيما بين الخامسة عشرة والأربعين من العمر ، وتقدم الجمعيات المحلية المبالغ اللازمة للمساعدة الطبية والعلاج بالمستشفيات ، وذلك لمدة تتراوح بين ١٨ ، ٩٠ يوما وتطول إلى سنوات إذا كانت الجمعية المركزية هى المشرفة على الأمر . وكانت القاعدة قبل الحرب العالمية الأخيرة أن يبدأ القسط الشهرى من حوالى خمسة قروش ، وتقدم الدولة إعانة تتناسب مع عدد أعضاء كل جمعية ، ولقد قدر ما كانت الدولة تدفعه عن الفرد

الواحد فى البلاد كلها بما يعادل خمساً وستين قرشا . تفعل الدولة ذلك ، لأنها تدرك أن الصحة أساس لتقدم الشعب بأسره وحيويته وإنتاجه .

ومنذ عام ١٩١٢ ، أى قبل الحرب العالمية الأولى ، تقررت إجبارية التأمين ضد كبر السن والعجز عن العمل لأى سبب كان . فضلا عما يدفع للأطفال من المعاش ، وهذا التأمين عام يشمل المواطنين جميعا بدون استثناء فيما بين السادسة عشرة والسادسة والستين من العمر ، خلا الموظفين العموميين ، إذ لهم نظام خاص . وعلى كل مواطن بالسويد أن يساهم بما يعادل ١ ٪ من دخله . وبذلك يستحق معاشا اذا بلغ السادسة والستين من عمره ، او عندما يصبح فى حالة العجز الدائم عن أداء نصيبه الواجب من العمل الاقتصادى . ويقدر المعاش فى حالة الشيخوخة والعجز الدائم على أساس ٦٠ ٪ من الأجر السنوى ، ثم تهبط النسبة الى ٥٠ ٪ اذا كانت حالة العجز موقوتة . ويدفع معاش الأسرة الى الأرملة الى أن يتسنى لها الزواج بعد وفاة عائلها ، ولكل طفل الى أن يدرك الحادية والعشرين من العمر أو الى نهاية حياته اذا كان عاجزاً عجزاً طبيعيا عن ممارسة حرفة أو مهنة . وابتداء من عام ١٩٣٧ صدر تشريع جديد ينص على تقرير مخصصات للأيتام أو لأطفال مستحق معاش العجز الدائم .

وبمناسبة التأمين الصحى نرى من المستحسن أن نورد نبذة عن نظمه فى بلاد غير السويد . ففى فرنسا نجد أنه بمقتضى القانون الصادر فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، امتد أثر التأمين الصحى بحيث يشمل الأولاد (سن ١٦ — ١٧) ، اذا كانوا فى مرحلة التدريب المهنى ، والصبيان (١٧ — ٢٠) اذا كانوا يواصلون الدراسة ، وللأقارب وغيرهم (من أهل الأفراد المؤمن عليهم) اذا كانوا يضطلعون بعبء الأعمال المنزلية

أو تربية الأطفال . وقد أنشأ القانون نظاما للتأمين فى حالة المرض الطويل الأمد ، فبالنسبة الى الأشخاص المؤمن عليهم وأسراتهم تدفع وزارة التأمين الاجتماعى نفقة إرسال المريض الى الريف أو الى مصحة . أما أجور الأطباء والجراحين فانها تحدد الآن فى كل مقاطعة بالاتفاق مع لجنة التأمين الاجتماعى الاقليمية .

وفى النرويج يشمل التأمين الصحى فقدان الدخل بسبب المرض ، والعلاج الطبى المجانى وبالمستشفى . وهذا النظام قائم منذ سنة ١٩١١ ، وإجبارى بالنسبة الى العمال والمستخدمين ممن هو أكثر من سن الخامسة عشرة وممن لهم دخل معين . وكذلك يجوز لغير الأفراد المؤمن عليهم الاستفادة من مزايا هذا النظام الذى يقدر عدد المنتفعين منه بحوالى ثلاثة أرباع السكان .

ولجميع المواطنين من أهل سويسرا الحق فى التأمين ضد المرض ، كما يجوز للأجانب الاستفادة منه . واذا كان التأمين الإجبارى ضد المرض غير موجود ، فان للمقاطعات والمناطق الحق فى اعلان التأمين الصحى الاجبارى بالنسبة الى بعض الطبقات .

الفصل الثامن

نظام التأمين الاجتماعى الشامل فى إنجلترا

شهدت انجلترا منذ أواخر القرن الماضى وبداية القرن الحالى طائفة أو سلسلة من التشريعات التى تستهدف رعاية الطوائف المحدودة الدخل حتى صار لديها نظام للخدمات الاجتماعى يفوق سواه فى البلاد الأخرى. ولكن الحرب الأخيرة أحدثت تحولا فى نظرة الدولة ومهامها فتألفت لجنه للبحث والاستقصاء سرعان ما أصدرت الوثيقة البالغة الأهمية المعروفة باسم « تقرير بيفردج » نسبة إلى رئيس اللجنة. ولقد تمكن الرجل من كشف عيوب رئيسية ثلاثة نجملها فيما يلى :

١ ـ تحديد الخدمات الطبية سواء فى مدى المعالجة وفى الأشخاص الذين تنطبق عليهم ، وعدم كفاية المعونة فى حالات الوضع ونقصها فى نفقات الدفن .

٢ ـ تعدد الهيئات التى تتولى الخدمات الاجتماعية وتباين القواعد التى تسير عليها ، بما يؤدى إلى ألوان من الشذوذ وتحمل نفقات إدارية لامبرر لها.

٣ ـ قصر التأمين الاجبارى على طبقات معينة .

وهنا رأى بيفردج أن من واجب الدولة أن تضمن لرعاياها التحرر من العوز عن طريق مشروع إجبارى للتأمين يكون عاما فى تطبيقه ضد جميع كوارث الحياة ، مما يكفل حداً أدنى من الدخل لكل إنسان . ويبدأ التقرير بتحليل العوز فأرجع أسبابه إلى التعطل ، وكبر العائلات ، وضعف

الصحة ، ولهذا وضع المشروع على أساس افتراضات ثلاث وهى مرتبات العائلة (مرتبات الأطفال) والخدمة الشاملة للصحة وفترة النقاهة ، والاحتفاظ بالعمل .

ومن دراسة التقرير وما به من آراء ومقترحات نجد أنه يستند إلى المبادىء الستة التالية أو يسترشد بها :

أولا ـ الفئة المتساوية لاعانة معيشة الكفاف أى ايجاد نسبة متعادلة للجميع ، فاذا كان الناس يرغبون فى فئات أعلى فهم أحرار فى أن يباشروا التأمين الاختيارى لدى الشركات الخاصة .

ثانيا ـ فئة المساهمة المتساوية ، ومعنى ذلك أن كافة الأشخاص المؤمن عليهم ، الأغنياء منهم والفقراء ، يدفعون المساهمات بعينها من أجل الضمانة ذاتها . ومن الواضح أن ذوى الثراء يقع عليهم قسط وافر من ضريبة الدخل فهم إذن يدفعون نصيبا أكبر فى المنح التى تخصصها الدولة للتأمين الاجتماعى ، الا أن هذه المساهمة الأخيرة غير مباشرة إذ تجىء عن طريق الضرائب .

ثالثا ـ توحيد المسئولية الادارية تحقيقا للكفاية والاقتصاد فى النفقات . وطبقا لهذا المبدأ يدفع كل شخص مؤمن عليه مجرد اشتراك واحد ويستخدم بطاقة واحدة للتأمين ، وتضم هذه الاشتراكات جميعا الى الأموال المخصصة للتأمين الاجتماعى والقائمة بذاتها . ويتضمن المشروع اقتراحا بانشاء وزارة للتأمين الاجتماعى .

رابعا ـ ان تكون الاعانة المقترح اقرارها كافية ـ بدون الحاجة الى موارد أخرى ـ كى توفر للمواطن الحد الأدنى من الدخل بحيث يكفى لمعيشة الكفاف فى الأحوال العادية .

خامسا - يكون التأمين الاجتماعى شاملا فيما يتعلق بالأشخاص الذين يتناولهم وبحاجاتهم ، فكأن حوالى ٩٨٪ من المواطنين سينتفعون به.

سادسا - يقسم المشروع المواطنين يشملهم المشروع الى طوائف ست وهى (ا) الاشخاص الذين يؤدون الأعمال على أساس عقود العمل (ب) الاشخاص الذين يعملون لحسابهم آو بأنفسهم ويشمل هذا أرباب الحرف والفلاحين وأصحاب المتاجر . فهؤلاء يؤمن عليهم ضد الأخطار شأنهم فى ذلك شأن أفراد الطائفة الأولى الا أنهم لايتمتعون باعانة التعطل أو العجز الصناعى ولذلك لا يدفعون أقساطا لها . (ج) المتزوجات فى سن العمل ، فاذا كانت الزوجة تمارس عملا مربحا فلها ان تساهم باسمها فى التأمين الاجتماعى والاستفادة من اعانة التعطل والعجز .فاذا لم تفعل ذلك فأنها تتمتع بكافة الاعانات (عدا اعانتى التعطل والعجز) وذلك على حساب تأمين الزوج . (د) ذوى الموارد الخاصة ولا يعفى صاحب الملايين من التأمين (هـ) الأطفال ممن هم دون السادسة عشرة من أعمارهم (و) المسنون المتقاعدن الذين يتجاوزون سن العمل وهى ٦٥ للرجال ، و ٦٠ للنساء .

أما تمويل هـذا المشروع الضخم فعن طريق مساهمة المستخدمين وأصحاب الأعمال والدولة : ولا شك أن الفكرة التى تكمن وراءه تعد انقلابا بالغ الأهمية فى نظرة الدولة الى الجماعة ، وتقدما طيبا نحو خلق مجتمع هادىء تشيع فى جنباته عناصر الاستقرار والرخاء . ومن الطبيعى أن تحتضن حكومة العمال المشروع بعد أن وصلت الى الحكم نتيجة للانتخابات العامة خلال صيف سنة ١٩٤٥ .

وفى عام ١٩٤٦ صدر قانون التأمين الاجتماعى الشامل على أن يسرى

مفعوله ابتداء من ٥ يوليه سنة ١٩٤٧ وبذلك الغيت القوانين القائمة قبل ذلك بشأن الصحة والمعاشات والتأمين ضد البطالة . ويشمل من الوجهة العملية كل فرد فى بريطانيا العظمى ، ويقسمهم الى الطوائف الثلاث التاليـــة :ـ

(ا) الأشخاص الذين يؤدون أعمالهم على أساس عقود العمل .

(ب) الأشخاص الذين يعملون بأنفسهم أو لحسابهم .

(ج) الأشخاص الذين لا يستخدمون .

ويدفع الأفراد المؤمن عليهم مبالغ أسبوعية معينة أوردها القانون وتظل تدفع حتى سن معينة وهى ٦٥ للرجال و ٦٠ للنساء ، وبعد ذلك لا يدفع الشخص شيئا . وفيما يلى بيان موجز بالمنافع والمزايا التى ينتفع بها الأفراد .

(١) المرض والبطالة فالسعر العادى ٢٦ شلنا فى الأسبوع يضاف اليها ١٦ شلنا لأول ذكر بالغ يعال ، ٧ ١/٢ شلنا لأول طفل يعال ، أما الأطفال الآخرون فيشملهم قانون اعانة الأسرة .

(٢) هبة الوضع : خلال فترة الوضع تأخذ المرأة ٤ جنيهات عن كل طفل ولها ان تأخذ أسبوعيا ٣٦ شلنا لمدة ١٣ أسبوع تبدأ قبل الوضع بستة أسابيع تقريبا بشرط الا تؤدى عملا خلال هذه المدة .

(٣) الترمل : (أدخل هذا النظام لأول مرة): اذا مات عن المرأة زوجها فإنها تطالب لمدة ١٣ أسبوع باعانة اسبوعية قدرها ٣٦ شلنا لنفسها، ويضاف إلى ذلك سبع شلنات ونصف شلن إذا كان لديها ولد فى سن المدرسة

وبعد انقضاء المدة تتناول إعانة الأم المترملة وقدرها ٣٣,٥ شلنا لنفسها ولطفل فى سن المدرسة .

(٤) اعانة الوصاية : على أطفالها من دون السادسة عشر من العمر

(٥) معاش اعتزال العمل

(٦) منحة فى حالة الوفاة : وهى عبارة عن المبالغ التالية ٢٠ جنيها للبالغ ، ١٥ جنيهاللطفل (٦ — ١٨) ، ١٠ جنيهات للطفل (٣ - ٦)، ٦ جنيهات للطفل دون الثالثة من العمر ، والغرض من ذلك المساعدة فى تدبير نفقات الدفن . والى جانب ذلك هناك قانون الاصابات الصناعية فى حالة الاصابة ، والعجز عن العمل ، والوفاة للارمل أو الأرملة إذا مات الطرف الآخر فى حادثة صناعية .

الفصل التاسع

تجارب عمليـــة فى الغرب

لتوفير المساكن الصحية

لعل القارىء قد أدرك أننا فيما كتبناه عن الديموقراطية وحقوق الفرد ، جعلنا غايتنا التى يتفق معنا بشأنها كل كاتب أو مصلح عادل ، المطالبة بكل ما يوفر للمواطن أكبر قسط من السعادة حتى يتمتع بحياة لائقة كريمة . ونعتقد إذن أنه ليس من المغالاة القول أن من حقوق الفرد فى المجتمع المتمدين أن نيسر له سبيل السكنى الصحية ، بغض النظر عن مركزه الاجتماعى أو دخله ، وان من واجب الدولة أن تواجه هذه الرغبة ـ أو الضرورة ان شئنا الدقة ـ بكل ما يسعها من جهد . ولا شك أن أهم ما ينبغى أن تتجه الجهود صوبه ما تعلق بإعداد المساكن الصحية لأفراد الطبقتين الوسطى والعاملة على حد سواء ، وفى المدينة والقرية دون تفرقة ، على أن تكون هذه المساكن فى الغالبية العظمى من الحالات ملكا خالصا لمن يقيمون فيها . ولمشكلة المساكن فى مصر جانبان أحدهما خاص بالأزمة الحالية والناجمة من انعدام التناسب بين الزيادة فى السكان وعدد الانشاءات فى السنوات التالية لنشوب الحرب العالمية الثانية ، مما ترتب عليه نقص سبب ارتفاعا واضحا فى أثمان المنازل والايجارات بالمدن ، وها نحن أولاء نسمع الأصوات التى تضج بالشكوى ، ونطالع مختلف المقترحات والمشروعات دون أن نوفق الى حل عملى فعّال . أما الجانب الثانى فعلى أكبر قدر من الأهمية ، ونقصد به وضع سياسة طويلة الأمد

وبخاصة للريف الذى تحدثنا الآنسة دورين واربنر « انه لا يحتوى اطلاقا على مساكن بالمعنى الحقيق الذى يراد من هذه الكلمة » . وفضلا عن هذا فنحن فى حاجة الى سياسة كهذه ، يشمل تنفيذها المدن بعد أن اتسع نطاق الهجرة اليها ، وهذه هى الظاهرة التى ستزداد وضوحا فى المستقبل ، تبعا لاطراد النشاط الصناعى والتجارى .

وإذ نتفق على هذه المبادىء والغايات نرى من الأوفق أن نشير الى تجارب السويد فى هذا الميدان وهى البلد الذى يسترعى النظر فيه ارتفاع مستوى المساكن الى حد كبير بالنسبة الى الطبقتين العاملة والوسطى ، واطراد عملية البناء والانشاء ، وانخفاض الايجارات ، وتعدد التسهيلات التى مكنت نسبة كبيرة من الأهالى من امتلاك محال اقامتهم . والظاهرة البارزة فى الموضوع كله أن سياسة الدولة تقوم على مبدأ تقديم السلفيات وتوفير الأراضى اللازمة ، أما عملية البناء ذاتها فأمر تتولاه المشروعات الخاصة والهيئات التعاونية ، ولما كانت الدولة تملك مساحات واسعة من الأراضى فانها تؤجرها أو تمنحها بالمجان لأغراض البناء ، ولقد اتجه التشريع الحديث الى تحقيق غايات أربع وهى بناء وتحسين المنازل للعمال الزراعيين ، واقامة العمارات الكبيرة بالمدن ، وإسكان الأسر التى يكثر عدد أفرادها ، وإنشاء الفيلات المحوطة بالحدائق البسيطة فى ظاهر المدن .

فى سنة ١٩٠٤ تأسست هيئة حكومية ذات اعتمادات خاصة دائمة ، والقصد منها تقديم السلفيات بفائدة بسيطة لكل من يريد أن يقيم لنفسه مسكنا خاصا . وتتراوح قيمة السلفية بين نصف وثلاثة أرباع نفقة البناء . ومن وسائل التيسير أن المقترض قد يعفى من الالتزام بسداد المبلغ إذا تحقق الغرض منه . غير أن الناحية التى تلفت النظر أن لهذه المنظمة فى الريف

وظيفة مزدوجة ، فهى تمكن الفلاح من شراء قطعة أرض تتراوح مساحتها بين خمسة وسبعة أفدنة ، كما تتيح له الفرصة لبناء مسكن له يتكون من غرفتين مع ملحقاتهما . وعلى الفلاح المقترض أن يرد ثلثى السلفية فقط فى بحر خمس وثلاثين سنة .

وتلقى هيئة حكومية أخرى تقدم القروض اللازمة للمقاولين وشركات البناء بنسبة تعادل ٧٠٪ من قيمة بناء المساكن وبفائدة قدرها ٣٪ . ومنذ عام ١٩٣٧ صار فى مقدور الفقراء جداً من أفراد الشعب أن يحصلوا على تكاليف مساكنهم البسيطة على هيئة هبة أو منحة من الدولة وهم لا يساهمون فى العملية كلها إلا بما يملكون من قوة العمل .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد رصدت حكومة السويد عام ١٩٣٥ اعتمادا دائما بقصد اسكان العائلات الكثيرة العدد . فالدولة تقدم القروض للبلديات وشركات البناء ، كما تمنح السلطات المحلية الأرض اللازمة بالمجان . ويستطيع البناء أن يقترض القيمة كلها على أن يقوم بسدادها خلال أربعين عاما . ونود هنا أن ننبه إلى حقيقة بارزة وهى أن الدولة لا يقف بها الأمر عند حد تهيئة هذه التسهيلات ، ولكنها تدرك أن عليها واجبا آخر له شأنه تتطلبه رعاية المصلحة العامة فهى تشترط أن يكون الحد الأدنى للمسكن غرفتين ومطبخا ، وتلزم المختصين بأن تحتوى العمارة على ملعب رياضى للسكان ومدرسة حضانة للعناية باطفال القاطنات من يعملن بالنهار ، ومغسل عام ، وحمام خاص لكل أسرة . وهى حكومة ليست تاجرة ولا تشجع الاستغلال الذى لا مبرر له ، ولهذا نراها تقدر الايجار على اساس تكاليف البناء وحدها ، كما تمنح خفضا يتراوح بين ٣٠٪ ، ٥٠٪ من الايجار إذا زاد اطفال الأسرة الواحدة ممن هم دون السادسة عشرة من العمر عن اثنين .

والتعاون فى السويد حقيقة لا مظهر ويؤدى وظيفته المطلوبة منه . ومن هنا تلعب شركات البناء التعاونية دوراً له اهميته فى التغلب على ازمة السكنى عن طريق إقامة المساكن لأعضائها لقاء اقساط بسيطة يدفعونها . وهناك جمعيات تشيد المساكن وتبيعها لمن يقطنون فيها ، وهؤلاء يتولون ادارة شئون العمارة . والى جانب هذا كله نجد إلى جوار المدن وبخاصة العاصمه استوكهلم مناطق زاخرة بالفيلات او الشقق الصغيرة المستقلة . فى عام ١٩٣٧ كان لبلدية العاصمة ٢٤,٠٠٠ فدان بالضواحى شيدت على اجزاء منها ٧٠٠٠ من هذه المنازل الصغيرة كما وضعت خطة لبناء عدد يتراوح بين ٢,٠٠٠ ، ٣٠٠٠ سنويا .

هذا بعض ما يجرى فى السويد ، فهل مصر الغنية بمواردها ومواهبها أعجز من ذلك البلد الصغير ؟ الجواب بالنفى دون تردد أو شك . والرأى عندى أن توضع سياسة مرسومة بعد القيام بدراسة وافية لاحتمالات الزيادة فى السكان ودرجة الهجرة الداخلية وعدد المساكن الصالحةاليوم ، والمساكن التى بحاجة الى الاصلاح والتحسين ، والبيوت التى لابد من ازالتها وبناء غيرها . هذه عملية دقيقة تحتاج الى قدر كبير من الدرس وبها نستطيع أن نعرف ماذا نشيده عاما بعد آخر ، والنفقات التى يتطلبها ووسائل ذلك . ويجب تقديم الأراضى اللازمة مجانا أو بثمن منخفض اذا كانت مملوكة للدولة ، وينبغى منح السلفيات الكافية لآجال طويلة وبفائدة بسيطة ، كما أن على الحكومة أن تعمل على توفير المواد اللازمة لأعمال البناء ، وأن تتدخل لتحديد ثمن بيع المسكن أو ايجاره . وليكن الهدف تمليك المساكن فى الغالب لأفراد الطبقتين العاملة والوسطى بالريف والمدن . أما الأموال التى تقرضها الدولة فتؤخذ من الايرادات العامة أو

من قروض أهلية تعقد لهذا الغرض . ومن الضرورى رسم سياسة لبناء الأماكن اللازمة للمدارس والمحاكم والمصالح الحكومية بدلا من استئجارها ولنا أسوة فى تركيا . وعلى وزارة الأوقاف والأوقاف الأهلية الحرة استخدام الأموال لإقامة عمارات للإيجار الرخيص ، وكذلك تستطيع أن تساهم فى المضمار مصلحة البريد باستثمار الأموال المتراكمة فى صناديق التوفير لهذا الغرض .

اذا فعلنا هذا كله أصبنا عدة عصافير بحجر واحد فساعدنا على الحد من موجة ارتفاع تكاليف الحياة ، ووفرنا المسكن الصالح لأفراد هذه الأمة ، ونشطنا صناعة هامة فى الاقتصاد القومى وما يتصل بها ، وساهمنا فى علاج مشكلة البطالة .

هذا واحد من المشروعات العمرانية ، ينبغى أن نقوم بتخطيطها وتنفيذها فى أقرب وقت مستطاع ، فهل نحن فاعلون ؟ الواجب والصالح يحتمان ذلك ؟

الفصل العاشر

حول سياستنا الخارجيـــة

من الحقائق الواضحة بذاتها والتى لايرقى اليها ظل من الريب أن على الدولة أن ترسم لنفسها سياسة خارجية مستقرة ، واضحة المعالم والخطوط ومستوحاة من الاعتبارات والمطالب القومية الجوهرية من جهة ، كما يراعى فيها من جهة أخرى أن البلد عضو فى الأسرة الدولية أو جزء من عالم حىّ متحرك ، تتشابك أجزاؤه ومصالحه أحيانا كما تتعارض أحيانا أخرى .

ومثل هذه السياسة تصبح دستوراً ثابتا ، قد تمتد يد التعديل الى البعض من مظاهره والى وسائل تطبيقه ، حسبما تتطلب الظروف والتطورات القومية والعالمية ، ولكن مبادئه العامة تظل قائمة طالما تحقق الأهداف القومية العليا ، وما دامت تستمد كيانها من حاجة الجماعة القومية وتعمل على إشباع رغباتها وتوفير سبيل السعادة والهناءة لها ، فكأننا نريد للدولة سياسة حية وتمتاز بالمقدرة على التشكل والتطور اذا كان فى ذلك الخير القومى العام .

ونحب ان نؤكد حقيقة لها أهميتها ، وهى أن من الضرورى ألا يكون للعاطفة دخل فى تصرفاتنا ازاء المشكلات الخارجية ، وانما ينبغى أن تكون المصلحة هى المعيار والدافع ، والا زجت بنا العاطفة فى أخطاء وتصرفات لا ينجم عنها سوى الضرر . ومن الأمثلة على ذلك أن سويسرا

الديموقراطية ظلت خلال حربين بعيدة عن ميدانهما لأن موقعها الجغرافى وصالح شعبها يحتمان ذلك . وكان الخلاف بين الفاشية والنازية واضحا بصدد النمسا حتى هدد موسوليني بالقتال اذا اقدمت المانيا على التدخل المباشر فى شئون ذلك البلد الصغير ، ثم دارت الأيام وإذا الدكتاتوران الأوربيان يتحالفان واذا بايطاليا ـ الرسمية على الأقل ـ لا تبدى معارضة حين اقدم هتلر على اجتياح النمسا والقضاء على استقلالها . ولدينا مثل آخر تقدمه بعض البلدان العربية ، فهاهى شرق الأردن تواقة الى ان يخرج مشروع سوريا الكبرى الى عالم الوجود ، كما تحتضن العراق مشروع الهلال الخصيب ، والبلدان يسعيان حول اهدافهما مع انهما يعلنان فعلا بأنها لا تلقى الترحيب او الرضاء من جانب شقيقات اخرى لهما ، وان التنفيذ قد يؤدى الى هدم جامعة الدول العربية . وهذا جميعه نذكره كى يستقر فى الاذهان ان العواطف ليست اساسا تقوم عليه سياسة اى بلد الخارجية .

ومثل هذه السياسة التى نراها جديرة بالاتباع يجب أن تعتنقها أو تؤمن بها الأحزاب والجماعات السياسية وتواصل تحقيقها وتنفيذها باطراد وانتظام ، وان اختلفت أو تفاوتت الأساليب والخطط التى تمارسها هذه الأحزاب طبقا للظروف والأوضاع ، ونحن فى هذا انما نتمثل بالدول الأخرى التى بلغت شأواً فى النضوج والتقدم ، والتى جعلت لها تقاليد مستقرة ، وليدة التجارب والخبرات . ففى الولايات المتحدة يتطاحن الديموقراطيون والجمهوريون من أجل الوصول الى الحكم ، كما يشتد الصراع بينهم بشأن تنظيم الحياة الداخلية ، إذ لكل فريق وجهة نظر يراها أدنى الى سرعة تحقيق الخير والسعادة . أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والمشكلات الدولية فاننا نلقى قدراً من التقارب والاتفاق . فهذان الحزبان

الكبيران قد لا تجد بينهما كبير فارق جوهرى فيما يتصل بدعم سلطان البلد ، وموقفه من الكتلة الشرقية ومشروع مارشال وحلف الاطلنطى وقضايا الشرقين الأقصى والأوسط . وبالرغم من نواحى الخلاف بين العمال والمحافظين فى انجلترا فاننا نلاحظ أن السياسة الخارجية التى تسير عليها الحكومة العمالية تلقى التأييد فى أكثر من ناحية من جانب خصومهم السياسيين ، لأن هذه السياسة تعتبر فى نظر الجميع وسيلة لتحقيق سعادة الشعب البريطانى كما يفهمونها هناك . قد نستنكر هذه السياسة وقد نحمل على أساليبها ، ولكننا نقول فى الوقت ذاته أنها متفقة مع المصالح الذاتية للدولة البريطانية ، ولسنا نجد حرجا من أن نضرب مثلا على سبيل الايضاح . فحكومة العمال حين وافقت على نقل السلطة الى أيدى أبناء الهند والباكستان أعلنت للعالم أنها لم تؤمن بأساليب الاستعمار والسيطرة ولقد قامت مصر منذ ختام الحرب الأخيرة تدعو إلى تصفية مشكلاتها مع بريطانيا ، ولكن العمال يتمسكون بشروط عدة لاتختلف عما كان يفعل المحافظون لو كانوا فى الحكم .

وربما تختلف الأحزاب الرئيسية على مبدأ هام فى السياسة الخارجية كما يرى بعضها الأخذ بسياسة العزلة أو الحياد بينما يجنح البعض الآخر اتجاها نحو التكتل أو التحالف . وليس هذا بصعب ، ولكن ينبغى فى مثل هذه الحالة عرض الخلاف على الرأى العام فإذا جاءت نتيجة الانتخاب مؤيدة لإحدى وجهات النظر كان معنى ذلك أنها تحظى برضاء أغلبية الشعب . والنتيجة التى نحب أن نؤكدها أننا نبغى الاستقرار بحيث لايؤثر تعاقب الوزارات فى الخطوط أو العناصر الأساسية لسياسة البلد الخارجية

وهذا من بواعث نجاح النظم الديموقراطى ، أو من مظاهر ذلك النجاح ومزايا هذا النظام .

وثمت ناحية أخرى لها أهميتها وخطرها وهى أن نجاح السياسة الخارجية فى إدراك الغايات المرتجاة منها يستلزم أولا وقبل كل شىء أن تنال التأييد القوى الصادق من قبل أغلبية أهل البلاد . ومعنى هذا أن من المتعين على الحكومات أن تكون وثيقة الصلة بالشعوب ، فتطلعها على الحقائق بانتظام وأن تشرح لها الأهداف مادام الاعلان لايتعارض مع الصالح القومى العام . إن الكثيرين ليعزون سرعة انهيار فرنسا فى الحرب العالمية الثانية إلى أسلوب اخفاء الحقائق عن الشعب الفرنسى . ولهذا راقنا حقيقة ماعمد إليه الرئيس ترومان من اطلاع الشعب الأمريكى على ماتوافر لدى حكومته من معلومات بشأن اهتداء الروس إلى سر صناعة القنبلة الذرية. وبهذا أصبح الشعب يدرك حقائق الحال ، ويستطيع أن يؤيد حكومته فيما تتخذ من اجراءات وتدابير للاستعداد الدفاعى .

وأمر آخر نلفت النظر إليه ذلك أن السياسة الخارجية لبلد ماليست وقفا على حزب دون الآخر . ومن هنا نرى لزاما على الحزب الحاكم أن يكون دائم الاتصال والتشاور مع المعارضة ليتفق أو يتفاهم معها على ماينبغى عمله أو اتخاذه من اجراءات. وأمامنا دليل مادى وهو أن حكومة الرئيس ترومان الديموقراطية كانت تسترشد بآراء الجمهوريين بشأن مشروعاتها الخاصة بأوروبا وذلك قبل عرضها على الكونجرس (البرلمان)، والعبرة فى هذا أن تبدو البلاد جبهة واحدة أمام الرأى العام العالمى .

من هذه المقدمة الموجزة نرى من الضرورى أن ترسم الخطوط الأولى للسياسة الخارجية بعد الدراسة العميقة للأوضاع الجغرافية والاقتصادية

والسياسية وذلك بواسطة المختصين من ذوى الخبرة والاطلاع الواسع ، وهنا يكون العبء الواقع على وزارات الخارجية بنوع خاص عظيما . فهذه الوزارات ينبغى أن تضم الكفايات فى مختلف الميادين ، وأن يتاح لهم فرص التوافر المستمر على الدراسة . وفى الولايات المتحدة قسم لرسم الخطط Planning centre يضطلع بمهام خطيرة من البحث ، ولرجاله الحرية فى الانتقال الى شتى مناطق العالم للاستقصاء والتحرى بصورة عملية مباشرة فذلك معوان على أن تكون سياسة البلاد ازاء المشكلات المختلفة متسمة بطابع الواقعية . وينبغى كذلك للممثلين السياسيين لأمتهم فى البلاد الأخرى أن تهىء أمامهم سبل الاقامة الطويلة فى مراكزهم لتزداد معلوماتهم وبذلك يصبحون فى المستقبل من الخبراء الذين يستعان بهم فى تحديد معالم السياسة الخارجية . إلا أنه فى الوقت ذاته يجب على وزارات الخارجية أن تحاول ماوسعها الجهد أن تستفيد من البحوث والدراسات التى تقوم بها الهيئات غير الرسمية ، فضلا عن الباحثين والكتاب والعلماء ، بل ولها أن تستعين بمن تشاء من الاخصائيين والخبراء حقيقة من غير الرسميين فى بعض المناسبات والأعمال ، والعبرة هنا بحسن الاختيار .

إن أمام مصر طائفة من المشكلات ينبغى أن تدرس دراسة علمية دقيقة وأن توضع قواعد لحلها ، وينبغى أن نحدد أهدافنا وأساليبنا ، ولكن من الواجب علينا أولا أن نساءل أنفسنا دائما عن مبلغ الكسب ومدى الخسارة فى الأجل الطويل قبل كل خطوة نفكر فيها أو نخطوها ، وكذلك نساءل أنفسنا عما اذا كانت الاساليب التى نريد تطبيقها عملية ومؤدية إلى النجاح ، كما يجب أن تكون هذه الأساليب قابلة للتعديل اذا كان صالح البلاد يحتم ذلك أو يستدعيه ، لأن الجمود والتعلق بالأوهام خطأ

واضح . ولدينا أمثلة يحسن أن نشير اليها . فقد ظل حزب المؤتمر الهندى يطالب بانهاء السيطرة البريطانية وقيام دولة هندية موحدة ، ولكنه إذ لمس شدة معارضة الرابطة الاسلامية واصرارها على أن تضم المسلمين دولة لهم ، قبل فى النهاية مشروع التقسيم خشية أن يؤدى الخلاف على هذا الأمر الى تأجيل البت فى الأمر الهام وهو انتقال السلطة الى أيدى أهل البلاد . وأكثر من هذا فقد كان جانب من الرأى الهندى يميل الى الانفصال التام عن مجموعة الشعوب التى تنتظم فيها الدولة البريطانية ، ولكن ساسة الهند وعلى رأسهم نهرو قبلوا ابقاء نوع من الصلة على أساس المساواة التامة بين الأعضاء . لانقول هذا لأننا نوافق على ماتم أو نعترض عليه تماما وانما سقنا المثل تأييدا لرأينا من حيث مرونة الاساليب بما يتمشى مع المصالح القومية وبحيث لا يتعارض ذلك مع الأهداف القومية الأساسية .

والذى يلاحظه الكثيرون أن فى سياستنا الخارجية عناصر يحوطها الغموض ويبدو أنها لم تكن موضع الدرس العميق . ولعل المشكلة التى تواجهنا الآن والتى تشغل أذهان الجميع تلك التى تتصل بمستقبل البلاد السياسى وعلاقتها بالدولة البريطانية . وقد ظلت مصر تكافح فى جد واهتمام من أجل استقلالها منذ الحرب العالمية الاولى ، ولا نستطيع أن ننكر أن كفاحها قد أسفر عن بعض النتائج وجاء ببعض الثمرات ، وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ مظهراً لذلك النجاح . والآن من الضرورى أن نبذل قصارى الجهد من أجل الوصول الى حل حاسم لبقايا المشكلة ، وأن تتفق أحزابنا جميعا على الأسس والقواعد العامة .

منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها والرأى العام ينادى « بالجلاء ووحدة وادى النيل » . وقد تبدو هذه العبارة واضحة الى حد

بعيد بحيث لا تحتاج الى مزيد من الشرح والبيان ، غير أن الواقع أنها بحاجة الى قدر كبير من الإيضاح والتحديد نظراً لتضارب الآراء من حيث التفاصيل ، ولنبدأ بموضوع الجلاء . وهنا نجد البعض يتمسك بمبدأ « لامفاوضة قبل الجلاء » بينما يرى آخرون أن هذه فكرة غير واقعية أو عملية . وثمت سؤال يعرض لنا فى هذا المقام . . هل يراد أن يكون جلاء الانجليز عاما بحيث يشمل مصر والسودان فى وقت واحد ، طال الزمن أو قصر ، أم يحسن بنا أن نتفاهم على الجلاء بشأن مصر أولا ، ثم نتابع جهودنا ومحاولاتنا حتى يتحقق الأمر ذاته بالنسبة الى الشطر الجنوبى من وادى النيل ؟ إن استقراء الرغبات الشعبية فى مصر والسودان يدلنا على أن من الضرورى أن يجلو الانجليز عن الوادى كله . غير أننا لو رجعنا الى اتفاقية « صدقى ـ بيفن » ولو حاولنا أن نحلل ما تكتب الصحف بوجه عام لأمكن أن ندرك أن الفكرة تقتصر على اجلاء الانجليز عن مصر وحدها أولا .

وسؤال آخر نود الاجابة عنه : هل يسبق الجلاء عقد معاهدة مع انجلترا ، أم أن تقرير هذا الأمر انما يأتى بعد اتمامه ، وبعبارة أخرى ، هل نأخذ بفكرة « الجلاء قبل المفاوضة » أم نتفاوض فى أمر الجلاء وما قد يترتب عليه ؟

وهناك مشكلة العلاقات مع بريطانيا التى تشغل الاذهان ، فلدينا من ينادى بضرورة التحالف معها ، بينما نجد فريقا يقول بعدم التحالف والارتباط بقيود لانستطيع التحلل منها فى المستقبل . ونفر من رجالنا يقول انه لاغضاضة على مصر أن تقبل مبدأ الدفاع المشترك حتى يكون فى ذلك وقاية للبلاد اذا جد الخطر وتعرضت للعدوان ، بينما نجد الكثيرين يرفضون نظرية الدفاع المشترك بين بلدين غير متكافئين فى القوة مما يجعل

الغلبة للطرف الأقوى . وها هى الدولة التركية تقف الى جانب الغرب ولم تعقد معه معاهدات تنص على مبدأ الدفاع المشترك . ولا عبرة فى نظر هؤلاء بالاحتجاج بميثاق الأطلنطى لأن أعضاءه دول مستقلة تمام الاستقلال ودخلت فى الميثاق عن رضاء وطواعية ، والحال يختلف بالنسبة الى مصر ومثيلاتها من الدول العربية .

والواقع أن الخلاف قائم بين نظريتين احداهما تنادى بالتحالف مع انجلترا ، والأخرى تدعو الى اتخاذ موقف الحياد . وأنصار النظرية الثانية لهم حجج نذكر منها :

١ - ان مصر اذا تحالفت مع بريطانيا ونشبت حرب عالمية فانها تتعرض فى هذه الحالة للهجوم وبخاصة من الجو مما يكبدها الكثير من الخسائر المادية والبشرية الضخمة ، أما اذا بقيت على الحياد ولم يحدث عدوان على حدودها وأراضيها فانها تتجنب هذه الخسائر والويلات . وأكثر من هذا ففى خلال الحرب الأخيرة وضعت مصر مواردها جميعاً تحت تصرف الحلفاء ولخدمتهم حتى أحرزوا النصر على الدكتاتوريات ، فماذا كان جزاؤها ؟ رفضت انجلترا الجلاء وحل مشكلة السودان ، ووجدنا نفراً من ساستها يدعو الى خفض أو الغاء ما لمصر من أموال تعرف باسم الأرصدة الاسترلينية .

٢ - يتساءل أنصار الحياد : ماذا كسبت مصر والدول العربية من جانب الدول الكبرى التى تتصارع السيادة والسلطان فى هذا العالم ؟ فلقد عرضت قضية مصر على مجلس الأمن وبعد نقاش وجدال وضعها على الرف . ووقفت الدول الكبرى إلى جانب الصهيونيين فأقرت تقسيم فلسطين واعترفت بدولة اسرائيل وتدخلت أكثر من مرة لصالحهم . وهى كذلك لم توافق على مبدأ استقلال ليبيا وارضاء أمانى شعبها القومية .

ويضرب لنا دعاة الحياد الأمثلة التى تدعم وجهة نظرهم ، فقد وقفت ارلنده على الحياد بين النازية والفاشية وبين الدول الغربية خلال الحرب الأخيرة وبذلك تجنبت نكبات الحرب لأنها أمة صغيرة لاقبل لها بمثل هذا الصراع بين الجبابرة ، خاصة وأن بينها وبين انجلترا مشكلة معلقة بشأن إقليم الصتر الذى لا يريد الانجليز الموافقة على انضمامه الى الدولة الارلندية الحرة . وفيما يتعلق بمصر لو فرض وجلا الانجليز عن أرضها وبقوا فى السودان فان المسائل المعلقة بين الطرفين تظل كما هى وبذا يكون التحالف قائما بين طرفين متكافئين . وفضلا عن هذا فالهند لا تزال داخلة فى نطاق مجموعة الأمم البريطانية ومع ذلك أعلن زعيمها نهرو أنه يرفض سياسة التكتل وأنه يفضل الحياد رعاية لصالح البلاد ومستقبلها .

فنحن إذن أمام سياستين وهما التحالف مع بريطانيا أو البقاء على الحياد . وهنا ينبغى أن نزيل نوعا من اللبس فالحياد ليس معناه أننا لا نؤمن بالديموقراطية وقضيتها ، وفى هذا كتب الدكتور محمود عزمى مقالا فى مجلة « أخبار اليوم » بعنوان « درس من الهند » وفيه يقول انه يجب التفرقة بين السياستين الداخلية والخارجية . ومعنى هذا أن الدولة تحافظ فى الداخل على أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية السائدة التى ارتضتها وتقاوم بكافة جهودها كل من يسعى الى تغيير هذه الأنظمة والعدوان عليها ، ولكنها فى الميدان الخارجى تقرر الحياد طالما أنه يتفق مع مصالحها ويؤدى الى ابعاد مصائب الحرب عن أراضيها .

هذه مسائل مختلفة تثير الجدل والمناقشة وتتباين بشأنها الآراء وان كانت كلها تستوحى مصالح مصر . ألسنا إذن على حق إذا طالبنا الأحزاب المصرية جميعها بدراستها على ضوء المصالح المصرية وتحديد موقفنا منها وبيان

وسائل التحقيق ؟ ان هـذا الأمر ضرورى حتى تكون السياسة الخارجية دستوراً يؤمن به الجميع ويسعون الى تطبيقه أياكان الحزب الحاكم ، وحتى يكون فيما يعمل معبراً عن الرأى العام . اننا لا نبدى رأيا معينا إذ المجال لايتسع ، ولكنا ندعو القادة والساسة الى أن يتوافروا على بحث مافيه الخير والصلاح لهذه البلاد ، بدلا من هذا التضارب الذى يطالعه الجمهور فى الصحف منسوبا الى هذا السياسى أوذاك ، ولايعرف السبيل الذى ينبغى أن يسلكه .

ومن المسائل التى يخيل الينا انها لم تنل حقها من الدراسة العلمية السليمة ما تعلق بنوع الصلة التى تقوم بين مصر والسودان . لسنا نتحدث عن الروابط الاقتصادية فهذه أقوى أثراً من العوامل السياسية وهى التى تكاد تجعل أية محاولة للفصل بين البلدين مآلها إلى الاخفاق . اننا نسمع دائما عبارة « وحدة وادى النيل » يرددها أهله جميعا ، مع استثناء قلة بالسودان . ولكن الشىء الذى نود أن يوضحه القادة انما ينصب على الشكل الذى تتحقق به هذه الوحدة من الناحية السياسية .

(١) هل يراد أن نجعل من شطرى الوادى دولة موحدة لها برلمانها الواحد ووزارتها الواحدة كما هو الحال بالنسبة إلى دول كانجلترا وفرنسا وايطاليا ؟

(٢) هل نأخذ بنظام الملكية الثنائية التى عملت به النمسا والمجر بمقتضى قانون عام ١٨٦٧ فيكون جلالة الملك ملكا على مصر والسودان ، ويصبح لكل من القطرين هيئاته التشريعية والتنفيذية مع خلق أداة للتعاون عن طريق اللجان فى المسائل المشتركة كالمواصلات والدفاع والسياسة الخارجية والسياسة المائية وما الى ذلك ؟

(٣) أم هل نطبق نظام مجموعة الأمم (البريطانية سابقا) بحيث تكون

مصر والسودان على قدم المساواة وتربطهما صلة التاج المشترك ، وهى صلة قوية تدعمها أواصر التعاون فى كل ما يعود بالخير على البلدين ؟

هذه الأسئلة تمثل ألوانا ثلاثة لتحقيق وحدة وادى النيل ، وهى بحاجة الى اجابة سديدة عنها من قبل هيئة مشتركة تمثل قادة مصر وزعماء السودان ممن يحرصون على بقاء وحدة البلدين سليمة . لقد ساءلت الكثيرين من الساسة عما يعتزمون فلم أحظ باجابة واضحة ، وان الصحف ذاتها كأنما تتعرض للأمر بصورة غامضة غير محدودة ، أو كأنما تحاول أن تتجنب الخوض فى الموضوع . وهذا خطأ يجب تلافيه والاقلاع عنه . ان التحديد الذى نطالب به مسألة هامة وضرورية للرد على مزاعم الاستعمار البريطانى التى تحاول أن تسمم أفكار فريق من اخواننا أهل السودان قائلة ان مصر تهدف الى السيطرة على الجزء الجنوبى من وادى النيل ، ولكنا جميعا نؤمن بارتباط وثيق مستوحى من مطالب الشعب الذى يعيش فى هذا الوادى . ان هذه الوحدة ضرورة يملها صالح أهل وادى النيل جميعا وينبغى ألا يقف الاستعمار عقبة فى وجه تحقيقها . وبهذه المناسبة نشير إلى ما طالب به مؤتمر الخريجين من اقامة حكومة سودانية ديموقراطية تحت التاج المصرى .

وقد تكونت جامعة الدول العربية استجابة لآمال ورغبات الشعوب فى العالم العربى من حيث قيام نوع من التآخى والتعاضد والتآزر . وما من شك أن هذه المنظمة الاقليمية تعرضت للكثير من التجارب والهزات مما كاد يهدد كيانها ووجودها ويخيل الينا أن من الواجب أن نبادر الى تحديد موقفنا على ضوء المسائل والأسئلة التالية : -

(١) هل نحن مؤمنون حقا بهذا التعاون وما الوسائل العملية الفعالة التى تساعد على دعمه وتنميته .

(٢) هل ميثاق الجامعة سليم متماسك أم أن له بعض ثغرات يحسن سدها حتى لاتنفذ منها رياح الخلافات وحتى لاتتخذمنها الاطماع غير العربية سبيلا للبروز . لقد سمعنا أكثر من مرة أن هناك مشروعات لاصلاح الميثاق ، والشيء الذى نود أن نعرفه صراحة . هل المراد من الاصلاح دعم التعاون لخير الجميع أم أنه وسيلة لتحقيق أهداف ذاتية ؟ إننا نقولها كلمة حق وهى أن أى تعديل فى الميثاق يجب أن يكون طريقا لجعل هذه المنظمة الإقليمية أداة فعالة لخدمة الشعوب العربية وحدها .

(٣) كم تحدثت الصحف والأنباء عن مطامع لبعض أعضاء الجامعة ، وعن تضارب وجهات النظر ، وعن مشروعات اقليمية . ومثل هذه الأنباء قد تكون مبالغا فيها وقد يكون للدعاية الأجنبية دخل فى اشاعتها ، ولكن الواضح أنها تسمم جو العلاقات العربية وتخلق نوعا من عدم الثقة . وكم من تصريحات أدلى بها بعض القادة العرب المسئولين قوبلت بالامتعاض والاستنكار والتساؤل عما يكمن وراءها من نيات . وازاء هذا كله نقول فى غير غموض أو التواء : ان على بعض الأعضاء أن يضعوا أوراقهم على المائدة كما يقولون بمعنى أن يكشفوا عن نواياهم وحقيقة أهدافهم حتى يتسنى العمل على تقريب وجهات النظر . ان مصر قد وقفت دائما ، حكومة وشعبا ، الى جانب الجامعة وجعلت العواصف تمر بها فلم تتزعزع ، ولكن الى متى يدوم الحال على هذا المنوال ؟ واجبنا أن نعرف ما فى أذهان الآخرين وأن نحدد سياستنا على هذا الضوء محاولين ما أمكن التوفيق بين المصلحة القومية والصالح العربى العام . نريد أن يتعامل الجميع بروح الأخوة والتعاون وأن يتقابلوا فى منتصف الطريق ، وأن يراعى كل عضو صالح الأغلبية . هذا هو الذى نطلبه من قادة السياسة المصرية

وهى أن يحددوا موقفهم على ضوء مايفعل الآخرون فى غير مجاملة . إن هذه الجامعة ينبغى أن تكون مرآة صادقة لروح التعاون الذى يستهدف خير الشعوب العربية ، ولن تتحقق هذه الغاية إلا اذ أدركنا ضرورة التلازم بين الحقوق والواجبات بالنسبة الى كل عضو . أما اذا كان هناك من يريد أن يرى فى الجامعة وسيلة يدرك بها هدفه ، فاذا لم تكن أداة طيبة أهملها فأمر آخر . وبكلمة موجزة اننا نريد القضاء على المتناقضات الموجودة فى السياسة العربية .

وهناك مشروعات تظهر أحياناً ثم تختفى لتعود إلى الظهور وهكذا دواليك ومنها سوريا الكبرى والهلال الخصيب وحلف البحر المتوسط والكتلة الاسلامية . لسنا نعتزم أن نناقش كلا من هذه المشروعات على حدة لبيان مزاياه أو أخطاره فليس هذا الكتاب الصغير موضعه، ولكننا نريد من المسئولين أن يدرسوها دراسة عميقة بالنسبة إلى المستقبل قبل الحاضر وأن يأخذوا كافة الاعتبارات فى الحسبان وذلك حتى يوفقوا إلى تحديد موقف مصر من هذه المشروعات وحتى يكون الرأى العام المصرى مطلعا على هذا الموقف وبواعثه ودواعيه .

هذه لمحات عرضناها فى قصد واعتدال وغايتنا أن تكون لنا سياسة خارجية تستند إلى الاعتبارات والعناصر التالية :-

(١) الانتظام والاستقرار .

(٢) الدراسة الشاملة العميقة

(٣) رعاية المصالح وتحقيق الأهداف القومية ،

(٤) مراعاة مركزنا فى العالم العربى إلى جانب كوننا جزءاً من هذا العالم الحى السائر إلى الأمام .

(٥) الاسترشاد بالمصلحة لا العاطفة .

الفصل الحادى عشر

مستقبل وادى النيل كوحدة اقتصادية

« هذا موضوع محاضرة تفضل النادى السودانى بالاسكندرية بدعوتنا الى القائها فى العام الماضى ـ وقد طلب منا الكثيرون من اخواننا وأصدقائنا ان نقوم بطبعها حينذاك فحالت بعض المشاغل عن اداء هذا الواجب ، وها نحن ننشرها اليوم بين ابحاث هذا الكتاب . »

سيدانى ، سادتى :

تحدث الكثيرون من الكتاب والباحثين عن مختلف عناصر الارتباط بين شطرى وادى النيل ، وعالجوا هذا الموضوع المتشعب من شتى نواحيه الجغرافية والجنسية والتاريخية والثقافية وما اليها ، وأدلوا بحجج وأسانيد على جانب كبير من القوة والدقة والعمق . ولكنهم تعرضوا فى الوقت ذاته للهجوم السافر والمستتر من جانب المستعمرين بوجه خاص ، أولئك الذين يبدو قيام صلة وثيقة بين مصر والسودان قذى فى عيونهم ، لأن هذا الأمر كفيل بالقضاء على مآربهم التى تستهدف احتكار السودان واستغلاله لصالح الرأسمالية البريطانية التى أصبحت اليوم تعانى أزمة تزداد عنفا وتعظم حدة باطراد ، وهى عملية تسير فى مجراها دون توقف حتى يتحقق المصير المحتوم ألا وهو انهيار الامبراطورية البريطانية الاستعمارية مع مثيلاتها ، اذ الحق ـ أيها السادة ـ أن الاستعمار أصبح اليوم خطأ من أخطاء التاريخ وصار

ظاهرة عجيبة بل وغريبة على القرن العشرين . وعلى ذلك فالكفاح ضد الاستعمار كفاح بين روح العصر الحديث وبين عقلية استغلالية عتيقة ، وقد أثبت تاريخ التطور الانسانى أن النصر دائما حليف الجديد المتفق مع روح العصر ، وأن الزوال مآل القديم الفاسد .

* * *

وقد يمارى البعض عن سوء قصد فى أغلب الأحايين فلا يرى فى الاعتبارات الجغرافية والجنسية والتاريخية قوة غالبة التأثير . غير أن هناك حقيقة لها أهميتها وخطرها ، وهى أن العوامل الاقتصادية هى القوة الدافعة أو المحركة الرئيسية فى سير التاريخ أى تطور المجتمع البشرى بعبارة أخرى . وأقصد بالعوامل الاقتصادية الظروف التى يتمكن فى ظلها الناس من مزاولة الانتاج وكسب العيش . فاذا تماثلت هذه الظروف بين قطرين مثلا كان لزاما قيام نوع من وثيق الصلة ، لأن انعدام الرابطة أو التآلف أو الاتحاد لايجعل فى مستطاع أهل القطرين مزاولة الإنتاج وكسب العيش . وعلى ضوء هذه الحقيقة أحاول فى هذه المحاضرة أن أعالج موضوع التآلف فى وادى النيل ، وسنرى أن هذه العوامل الاقتصادية تحتم قيام هذه الرابطة لأنها وليدة حاجة الجماعة فى شطرى الوادى وليست بمفروضة من أعلى أو مفتعلة كما يزعم المغرضون .

مامن شك أن الزراعة تمثل الحرفة الرئيسية بالنسبة لسكان وادى النيل . واذا كانت مصر قد خطت خطوات طيبة من حيث الاشتغال بالحرفتين الثانية والثالثة كالصناعة والتجارة والنقل ، فالامر الثابت أن التصنيع الواسع النطاق عملية ضخمة طويلة الامد ، ولذا سيظل للزراعة المقام الاول فى اقتصاديات البلاد لسنوات طويلة . واذا كانت الصناعة الحديثة بدأت

بذورها تنبت فى أرض السودان فانها مازالت فى المهد بسبب قلة رأس المال القومى وضآلة التقدم الفنى وضرورة القيام بانقلاب زراعى أولا يستغل موارد القطر ويزيد من مقدرة أهله الشرائية . ومن هنا ستظل الزراعة العنصر الاساسى فى اقتصاديات ذلك الجزء من وادى النيل زمنا طويلا . وإذن من المتعين علينا أن نعمل بكافة الوسائل الفنية التى تتوافر لدينا على الاستفادة من جميع الاراضى الصالحة للاستغلال الزراعى حتى يزداد الإنتاج ويعظم الدخل الاهلى ويرتفع مستوى المعيشة . وتقدر المساحة الصالحة للزراعة فى مصر بنحو ٧ر١٠٠ر٠٠٠ من الأفدنة ، وإن كان بعض الخبراء يؤمنون بامكانية استغلال مناطق واسعة من الصحراء يرفعون هذا الرقم الى أحد عشر مليونا من الأفدنة . وفضلا عن هذا فلدينا مساحة كبيرة من أراضى الحياض ينبغى أن تحول الى نظام الرى المستديم.

والمشكلة التى تواجه مصر بصدد تنفيذ سياستها الزراعية تنحصر فى توفير المياه اللازمة . ويرى الخبراء فى شئون الرى أن من الضرورى الاقدام على تنفيذ المشروعات الآتية :

(١) خزان عند بحيرة تانا ، أى عند منبع النيل الأزرق فى الحبشة .
(٢) خزان عند بحيرة البرت التى تغذى النيل فى بعض أجزائه .
(٣) خزان عند بحيرة كيوجا بين بحيرتى البرت وفكتوريا .
(٤) وحتى يتسنى الانتفاع بالمشروعين الثانى والثالث لابد من شق قناة فى منطقة السدود حتى نحول دون تبديد المقادير الضخمة من الماء .

وقدر الخبراء كذلك ان المشروعات السالفة الذكر تتكلف حوالى سبعين مليونا من الجنيهات . ولا شك أن هذا رقم ضخم ، ولا مراء كذلك ان العبء الأكبر من الانفاق سيقع على عاتق الخزينة المصرية فى

السنوات القلائل الآتية . وهنا نتساءل عن الفائدة التى تعود على السودان من هذه الأعمال المزمع القيام بها ؟ لانزاع أن المياه المخزونة ستؤدى الى زيادة المساحة المنزرعة فى المناطق التى لا يصل اليها ماء الأمطار ، كما أن الـــترعة فى منطقة السدود ذات أهمية كبرى من هذه الناحية . وإذا أضيفت هذه الأعمال الى غيرها مما سبق تنفيذه ، وإذا حفر عدد كاف من الترع فى مختلف أنحاء البلاد ، زادت مساحة الأراضى المنزرعة واستطاع الأهلون استغلال كل شبر من تربتهم الخصبة ، وبخاصة اذا طبقت الأساليب العلمية فى الانتاج الزراعى ، وبهذا يزداد الدخل الأهلى ويصبح من المستطاع رفع مستوى الأفراد من النواحى المادية والاجتماعية .

وثمت مسألة ينبغى أن نلفت اليهـا النظر وهى أن وادى النيل منطقة يتفاوت فيهـا المناخ وهى اذن صالحة لتطبيق مبدأ التخصص الاقليمى فى الزراعة بمعنى أن يتوافر كل جزء على زراعة أصلح النباتات من حيث الغلة وخفض النفقات . وهنا نلمس عاملا هاما يستدعى الارتباط بين شطرى الوادى ، ونقصد بذلك أن تقوم السلطات المعنية بالأمر بوضع سياسة زراعية ثابتة القواعد بحيث يزرع كل نبات فى أكثر الجهات ملاءمة له ، وبذا تنتفى المنافسة الضارة بين مختلف أرجاء الوادى ، ويستطيع كل جزء أن يمد الآخر بما هو فى حاجة اليه بمقادير كافية ونفقات قليلة . هذا التنظيم شرط لابد منه فى بلاد واسعة الارجاء كوادى النيل ... ومن هذا نرى من الضرورى ، نشوء اتفاق وثيق العرى حتى يمكن أن تتهيأ الظروف المادية للعناية بالزراعة . أما الانفصال فمعناه شق اسفين فى هذا الأساس الاقتصادى فيضار كل من البلدين ولا يستطيع أن يوفر لأهله الأحوال التى تمكنهم من مزاولة الانتاج وكسب العيش على الوجه السليم الصحيح .

وهناك عقبات أخرى تعانيها الزراعة فى السودان اليوم واستمرارها كفيل بتعطيل تقدم هذه الحرفة الرئيسية . وفى مقدمة هذه العقبات .

(١) اضطراب نظام الملكية .

(٢) جهل الأهالى بأساليب الزراعة .

(٣) عدم توافر الأيدى العاملة .

(٤) قلة المواصلات وصعوبتها إذ ذلك من أهم عوامل انحطاط المستوى الانتاجى .

أما نظام الملكية فلا ضابط له والسبب فى هذه الفوضى هو الاستعمار الذى يرى فيها سبيلا يمكن الشركات البريطانية من تملك أجود الأراضى وأصلحها للاستغلال الزراعى ، والذى يحرص على ألا يسكن الكثيرون من أهل السودان إلى حياة الاقامة الثابتة والاستقرار ، وما من شك أن من صالحهم أن يستقر نظام الملكية على أى وضع كان لأن هذا الأمر كفيل بتنمية الانتاج الزراعى . ولدينا مثل لذلك نقتبسه من تاريخ مصر فقد كان استقرار الملكية خلال القرن التاسع عشر بالقياس الى ما كان عليه الحال قبل الحملة الفرنسية خطوة واسعة نحو التقدم من كافة نواحيه . وينبغى ألا نقيم وزنا لما يدعيه الاستعمار من عدم استعداد السكان فى الشطر الجنوبى من الوادى لحياة الاستقرار ، فالواقع أن جهوداً لم تبذل بصفة جدية فى هذا السبيل . .

ومشكلة الأيدى العاملة على جانب كبير من الخطورة والأهمية . وإنى لأعجب حقيقة حين أذكر كيف سيطر الانجليز على السودان نحو نصف قرن من الزمان ومع ذلك لا يتجاوز عدد سكانه ستة ملايين من الأنفس . وهذه الظاهرة ترجع بغير شك الى عدم توجيه العناية الكافية للشؤون الصحية ومكافحة

الأمراض المتوطنة والأوبئة ورفع مستوى المعيشة وغير ذلك مما يدخل فى عداد الواجبات الأولية التى يتعين على أى حكومة الاضطلاع بها بسرعة وانتظام .. أليس هذا الأمر أبلغ رد على مزاعم الاستعمار من حيث حرصه الشديد على الأخذ بيد الشعوب الضعيفة ؟

إن عدم توافر الأيدى العاملة إلى جانب الجهل بأساليب الزراعة معناه حقيقة عدم الاستغلال الواجب للتربة ، وبالتالى انتفاء الظروف الصالحة التى تجعل فى الامكان مزاولة الانتاج وكسب العيش . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فمن المظاهر البارزة فى تاريخ مصر الحديث الزيادة الكبيرة فى عدد السكان بحيث ارتفع من حوالى مليونين من الأنفس فى بداية القرن التاسع عشر الى مايقرب من عشرين مليونا حسب التعداد الأخير . ونسبة التوالد فى مصر عالية جداً اذ بلغت ٤١ فى الألف سنة ١٩٤١ . ولكننا نلاحظ فى الوقت ذاته أن نسبة الوفيات (عام ١٩٣٨) كانت ٢٦,٤ فى الألف . فكأنما مصر كذلك تحوز قصب السبق فى هذه الناحية الخطيرة وهو أمر يدعو الى الأسف . ومن مقارنة المواليد والوفيات يتضح أن النسبة فى مصر هى ١٦,٩ فى الألف وتكاد تكون أعلى منها فى أية دولة أخرى . وهذه الزيادة الكبيرة لا تتمشى مع مثيلتها فى مساحة الأرض الزراعية أو تقدم الصناعة والتجارة ، وبهذا يكون عدد السكان أكثر نسبيا من مصادر العمل ، الأمر الذى يعد مسئولا عن خفض مستوى المعيشة . والبيانات التالية تلقى بعض الضوء على هذه الحقائق التى أشرنا اليها :

السنة	عدد السكان	مساحة الأرض المملوكة	متوسط ما يملك الفرد
١٩٣٠	١٤٫٧٦٧٫٠٠٠	٥٫٧٩٠٫٠٠٠	٢٫٦٢
١٩٣٩	١٦٫٥١٥٫٠٠٠	٥٫٨٣٦٫٧٤٦	٢٫٣٥

والواقع أن مصر تعد من أشد البلاد اردحاما بالسكان وهذا ينذر بالخطر إذا لم نعمل على تلافى الحالة ، لأن المسألة ليست منحصرة فى زيادة عدد السكان ، بل الأهم من ذلك أن كل زيادة فى السكان يجب أن يصحبها مايعادلها فى موارد الثروة ومصادر العمل .

وهنا مسألة يجب أن أوجه النظر اليها لأن ظاهرها يثير الكثير من التساؤل ، فأقول عن ثقة ان مصر قادرة تماما على التغلب بوسائلها وواردها على ظاهرة تضخم السكان ورفع مستوى المعيشة الى درجة عالية ، لو وضعت لنفسها سياسة اقتصادية مرسومة قوامها التنظيم العلمى الدقيق ، ولكننا هنا أمام أمرين يكادان أن يكونا متشابكين : أولهما زيادة الأيدى العاملة بالريف المصرى ، وثانيهما قلة الأيدى العاملة فى السودان مما يعوق استغلال أراضيه الواسعة . ألا يمكن أن نرى هنا عاملا اقتصاديا مشتركا له أثره وأهميته بالنسبة الى القطرين ؟ فاذا أمكن هجرة عدد من أهل الريف المصرى الى الجهات السودانية التى تقل أو تنعدم فيها الأيدى العاملة ، صار فى مستطاعنا المساهمة فى حل مشكلة البلدين ، وبذا نحسن استغلال الأرض وترتفع الطاقة الانتاجية وتزداد الدخول القومية والفردية بشكل واضح ملموس . وأود أن نشير الى أمر لا يوليه الكثيرون حقه من الأهمية ، ذلك أن مسألة الهجرة ليست بالسهولة أو البساطة التى يتصورها الناس وخاصة الذين يحبذونها ويدعون اليها ، لأن الزراع

فى مختلف بلدان العالم أقل من غيرهم استعدادا للهجرة من مواطن اقامتهم ، وهنا يتعين على السلطات التذرع بالتشريع إذا بدت الضرورة إلى هذه الهجرة لتعمير المناطق الكبيرة من السودان وذلك فى الوقت الذى نعمل فيه على تهيئة الظروف المناسبة لتكاثر عدد سكان السودان بالنسبة التى تتفق وتقدم موارد الثروة والعمل . وكذلك ليس انتقال المصريين الى السودان استعمارا كما يصوره الاستعمار الانجليزى الحقيقى . . ان الاستعمار هو مانلمسه الآن فى السودان حيث تقوم الشركات الاحتكارية البريطانية بشراء الأراضى الجيدة باسعار تافهة ، ثم تستخدم أبناء السودان فى العمل ساعات طوالا وفى وسط ظروف قاسية من العمل لقاء أجر لايكفى للحصول على عيش الكفاف . أما الانتاج وأرباحه فمن نصيب رؤوس الأموال البريطانيـــة ، كما هو شأنها فى كل مكان تبسط عليها سلطانها كشبه جزيرة الملايو وجزر المحيط الهادى والمستعمرات الافريقية الأخرى . أما المصريون فأمرهم جد مختلف فهم ذوو صلات باخوانهم فى الجنوب ، وسيقيمون هناك ويتزاوجون ويتصاهرون بحيث لن ينقضى وقت حتى يصبحوا كأنهم من مواليد الشطر الجنوبى . ولكن هل يقبل الانجليز مثل هذا الامتزاج ؟ أظن أنه يتنافى مع رسالة الرجل الأبيض التمدينية . ان المصرى فى السودان أخ للسودانى أما الانجليزى فيعد نفسه سيدا وما أفدح الفارق بين الحالتين ؟ وبكلمة واحدة أقول ان اشتراك المصريين فى التعمير الزراعى بالسودان ليس انشاء شركات زراعية تستغل الأرض وقوة العمل بالسودان ، وحتى اذا تكونت شركات زراعية فستكون من رؤوس أموال مشتركة بل وأغلبيتها سودانية وقد بدأ رأس المال السودانى يظهر ليلعب دوره . . . وأكثر من هذا فلهؤلاء الفلاحين المصريين خبرة كافية بأساليب الزراعة وبذا يكونون مثلا يحتذى يساعد على تحسين مستوى العملية الزراعية .

أما من ناحية المواصلات فقد أهملتها الادارة الثنائية ـ استغفر الله بل أقول الادارة الواحدة الانجليزية . واذا تذكرنا ما فعلته مصر منذ القرن التاسع عشر من أعمال الانشاء والتعمير فى الشطر الجنوبى من الوادى، لاستطعنا قياسا على هذه الأعمال أن نتوقع تماما مد شبكة من المواصلات الحديثة فى مختلف أنحاء البلاد . وشبكة كهذه لاشك كثيرة النفقات فهى اذن فوق طاقة السودان المالية ، ولكن مصر التى تتوافر بها الأموال والموارد قادرة على تنفيذ هذه السياسة الاصلاحية فى الفترة المعقولة من الزمن وطبقاً للاعتبارات المالية . وتستطيع مصر أن تقدم للسودان ما يحتاج اليه من قروض يستخدمها فى تحسين طرق المواصلات والقيام بمختلف الأعمال الاصلاحية وذلك دون فائدة مطلقا أو يجب أن يكون الأمر كذلك أو بفائدة قليلة جداً بحيث لا يختلف الحال عنه حينما تقدم الخزانة المصرية السلفيات للمجالس الاقليمية والبلدية . وشتان بين هذا وبين القروض الانجليزية ذات الفوائد العالية .

ومن الحقائق المسلم بها أن السودان آخذ منذ عهد قريب بأسباب النهوض والارتقاء ، وهذه العملية لابد أن تسرع خطاها فى المستقبل مهما وضع فى سبيلها من صعاب وعقبات . هذه حقيقة أقررها دفعاً لدعايات مغرضة من جانب دعاة التردد والهزيمة ومن استولى على افئدتهم اليأس والضعف. ومعنى النهوض ماديا واجتماعيا أن تتعدد مطالب الفرد فترداد مثلا نسبة ما ينفقه من دخله على المسكن والأثاث والملبس والأغراض الثقافية وما اليها . واذن تنشأ المدن وتنظم القرى وتقام وسائل الاضاءة توفر المياه الصالحة ، ويشتد الطلب على السلع الصناعية لمواجهة هذه الحاجات . ومن الطبيعى أن هذه الغايات لا يتسنى ادراكها الا اذا توافرت رؤوس الأموال يتعاون فى تجميعها واعدادها السودانيون والمصريون . . . قد يقال كيف تستطيع مصر ذلك وهانحن أولاء نسمع من وقت لآخر عن

افتقارها الى رؤوس الأموال الأجنبية . وهذه يا سادة دعاية لا سند لها من الواقع ، فرؤوس الأموال متوافرة لدينا فهذا العجز الذى ينسبونه الى مصر دعاية يروجها أرباب المصلحة من رجال الاستعمار الاقتصادى ومن أتباعه من المصريين أو أدعياء المصرية ان شئنا الدقة فى التعبير . ان مشكلة مصر ليست فى عدم وجود رأس مال وطنى ، ولكنها تنحصر فى كون المدخرات موزعة على وجوه شتى فى مقدمتها شراء الأراضى الزراعية . ووادى النيل جزء من العالم العربى وسياسة الأخير تتجه منذ اليوم نحو التعاون الاقتصادى أو يجب أن نكون كذلك . وها نحن نرى أمامنا رؤوس اموال عربية مختلطة تستثمر فى بلد عربى أو آخر مما يعود بالخير على الجميع ، ولست أعتقد مطلقا أن رؤوس الأموال المصرية التى تعد استثمارها فى السودان كأنه استثمار فى مصر ذاتها ، ستهوى الى درك الاستغلال الذى بلغه رأس المال الانجليزى . وسأضرب لحضراتكم مثلين لهما دلالتهما التى لا يستطاع انكارها . ففى عام ١٩١١ أقر البرلمان البريطانى قرضا للسودان قيمته مليونان ونصف مليون من الجنيهات لأعمال الرى والمواصلات الحديدية ، اتضح أن المبلغ غير كاف فما زالت الدولة البريطانية تزيد من مقداره تدريجيا حتى صار اثنين وعشرين مليونا . ولقد اعترف الانجليز أنفسهم أن السودان تحمل نحو ثلاثة عشر مليونا من الجنيهات لصالح شركتى الجزيرة وكسلا اللتين بلغت أرباحهما عشرين مليونا . هذا هو الاستغلال الاحتكارى فى أسوأ صوره وابشع الوانه ، وان الذى يعرف كيف كانت مصر واشباهها تقترض من البلدان الغربية يستطيع ان يتصور الوضع لو انفصل السودان او زاد ارتباطه بانجلترا وافسح ابوابه امام اموالها تتدفق عليه . ان رأس المال الأجنبى هذا يهاجر الى البلدان ذات الطاقة الانتاجية الكبيرة الكامنة لأنه يعلم أن العائد عليه كبير بسبب انخفاض الأجور وطول ساعات للعمل وانحطاط مستوى المعيشة ، ونستطيع أن نتصور

مدى المصلحة المادية على السودان بوجه خاص فما لو ارتبط الشطران حسب الوضع الذى يرتضيانه واشتركا فى تنفيذ شتى الأعمال الاصلاحية والعمرانية بأموالهما ومواردهما.. ان معاونة مصر كفيلة أن تنمى رأس المال السودانى امامعونة انجلترا فهدفها اخماده ومنعه من النمو وانتم اخبر بأساليبها.

وقد تقدمت الصناعة فى مصر كثيرا فى السنوات الأخيرة وهناك امكانيات واسعة للتقدم فى المستقبل . ومصر تنتج الكثير من السلع الصناعية اللازمة للاستهلاك الشعبى العام فتستطيع إذا كانت الأحوال عادية بين القطرين أن تسد حاجة القسم الجنوبى من المواد بأثمان معتدلة وبمقادير كافية بينما نلاحظ أن الشركات التجارية البريطانية بالسودان تحرص على استيراد البضائع والمصنوعات البريطانية مهما علت أثمانها . وفضلا عن هذا فالادارة الانجليزية تحول دون دخول البضائع الرخيصة الثمن الى السودان وذلك عن طريق رفع الرسوم الجمركية . وهنا تبرز أمام ناظرينا أهمية التآلف بين شطرى الوادى ، فلو فرض وانفصل السودان عن مصر التى تستورد جانبا كبيرا من منتجاته الزراعية والحيوانية على ماسنرى وتصدر إليه قدرا من حاجياته ، لكان معنى هذا الانفصال أن تكون لكل من البلدين سياسة جمركية خاصة به ، وقد تكون سياسة مانعة الأمر الذى يحول دون التبادل التجارى الحر والخالى من القيود ، وهذا التبادل الحر ضرورى لأنه يؤدى الى خفض الأثمان وبالتالى تعود الفائدة على المستهلك العادى الذى يكون الأغلبية الساحقة من السكان ، ولعلى فى غير حاجة الى أن أسهب فى بيان الصلة الوثيقة بين خفض السلع الضرورية وتحسن مستوى معيشة الأفراد .

ومصلحة الشطرين تقتضى هذا التآلف الوثيق وذلك بقصد تسهيل علاقاتهما بالعالم الخارجى . فمصر مثلا لابد لها من الانتفاع بموانىء السودان المطلة على البحر الأحمر حتى يتيسر لها الاتصال بالمناطق الآسيوية

والافريقية المجاورة . والسودان فى حاجه ملحة إلى أن يصدر غلاته الى أوربا وأمريكا عن طريق الموانىء المصرية الواقعة على ساحل البحر المتوسط، وبخاصة الأسكندرية. ولتحقيق هذا الغرض لابد من توجيه العناية القصوى الى انشاء المطارات على الطريق الممتد من شمال الوادى الى جنوبه كما ينبغى الاهتمام بطريق القوافل المعروفة والمواصلات النهرية . وكذلك من المتعين ربط الشطرين بخط حديدى ومده صوب الجنوب على أن تخرج منه فروع الى مختلف المناطق ذات القيمة الاقتصادية . وان مشروعا كهذا قيد البحث من جانب الحكومة المصرية ، ولا مراء أنه سيكون ذا أثر هام فى تعمير الأماكن الواقعة على جانبيه واستغلال موارد الثروة المعدنية فيها .

وأكثر من هذا فالانتاج لابد أن يتبعه التوزيع فى الداخل والخارج ومصر من الأسواق الرائجة بالنسبة الى السودان ، فقد بلغت صادراته إليها سنة ١٩٣٨ ماقيمتها ٧١٩٫٥٩٦ جنيها وهو يبعث اليها وحدها ٩٤ فى المائة من صادرات البلح . وفضلا عن ذلك فالسودان غنى بالمراعى الطبيعية والغابات ، فلو أمكن وضع سياسة سليمة لاستغلال هذه الثروة لكانت مصر سوقا طيبة لمنتجات السودان من اللحوم والجلود الخام وهى آخذة فى التزايد ، ومن الأخشاب اللازمة لمشروعات البناء والتى تشتد حاجة مصر اليها باطراد . وفى السنة ذاتها صدرت مصر الى السودان ماقيمته ١٦٩٣٤١ جنيها من المنسوجات القطنية ، ٦٣٧١٥٠ جنيها من السكر ، ٩١٢٤٨ جنيها من الدخان والسجائر، ٢٢٤٥٠ جنيها من الصابون. ومن المؤكد أن زوال جميع القيود المفروضة على التبادل التجارى كفيل بزيادة مقدار الصادرات والواردات مما يعود بالخير على شطرى الوادى ، ويوفر على السودان بوجه خاص الالتجاء الى المصادر الأجنبية وفى مقدمتها الانجليزية التى تتحكم فيه وتفرض عليه أسعاره الحالية .

***

هذه أيها السادة - بعض الأسس التى تستدعى قيام لون من الوحدة الاقتصادية فى وادى النيل ، وهى أسس أقوى من أى اعتبارات أخرى لأنها تتصل بصميم حياة الناس المادية ومعاشهم وبالوسائل التى تمكنهم من استثمار خيرات البلاد والاستفادة مما تقدم لهم الطبيعة . وهذه الوحدة الاقتصادية لابد أن تثبت وجودها بالرغم من كل المحاولات التى بذلها الاستعمار ، لأنها وحدة قائمة على تماثل المصالح ومستندة الى التعاون الصادق وليست بالاستغلال البشع الذى يفرضه الاستعمار الأجنبى على البلاد من أقصاها الى أقصاها . أما نوع الرابطة السياسية فرهينة برأى شعب وادى النيل حين تجلو الجيوش الأجنبية عن أراضيه ، وأعتقد أن هذه الرابطة سيتحدد شكلها ونوعها طبقا لمقتضيات الاساس الاقتصادى .

***

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فوادى النيل كوحدة اقتصادية أمامه مستقبل زاهر ، فهذه المنطقة الواسعة الأرجاء تمتد من ساحل البحر المتوسط شمالا الى خط الاستواء جنوبا بل وتتعداه قليلا . وهنا نجد أنفسنا أمام أقاليم طبيعية متباينة لها خصائصها ومميزاتها بحيث أن كل إقليم يتأثر بالآخر ويؤثر فيه . فهناك الغلات النباتية والحيوانية فى منطقتى الغابات والمراعى والطلب عليها موفور فى بقية أجزاء السودان . واذا نظرنا الى الغلات التى تزرع الآن والتى يمكن انتاجها فى المستقبل لوجدناها عبارة عن مجموعة متباينة : فمن جهة تجود زراعة القمح والذرة الى حد كبير بحيث يمكن القول ان وادى النيل يستطيع أن يكفى نفسه بنفسه من حيث الغذاء فلا يجد نفسه مضطراً الى استيراد حاجته من الغذاء من البلاد الأجنبية وهو أمر تبدو خطورته فى أوقات الحرب بوجه خاص . ولا عبرة بما يقال من أن نفقات انتاج القمح فى مصر أعلى منها فى بلاد مثل استراليا ، وكذا الارجنتين . فالواقع أن فى الإمكان العمل على خفض

هذه النفقات إذا اتبعنا الأساليب العلمية الصحيحة ، كما يستطاع انتاج أفضل أنواع الحبوب إذ التقدم الفنى أصبح عنصراً له خطره اليوم. ومع ذلك ففى السودان مناطق واسعة يمكن استغلالها باستخدام الآلات وعن طريق نظام الإنتاج الكبير ، وهى أرض بكر على جانب كبير من الخصوبة. وتنتج مصر أفضل أنواع القطن الطويل التيلة مما تشتد عليه حاجة الغزالين فى مختلف البلاد الصناعية ، وبالسودان امكانيات واسعة لانتاج نفس الانواع . وبهذا يستطيع وادى النيل إذا اختط لنفسه سياسة مرسومة دقيقة أن يتوافر على زراعة الأصناف الممتازة لأغراض الاستهلاك المحلى من جانب الصناعات القائمة ، و بقصد الاصدار الى الخارج من ناحية أخرى. والوادى كذلك صالح لزراعة مختلف أنواع الفواكه والبقول والنباتات الزيتية كالفول والسمسم . وأراضى السودان تجود بها نباتات الاقليم الموسمى . ومن ذلك يتبين بوضوح وجلاء أن وادى النيل تهيأت له كافة الظروف التى تجعل منه وحدة زراعية قائمة بذاتها تتنوع فيها المحاصيل الغذائية والفنية (الصناعية) بمقادير وافرة .

ومن غير المعقول أن يظل وادى النيل اقليما يشتغل أهله بالحرفة الأولى وحدها من زراعة ورعى وقنص وصيد ، بل من الضرورى الأخذ بأسباب الثورة الصناعية الحديثة التى بدأت فى انجلترا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ثم أخذت تنتشر فى مختلف أرجاء العالم بدرجات متفاوتة من حيث السرعة والشمول . ولقد تنبهت مصر إلى ذلك الأمر فى السنوات الأخيرة فقامت فيها نهضة صناعية صاحبها التوفيق الكبير وأفادتها إلى جانب شقيقها فى السودان فى خلال سنوات الحرب ، وهى نهضة تبشر بالخير الكبير فى المستقبل بعد أن ظلت البلاد عالة على غيرها من الأمم الصناعية الكبرى ، ولم تكن هذه الظاهرة وليدة قصور ذاتى من جانب مصر وأهل مصر ، ولكنها نتيجة حتمية لسياسة الاحتلال الذى عطل النهوض الصناعى ليجعل من هذه البلاد سوقا لمصنوعاته ، وهذه

السياسة ذاتها نجدها فى السودان لأن السياسة البريطانية قائمة على مبدأ أساسى وهو أن يظل السودان محتفظا بطابعه الرعوى والزراعى . ولست أقيم وزناً لما يقال عن جهود بذلت أو تبذل فى سبيل رفع مستوى الشعب السودانى فان دراستى فى تاريخ الإستعمار الأوربى جعلتنى أعرف حقيقة هذا الرفع لمستوى أهل البلاد المنكوبة بذلك الاستعمار. واستمحيكم عذرا فى أن أروى لكم القصة التالية .. ذلك ن المكتشف المعروف ستانلى ألقى خطابا أمام أعضاء الغرفة التجارية فى مدينة منشستر فأخذ يضرب على نغمة تحضير الزنوج فى حوض الكنغو والجهات المجاورة وحملهم على اعتناق الديانة المسيحية والخروج بهم من ظلام المتأخر إلى نور المدنية . وهذه لاشك عبارات طيبة تنم عن روح انسانية ولكن ماالهدف الذى يرمى إليه الخطاب ؟ قال انه لو تم ذلك لأخذ هؤلاء الناس فى ارتداء الملابس القطنية ومعنى هذا بلغة النقود عشرونا مليونا من الجنيهات لصناعة القطن فى أقليم لانكشير . وحينما ذكر الخطيب هذه الأرقام دوى المكان بالهتاف العالى والتصفيق الحاد ، ولا عجب فى ذلك لأن أعضاء الغرفة التجارية بمنشستر كانوا يمثلون أصحاب الصناعة القطنية .

وأكثر من هذا فقد رأى سيسل رودس الاستعمارى الكبير فى استغلال البلاد المتأخرة وشبه المتأخرة وسيلة لانقاذ انجلترا من الخراب والدمار ، بل ومن الحرب الأهلية واليكم عبارات له رواها الصحفى الانجليزى ستيد : حضرت فى East End اجتماعا للعمال المتعطلين حيث تبودلت الخطب المدوية التى لاتعدو كونها صراخا فى سبيل الحصول على الخبز . وإذ اتخذت سبيلى إلى بيتى طفقت أفكر فى ذلك المنظر الذى شاهدته ، فازددت اقتناعا بأهمية الاستعمار . ان فى الفكرة التى أتعلق بها حلا للمشكلة الاجتماعية لأنه إذا أردنا إنقاذ الأربعين مليونا من سكان المملكة المتحدة من الحرب الأهلية ، تعين علينا ، نحن الساسة الاستعماريون

أن نستحوذ على أراض جديدة تنقل إليها الفائض من السكان ، ونجعل منها أسواقا للسلع التى تنتجها المصانع والمتاجم. ان الامبراطورية ، كما قلت دائما ، مسألة خبز وزبد بالنسبة إلينا ، فإذا أردتم اتقاء الحرب الأهلية وإبعاد خطرها لزم أن تكونوا من دعاة التوسع الاستعمارى ومناصريه »

* * *

لهذا لابد لوادى النيل كوحدة اقتصادية أن يأخذ بأسباب التقدم الصناعى الحديث ؟ ولنا أن نتساءل عن احتمالات التوسع وإمكانيات التقدم فى هذا الميدان الحيوى ؟ ان فى الصناعة حلا للكثير من مشكلات أهل الوادى ، وسبيلا لأن يصبحوا قوة لها أهميتها وخطرها فى الميدان الدولى : -

(١) فى وادى النيل مواد نباتية وحيوانية تصلح أساسا لقيام صناعات زاهرة ومن ذلك عمل المنسوجات بمختلف أنواعها وقد ثبت نجاحها أينما قامت ، وعمل الزيوت من بذرة القطن ومن السمسم الذى يزرع بمقادير وافرة فى السودان ، وصنع الأحذية والأدوات الجلدية وهى صناعة آخذة فى التقدم المطرد ولها مستقبل كبير إذا ماوجهنا العناية إلى تربية المواشى والأغنام فى مصر وفى المناطق الرعوية الغنية بالسودان ، كما أن هذا سبيل لنجاح واسع فى مجال عمل مستخرجات الألبان فيوفر الوادى على نفسه أموالا طائلة ، فضلا عن وجود أنواع مختلفة من الفواكه يمكن الاستفادة منها لاقامة صناعات ناجحة . وتنتج مصر قصب السكر ومن السهل أن يزداد الانتاج من هذه المادة السكرية ، وهكذا نرى أنه يتوافر لدينا جانب كبير من الغلات النباتية والحيوانية التى تصلح أساسا لنهضة صناعية واسعة النطاق .

(٢) وتحتاج الصناعة إلى القوة المحركة من فحم وبترول وكهرباء .

ويقول الفنيون ان فى السودان مقادير كبيرة من معدن الفحم . وبغض النظر عن هذا فنحن مطمئنون من هذه الناحية فلدينا موارد البترول بجوار ساحل البحر الأحمر وهى لم تكتشف كلها كما لم تستغل استغلالا كافيا بعد . وعلاوة على ذلك فمن الميسور توليد الكهرباء من الشلالات والجنادل والمساقط المائية من طبيعية وصناعية ، وهذه منتشرة فى وادى النيل من جنوبه إلى شماله ، وبذلك تتمكن من التغلب على عقبة عدم توافر الفحم فى مصر . ولنا أسوة ببلاد مثل النرويج والسويد وإيطاليا وسويسرا حيث تحل قوة الكهرباء محل الفحم إلى حد كبير . ووجود القوة الكهربائية رخيصة فى الوادى يجعل لنا ميزة كبيرة من حيث خفض نفقات الانتاج .

(٣) وتضم تربة وادى النيل ثروة معدنية طيبة من أمثال الحديد فى منطقة أسوان والنوبة وفى مديريتى بحر الغزال والنيل الأعلى . وهناك النحاس والملح والنطرون والرخام والرصاص وأحجار البناء .

(٤) وثمت عامل له أهميته وهو الأيدى العاملة فهى رخيصة بالقياس إلى مستوى الأجور فى البلاد الصناعية الاخرى ، ولهذا العامل أثره فى خفض نفقات الإنتاج . ولدى مصر عدد كبير من العمال الذين تمرنوا على الأعمال الصناعية وحذقوها ، فهؤلاء قادرون على أن يساهموا مساهمة جدية فى إقامة الصناعات المختلفه فى مناطق عدة بالسودان .

(٥) ورأس المال متوافر فى مصر ، واذا نهضت الزراعة فى السودان وزادت المدخرات وتراكمت رؤوس الأموال . ولدى البلدين طائفة طيبة من المهندسين والمنظمين من ذوى المقـــدرة والدراية على ادارة المشروعات الصناعية . والمجال واسع هنا . فاذا عمدنا الى التوسع فى انشاء المعاهد الهندسية والصناعية والتجارية فى مختلف أرجاء الوادى توافر لدينا عدد كبير من المنظمين الأكفاء وهو شرط من الشروط الضرورية لأية نهضة صناعية نرجوها .

من هذا كله نستطيع القول فى ثقة واطمئنان أن وادى النيل به كافة المقومات الأساسية للتقدم الصناعى بحيث ينتج أغلب السلع الاستهلاكية اللازمة للسكان فضلا عن تصدير الفائض الى البلاد المجاورة فى افريقيا والشرق العربى. وأحب أن أقول ان أمامنا مجالا واسعا للمنافسة الدولية الناجحة فى صناعات عدة وبخاصة صناعة المنسوجات القطنية. أن الكثيرين من الباحثين والثقات يؤكدون أن انجلترا ستقلع عن الاعتماد على الصناعة القطنية ، ولهذا يستطيع وادى النيل أن يدخل مضمار المنافسة الدولية وأن يحل محل انجلترا ويأخذ منها الاسواق الواحد تلو الآخر. وعلى السلطات المسئولة فى وادى النيل اذا ماتحرر من النفوذ الأجنبى أن يختط لنفسه سياسة واضحة ازاء التصنيع ، وأن يتبع سياسة جمركية تهدف الى حماية الصناعات التى يمكن قيامها بنفسها. وفى هذه الحالة - وهى كون وادى النيل اقليما قويا من ناحيتى الزراعة والانتاج الصناعى - فانه يستطيع أن يكون قوة عظيمة فى علاقاته بالدول الاخرى ، فيتعاون معها تعاونا اساسه تبادل المنفعة على قدم المساواة وتعاونا هدفه كذلك صالح أهل الوادى لا اخضاعهم لاستغلال من الخارج.

ويتعين علينا ان نعجل باتخاذ طائفة من الاجراءات والتدابير التى تستلزمها هذه الوحدة كان ننشىء البنك المركزى بحيث يشمل نشاطه وادى النيل بجميع اجزائه وحتى يشرف على الحياة المالية والائتمانية فيه. وينبغى العمل على توحيد السياسة النقدية والتجارية بين شطرى الوادى بأعظم ماتنطوى عليه هذه العبارة من معنى. واذا كانت كافة الظروف تحتم هذا التآلف بين أعضاء الجسم الواحد فأول واجب ملقى على أعناقنا ينحصر فى فصل العملة عن مثيلتها البريطانية. وأحب أن انبه الى أمر هام وهو أن بنك انجلترا قد أصبح بعد تأميم مؤسسة حكومية تابعة للخزانة

البريطانيـــة ، ومعنى هذا أن نقدنا خاضع للاعتبارات الاقتصادية والسياسية التى توجه الخزانة البريطانية ، ولهذا ينبغى العمل بأسرع مايمكن على استغلال النقد فى وادى النيل وتثبيت سعر الصرف بينه وبين العملات الأجنبية بوسائل طبيعية غير مفتعلة ، وبهذا نخلق من وادى النيل وحدة نقدية لها نظامها الخاص ولها سياستها النقدية التى تستهدف خير الوادى أولا وقبل كل شىء .

لقد ظلت انجلترا خلال الشطر الأوفى من القرن التاسع عشر أعظم دولة فى العـــالم من حيث الانتاج الصناعى والتجارة الخارجية والقوة البحرية ، ولكن القرن العشرين يشاهد اليوم ضياع هـــذه المقومات الأساسية لقوتها بل وكيانها . فقد أثبتت أحداث الحربين الأخيرتين ان من السهل حصر الجزر البريطانية ونقل الحرب عن طريق الجو الى أرضها ، وجهازها الصناعى قد تحطم وأصبح عتيقا باليا بالقياس الى الدول الاخرى ، وميزانها التجارى يشكو الاختلال الواضح ، وضاع معظم أموالها المستثمرة فى العالم الجديد وكثير من الاقطار الاوربية ولم تعد لندن قلب العالم المالى ، وضاعت منها السيادة البحرية تماما التى انتقلت الى الولايات المتحدة بحيث لايمكن للامبراطورية أن تجازف بحرب ضد هذه الدولة والا انهارت بضربة واحدة ، وقويت النزعات القومية فى الممتلكات المختلفة فضعفت القبضة على الهند كما يكافح الشرق العربى من أجل استكمال استقلاله . ولست فى هذا بمسرف فى التعبير فقد قال المارشال سمطس خلال الحرب ان الامبراطورية البريطانية ستخرج من الصراع العالمى قوة روحية ومعنى هذا انها قوة لايعتد بها من الناحية المادية . وصرح

هارولد لاسكى ان انجلترا أصبحت دولة من الدرجة الثانية فثار عليه الرأى العام .

سيرانى ، سادتى

عليكم أن تعلموا ان انجلترا قد ضعفت حقيقة بالرغم مما يقوله ساستها.. هل ترون مريضا يعترف انه فى طريق الفناء ؟ واذن هل تنتظرون من ساسة انجلترا وقادتها ان يصرحوا ان بلادهم تسير فى طور الانحلال وان امبراطوريتهم فى طريقها ان التمزق والتصفية ؟

ان البعض يقول انها لازالت ماردا جباراً كما كانت من قبل ، وهذا صحيح ولكنه مارد بأقدام من الطين

والسلام عليكم ورحمة الله

321.8:B26aA:c.1
البراوى ، راشد
آراء حرة
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01014599

AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

321.8
B26aA
C.1